احتجاز الرهائن

دار النشر
بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب
بالرياض

١٣٤

أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية
المكتبة الأمنية
الرقم العام :
التصنيف : ٣٨٠

احتجاز الرهائن

رونالد د. كرليستن
دنس زابـــو

ترجمة: الدكتور عبدالقادر أحمد عبدالغفار

المكتبة الأمنية

دار النشر
بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب
بالرياض

١٤١٢هـ

حقوق النشر محفوظة للناشر

دار النشر
بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب
بالرياض

الرياض

١٤١٢هـ [الموافق ١٩٩٢م]

بسم الله الرحمن الرحيم

المحتويـــــات

المقدمـــة ١١

الجزء الأول: من النظرية الى التطبيق: المنهج النسقي لدراسة احتجاز الرهائن ١٧

الفصل الأول: تحليل ظاهرة احتجاز الرهائن ٢٢

الفصل الثاني: مشكلة الأنماط ٣٢

الفصل الثالث: اشكالية النظر لقضية احتجاز الرهائن من زوايا متعددة ٣٩

الجزء الثاني: السيطرة على احتجاز الرهائن بين النظرية والتطبيق ٥٧

الفصل الرابع: الاعداد لعملية احتجاز الرهائن ٦١

الفصل الخامس: ردود الفعل الأولية ٧٢

الفصل السادس: المفاوضات ٧٨

الفصل السابع: النتائج والمتابعة ١٠٣

الفصل الثامن: تحليل خلاصة نتائج البحث ١٤٠

الجزء الثالث: النظرية والتطبيق: جوانب خاصة باحتجاز الرهائن ١٧٣

الفصل التاسع: ظاهرة احتجاز الرهائن التجربة الايطالية ١٧٨

الفصل العاشر: الجوانب التطبيقية لاحتجاز الرهائن مكافحة الارهاب في الأراضي المنخفضة ١٩٠

الفصل الحادي عشر: معضلات ووسائل اجراءات
الشرطة في جمهورية المانيا الاتحادية ٢٠٩
الفصل الثاني عشر: العلاقة بين البحث العلمي
والخطط الحكومية في مواجهة الارهاب ٢١٩

المقدمـــــة

يشكل احتجاز الرهائن ظاهرة اجرامية ترجع في جذورها الى الماضي السحيق. وكانت تعتبر أداة دبلوماسية مقبولة عندما تستخدمها الدولة. أما احتجاز الرهائن الذي تعالجه هذه الدراسة فهو شكل معاصر لهذا النمط من الجرائم يرمي الى الابتزاز والحصول على أموال أو تحقيق أهداف سياسية أو نفسية

وفيما يتعلق بهذه الظاهرة الاجرامية لا يبدو اننا نواجه انتشاراً كبيراً اذ تبين الاحصاءات بين عام ١٩٦٨ ـ ١٩٧٥م بأن عدد الأشخاص الذين لاقوا حتفهم في حوادث ارهاب لا يزيد على ٢٥٠ شخصاً، ولم تكن جل هذه الحوادث احتجازاً لرهائن.

يتضح من هذه الاحصاءات بأنها تقل في مجملها عن حوادث القتل السنوية في عدد من المدن الرئيسية في الولايات المتحدة، كما بينت الاحصاءات التي قدمها الأستاذ رتشارد فولك امام لجنة الكونغرس الأمريكي للعلاقات الخارجية بأن عدد احتجاز الرهائن لم يتجاوز ٦٤٧ حالة خلال الثلاثين عاماً المنصرمة وقد أمكن انقاذ جميع الرهائن بواسطة الشرطة الفدرالية ماعدا ثلاث حالات. ومن هذه الأرقام يتضح أن معدل الكشف والحد من هذه الجرائم لا يشكل معدلاً عالياً مقارنة بالأنشطة الاجرامية الأخرى في أمريكا

ويعزى عدم انتشار هذا النمط من الجرائم في أمريكاً أولاً للعقوبات الصارمة التي تترتب عليه وثانياً يتطلب القيام بارتكاب

جرائم الاختطاف واحتجاز الرهائن استعدادات دقيقة وضرورية في التنفيذ.

ان المشكلة التي تواجه المسئولين عند وقوع احتجاز الرهائن على الصعيد الدولي هي صعوبة ملاحقة العدالة للخاطفين الا في حالات نادرة.

اضافة الى ذلك فإن الاحصاءات المتعلقة باحتجاز الرهائن لا تكشف في كثير من الأحوال الآثار السياسية والنفسية المترتبة على هذا النمط من الجرائم الذي يستخدمه المجرمون لتحقيق أهدافهم السياسية والشخصية

ان عملية خطف الرهائن أو احتجازهم تشكل قوة نفسية وسياسية تترتب عليها نتائج خطيرة، ومن هذا يتضح عدم توفر وسائل كافية لحماية المؤسسات من هذا الخطر المحدق. كما أن شبح اختطاف الرهائن بهدف الابتزاز بواسطة مجموعة صغيرة من الارهابيين أمر يثير المخاوف والرعب للكثير من المجتمعات الصناعية المتطورة.

في هذا السياق يمكن أن يطرح سؤال عن دور العلم والتقنية في حماية هذه المجتمعات من هذه الأخطار.

ان الخطوة الأولى في هذا المضمار هي جمع المعلومات والبيانات عن هذه الظاهرة التي تدل البحوث بأن المعلومات المتعلقة بها ضئيلة جداً، فنحن في سعينا الدؤوب لمواجهتها نحتاج إلى:

أولاً : معلومات عن شخصيات المختطفين وضحاياهم وعن كيفية حدوث هذه العمليات وتحليل وسائل الضبط والوقاية

ثانياً : إن تحليل وتقويم هذه المعلومات يتطلب استخدام وتطوير كل أساليب العلوم الطبيعية والسلوكية لتقديم فرضيات يمكن اختبارها في البحوث.

ثالثاً : يشكل المنهج المقارن أفضل السبل في تحليل البيانات التاريخية والجغرافية والاجتماعية لحالات اختطاف الرهائن.

ان الاهتمام الشديد الذي يبديه الجمهور بمسألة احتجاز الرهائن يحتم على صانعي القرار في المؤسسات العامة والخاصة تطوير قاعدة معلومات ونشرها على نطاق واسع لكي تساهم في فهم هذه الظاهرة اذ يشعر الكثيرون بأنهم هدف لهذه الاعتداءات. كذلك يمكن اعتبار الحكومات والمطارات والمصارف والمصانع والسفارات من الأهداف الهامة التي يحاول الارهابيون الاعتداء عليها، لما تحتويه من معلومات هامة، إن مواجهة الارهاب تتطلب تضافر الجهود التي تشكل السبيل الوحيد الذي يمكن ان يقدم ضماناً لدراسة علمية لهذه الظاهرة، كما أن حماية الأنظمة الديمقراطية من خطر الارهاب تتطلب تزويد الجمهور بالمعلومات، كما أن توسيع قاعدة البحث العلمي يمكن أن يترتب عليها تطوير وسائل فعالة لمواجهة وضع الرهائن، اضافة لذلك يمكن ان يسهم التحليل العلمي لهذه الظاهرة خصوصاً فيما يتعلق بجرائم احتجاز الرهائن ذات الصبغة السياسية تفهماً عميقاً بالظلم والتمييز والاضطهاد الذي ينتاب هذه الجماعات التي تتخذ من احتجاز الرهائن سلاحاً لتحقيق أهدافها.

لم يتوفر للباحثين منتدى في السابق ليجتمعوا فيه لمناقشة شتى القضايا ذات الصلة بالارهاب مناقشة علمية. وحتى مع وجود بعض المراكز المتخصصة في دراسة الارهاب فمن النادر وجود متسع فيها يشتمل على مختلف التخصصات، ويعزى هذا الأمر لاهتمام العلماء تقليدياً بالنظريات والمنهجية. أما الذين يتعاملون مع الارهاب من المسئولين فانهم فضلاً عن سهولة حصولهم على المعلومات فهم يعكفون على أداء واجباتهم اليومية الأمر الذي يحتم بقاء هؤلاء مع العلماء لدراسة مشكلة الارهاب.

من هذا المنطلق استمد هذا الكتاب أفكاره التي ارتكزت على مداولات مؤتمر عالمي انعقد في روما عام ١٩٧٦م ضم مختلف التخصصات بهدف إلقاء الضوء على ظاهرة الارهاب وتحليل جميع أوجهها.

شكلت الأوراق التي قدمت في هذا المؤتمر مدخلاً علمياً تجريبياً لدراسة اجراءات العدالة الجنائية المتعلقة بمكافحة الجريمة والحد منها

وكانت الفكرة التي تنبع من وراء هذه الدراسة هي جمع مصادر معرفية وخبرات ميدانية لبحث قضية الارهاب من مختلف الزوايا ، الأمر الذي ينجم عنه مثلاً تلاقح الأفكار بين مختلف العلماء. وقد أمكن تحقيق هذا الهدف بصورة تجعل مؤلف هذا الكتاب يعتقد في جدوى عقد مؤتمرات مثيلة في المستقبل للمزيد من البحث والتقصي في هذه الظاهرة.

ان التفاعل العلمي بين المنظّرين وصانعي القرار على جميع الأصعدة يتيح فرصاً نادرة لفهم مشاكل الارهاب، وللإلمام بمختلف أبعاد هذه المشكلة، وهو أمر نادر الحدوث تحت ظل الظروف التي تفرض تخصصات دقيقة تحجب الرؤية الشاملة للموضوع كما ان تلاقح الأفكار يمكن من وضع أسس قوية تسهل معرفة الخطوط المستقبلية ازاء الارهاب.

يشتمل الجزء الأول من هذا الكتاب على بحث من اسهام الأستاذ ر. د. كريلنستن في الندوة العالمية عن الارهاب بعد تعديلها وتقديم اضافات جديدة.

أما الفصل الرابع الى السابع فيعتمد على مداخلات الندوة، بينما يشكل الفصل الثامن من الدراسة ورقة معدلة قام بإعدادها ر د كريلنستن كتقرير ختامي للمداولات. يشتمل الجزء الثالث من الكتاب على ثلاثة بحوث قام بإعدادها ثلاثة من المشاركين في الندوة، وكانت وحدة الموضوع التي تربط بين الأجزاء الثلاثة تتمثل في العلاقة بين النظرية والتطبيق.

هدف الجزء الثاني من الكتاب على القاء الضوء على وسائل الضبط والوقاية من الجريمة أما الجزء الثالث فلقد عالج الاجراءات القانونية التي تقوم بها الشرطة في ثلاث دول أوربية.

ان الارهاب واحتجاز الرهائن سيشكلان محوراً رئيسياً للجريمة ذات الصبغة الدولية من خلال العقد القادم الأمر الذي جعل الأمم المتحدة تعلق اهتماماً بالغاً بدراسة أساليب الوقاية والسيطرة على هذه

الظاهرة الخطيرة. ويبدو أن على الباحثين التعمق في مثل هذه الدراسات والأبحاث ونحن نعتقد بأن على الجهود العالمية التي تضافرت في صناعة اخراج هذا الكتاب ان تستمر، كما نود أن نبين استعدادنا لدعم أي اقتراحات في هذا المضمار.

الجـــزء الأول

من النظرية الى التطبيق

المنهج النسقي لدراسة احتجاز الرهائن

تتطلب معالجة جذور مشاكل الجريمة خطوتين تمهيديتين هامتين لسبر غور المشكلة ولوضع استراتيجية لمكافحتها تتجه المعالجة العلمية في بادىء الأمر لوصف المشكلة وتحليلها من خلال تقسيمها الى عناصر، ثم يقوم الباحث بتصنيف هذه العناصر من غير محاولة لتفسير الأسباب التي تكمن وراء الجريمة. وبعد الانتهاء من تطوير النموذج يمكن للباحث استخدامه كأداة لوضع استراتيجية ضبط الجريمة، وفي هذا السياق يمكن القول بأن البحث عن أسباب الجريمة والآثار المترتبة عليها يمكن أن يساهم في تضييق الفجوة بين النظرية والتطبيق.

هناك مشكلات تواجه الجهود التي تبذل لمكافحة الجريمة وهي افتقارها للأسس النظرية التي لا يمكن أن تتطور الا من خلال الخطأ والصواب أثناء وضع استراتيجيات مكافحة الجريمة موضع التطبيق. ويعزى هذا الأمر جزئياً الى المشكلات العاجلة التي يواجهها المسئولون من غير وجود نماذج وصفية يمكن أن توفر لهم المعلومات. وهذا لا يعني بالضرورة غض النظر عنه مؤقتاً بل يجب أن يصبح مندمجاً في صلب استراتيجية مكافحة الجريمة.

أما المهمة التمهيدية الثانية التي يجب أن يضعها الباحث نصب عينيه فهي وصف وتحليل أولئك الذين تحدوهم الرغبة في تحليل المشكلة، فمن الواضح أن الباحث الذي يقوم بتحليل مشكلة معينة ينصب جل جهده في زاوية معينة للمعضلة سعياً وراء الحل فعلى سبيل المثال نجد أن ظاهرة اختطاف الرهائن يمكن أن ينظر اليها من

وجهة نظر المختطف بما يختلف اختلافاً جذرياً عن منظور رئيس دائرة أمن المصرف.

وحقيقة الأمر أن رئيس دائرة أمن المصرف يمكن أن يثري تجربته اذا نظر الى مسألة أمن المصرف من زاوية المختطف. وفي كثير من الأحيان تستخدم بعض من مفردات برامج تدريب الرهائن هذا الأسلوب. والمهمة الثالثة للباحث فهي النظر الى عملية احتجاز الرهائن من خلال عيون أولئك المناط بهم مكافحة الجريمة أو دراستها الأمر الذي يمكن من تحليل الظاهرة من مختلف زواياها.

في هذا الفصل سيتناول البحث دراسة مشكلة احتجاز الرهائن من خلال تطوير نموذج يقسم هذه الظاهرة الى عناصر معينة مما يمكن من القاء الضوء على التفاعل بين هذه العناصر من خلال تطبيقها على أحداث وقعت. ترتبط هذه الخطوات بمشكلة الأنماط التي يرى الكثير من المختصين بأنها الخطوة الأولى لفهم ومعالجة مشكلة الرهائن. وقد تمت دراسة الأنماط في الفصل الثاني من هذه الدراسة وقامت الدراسة في الفصل الثالث بفحص النموذج الذي تم تطويره من مختلف الزوايا التي يمكن أن ينظر من خلالها المختصون بمكافحة الارهاب الى ظاهرة احتجاز الرهائن.

وتتركز الزوايا التي ينظر من خلالها المسئولون الى الاختطاف على الأهداف التي قد تشتمل على الجوانب السياسية والاجتماعية وردود فعل الشرطة تجاه الحوادث الفردية، أو مشكلة المفاوضات أثناء قيام المختطفين بالعملية:

تهدف جميع هـذه الدراسـات الى جعل ظـاهرة خـطف الرهـائن بكل جوانبها المعقدة سهلة التناول لجميع المهتمين بهذا الموضوع الأمر الذي يمكنهم من معرفـة الاحتياجـات وتجارب كـل الأطراف المهتمـة بهذه القضية.

ومن المؤمل أن يؤدي الاتصال والتعاون بين المجموعات المختلفة الى اثـراء التجـربـة وايجـاد السبـل الكفيلة بمـواجهـة هـذه المشكلة الشائكة.

الفصـــل الأول

تحليل ظاهرة احتجاز الرهائن

تتسم ظاهرة احتجاز الرهائن بأبعاد يمكن إجمالها في الآتي:

الرهينة وهي تشكل الأداة التي يحاول المختطف من خلالها ابتزاز ما يريد من طرف ثالث. وقد حاول كتاب أصدرته وزارة الداخلية الفرنسية[1] شرح بعض المفاهيم المتعلقة باحتجاز الرهائن منها مفهوم الضحية السلبية والضحية الايجابية ويعني المفهوم الأول الرهينة بينما يشير المفهوم الثاني الى الطرف الذي توجه اليه عملية الابتزاز، ان هذين المفهومين ييسران للباحث عملية تعريف العناصر الأساسية لظاهرة احتجاز الرهائن. أما محتجز الرهائن فيمكن أن يطلق عليه الجاني، ومن ثم تبرز العناصر الثلاثة الأساسية لتحليلنا لهذه الظاهرة. يوضح الشكل رقم ١ هذه العلاقة حيث تبين اتجاهات الأسهم بأن الضحية السلبية وسيلة لغاية اما وسط الشكل فيظهر السهم العلاقة التبادلية بين الجاني والضحية الايجابية. ويتضح مما ذكرنا بأن الضحية الايجابية هي العنصر الوحيد الذي يستطيع تلبية طلبات المختطف.

ويبرز مباشرة بعد ذلك في الصورة عنصران يمكن من خلالهما وصف العلاقة بين الجاني واثنين من ضحاياه وتقسم العلاقة باستخدام التهديد والمطالب التي يقدمها محتجزو الرهائن كما يبينها الشكل (١).

---

١ - وزارة الداخلية الفرنسية. دراسة ظاهرة احتجاز الرهائن. باريس ١٩٧٤م.

الضحية السلبية

الضحية الايجابية ← الرهينة ← المختطف

ولإكمال الصورة يجب الربط في الشكل (٢ ـ ١) بين الضحيتين التي تعكس العلاقة بينهما عاملاً هاماً فيما يتعلق بقضايا الرهائن، ويتضح هذا الأمر في حالة عدم شعور المسئولين بالاهتمام بمصير الرهينة من خلال رفضهم لمطالب الخاطفين وهنا يبرز عامل جديد يطلق عليه على سبيل المثال (العلاقة بين الضحايا) مما يضيف الى الصورة ستة عناصر يمثلها ثلاثة أشخاص يرتبطون مع بعضهم البعض بثلاثة أشكال من العلاقات كما يوضحها الشكل (٣ ـ ١) الآتي:

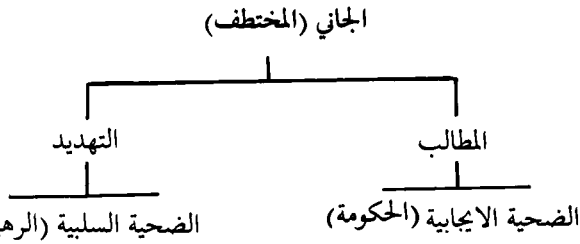

ولشرح العلاقات بين هذه العناصر جرت بعض المحاولات لتطوير نموذج يرتكز على عدة عناصر يمكن ملاحظتها. وعند أخذ هذه العناصر في الاعتبار وهي الجاني والضحية السلبية والضحية الايجابية والتهديد والمطالب بهدف وصف الخطوات الأولية لحادثة الاختطاف يجب اضافة عنصر سادس ليكمل الصورة وهو الاطار

الذي تقع فيه حادثة الاختطاف فقد يقع احتجاز الرهائن داخل أحد المصارف أو في طائرة أو سجن أو شارع، ومن هذه الصورة التي أمكن تطويرها للجريمة يتضح أنها تتقاسم بعض سماتها مع الأنشطة الاجرامية الأخرى خصوصاً جرائم الابتزاز، والعنصر الوحيد الذي لا يتوفر في هذا النوع من الجرائم هو الرهينة ولكن توجد جميع العناصر الأخرى مثل المطالبة بالأموال والتهديد (الذي ينطوي في كثير من الأحيان على إفشاء الأسرار).

وهناك وجه شبه بين احتجاز الرهائن والاضرابات[1] اذ توجد في كلا الظاهرتين مظاهر مشتركة تتمثل في وجود ثلاثة شركاء. ففي حالة احتجاز الرهائن فالضحية السلبية هي الرهينة اما الضحية الايجابية فتحددها النوعية. المطالب ونوعية التهديد التي يقدمها الخاطفون.

أما في حالة الاضراب فيعتمد وجود الضحية السلبية على نوعية الشركاء والاطار الذي تقع فيه الأحداث. ففي حالة قيام المدرسين بإضراب ضد الحكومة يصبح التلاميذ هم الضحايا، وربما يتأثر الآباء والمؤسسات بهذا الاضراب، أما في حالة اضراب موظفي البريد فالضحايا هم الجمهور والمؤسسات ذات الصلة بالبريد، ومن هذا المنطلق يتضح أن لمثل هذه الأحداث نتائج ثانوية. يتضح من عقد هذه المقارنات أن مصطلح الضحية الإيجابي والسلبي الذي استخدم للتمييز بين نوعين من ضحايا الارهاب يفتقر الى الدقة العلمية اذ يترتب على استخدام المصطلح وجود ضحية واحدة وهي النشطة

١ ـ وزارة الداخلية الفرنسية نفس المرجع السابق.

والايجابية التي يمكن أن تحدد مسار ونتيجة عمل وخطف الرهائن هذا الاستنتاج لا يعكس الحقيقة كاملة خصوصاً في حالة الاضراب وبالأخص فيما يتعلق بالقطاع العام حيث يشكل الجمهور عاملاً هاماً في التأثير على نتائج الاضراب وكذلك في بعض حالات اختطاف الرهائن التي بينت التجارب امكانات تأثيرهم على نتائجها تأثيراً مباشراً. ففي نموذج احتجاز الرهائن الذي وقع في ستوكهولم تمكن الرهائن من تطوير علائق انسانية مع الخاطفين مما يدل بأن الرهينة يمكن أن تكون في بعض الحالات فعالة. ورغم أن هذا المثال ينطبق على حادثة المصرف، فهناك مثال أفضل لتطور العلاقات بين الخاطفين والرهينة كما حدث لبارتيزا هيرست ابنة المليونير الأمريكي التي تطورت علاقاتها مع المختطفين الى ان وصلت درجة التعاطف والمشاركة في أنشطتهم الاجرامية مما أدى الى ادانتها فيما بعد والحكم عليها بالسجن مع المختطفين.

وبناء على ما ذكر من حقائق بعدم دقة المصطلحين فسيتم استبدالهما بمصطلح رئيسي وثانوي الأمر الذي يمكن من التمييز بدقة بين الضحايا.

وتجنب الباحث الاستنتاجات الخاطئة المتعلقة بعدم مقدرة الرهائن على الاستجابة أو التأثير على النتائج، وقد بينت أبحاث وزارة الداخلية الفرنسية[1] اختلاف القيود التي يضعها المفهوم على نوعين من الضحايا مما يثير اللبس والغموض.

---

١ ـ وزارة الداخلية الفرنسية

تم تحليل ظاهـرة الاختطاف في مـراحلها الأولى، وقـد أمكن في معرض الدراسة القاء الضوء على مقدرة الرهائن على التأثير على نتائج الاحتجاز الأمر الذي مكننا من الوصول الى مرحلة ردود الأفعال.

وقـد ارتكز الأستـاذ «دو»[1] في تحليله لوضـع الرهـائن عـلى ثـلاث مراحل

١ ـ مرحلة الاحتواء.
٢ ـ مرحلة المفاوضات.
٣ ـ مرحلة تغيير وسائل الاتصالات.

ففي حـالة الاختـطاف يمكنـه أن يتفـاعـل مـع المشكلة من غـير اللجوء لمساعدة أو بجر أطـراف أخرى معـه. وقد تشمـل الأطراف الأخرى رؤساء الشرطة الصحافة والأصدقاء والأقـارب، أما اذا كـان المجنى عليـه الرئيسي يهتم بـالتخطيط الـوقـائي فيمكنـه أن يستـدعي مجموعة كاملة من المفاوضين الأمر الذي يجعل منها جزءاً لا يتجـزأ من عملية التفاوض، ويصبح في هذه الحالة كـل رد فعل منهم مؤثـراً على عناصر العملية الأخرى، ويترتب على هذا الموقف امكانيـة قتل أحـد قناصي الشرطة لمحتجز الرهائن أو تنازل رئيس دائرة الشرطة لشـروط المختـطفـين كـما يمكن أن يؤدي تقـريـر أحـد الصحفيـين الى جعـل المختطف أكثر اعتداداً وثقة بنفسه[2]

---

١ ـ دقلاس دو. استراتيجيـات مكافحـة احتجاز الـرهائن. بحث غـير منشور اتوا. كندا. ١٩٧٦م.

٢ ـ ان تحليل عناصر المفاوضات الناجحة لإنقاذ الرهائن مجال خصب للبحـوث، كما ان عقد المقارنة بين مختلف المجموعات المتفاوضـة أمر يمكن أن تستخلص منه نتائج مفيدة.

ويترتب على هذا الوضع ردود فعل من المختطف تحمله على التغيير المستمر لتهديده ومطالبه، ان استمرار تدفق المعلومات والاتصالات أمر هام اذ يمكن أن تصل المفاوضات الى طريق مسدود، ويتفق معظم الباحثين في هذا المجال بأن الهدف من استمرار الاتصال مع المختطفين هو استمرارية المفاوضات لحل المشكلة.

تدل التجارب أن قضية الرهائن يمكن أن تجر أطرافاً أخرى لا شأن لها بالقضية مثل المارة، كما يمكن للمختطف استدعاء الصحافة الأمر الذي يترتب عليه جذب اهتمام الآخرين، ففي حالة اختطاف برنغمان في نيويورك علم أقاربه بما حدث من الصحف، وهناك على سبيل المثال حالات يتم فيها احتجاز الرهائن في مبنى عام مما يحتم على رجل الشرطة القيام بالاتصال الأولي مع المختطفين ومواجهة عدة بدائل اذ يمكنه الاتصال برؤسائه والمبادرة باحتواء الموقف، أو انهاء حالة الاختطاف، كذلك يمكنه المماطلة لكسب الزمن حتى وصول المساعدة من الجهات الأمنية وينطبق مثل هذا الموقف على رجال الأمن المناط بهم حراسة المؤسسات أو المناطق التي يتم فيها احتجاز الرهائن، وهنا يصبح كل طرف من هذه الأطراف عنصراً مؤثراً في سير الأحداث

تبين دراسة ردود فعل الرهائن ازاء الاختطاف وجود ثلاثة بدائل أمامهم:

أولاً: محاولة انهاء الاختطاف من غير مساعدة، ويمكن أن ينطوي هذا الأسلوب على الفرار أو المواجهة مع المختطفين أو محاولة اقناعهم

بإطلاق سراحهم أو الاستسلام. وتنصح الجهات الأمنية المختصة بعدم اللجوء لهذا السبيل لأنها تنطوي على كثير من الأخطار.

ثانياً: يمكن للمختطف ادعاء المرض مثل هبوط القلب أو الإغماء أو الهستيريا الأمر الذي يتطلب العلاج السريع. يؤدي مثل هذا النوع من ردود الفعل الى ادخال عنصر جديد الى مسرح الجريمة وهو مطالبة الخاطفين بالمساعدة الطبية مما يعني دخول الطبيب كطرف جديد في الأزمة، وأخيراً يوجد رد فعل للرهائن يتسم بالانحياز الى المختطفين مثلما حدث في ستوكهولم.

ان عملية الاختطاف يمكن أن تجر عدداً كبيراً من الأطراف عند ارتكابها لأسباب سياسية وتتسم هذه الأطراف في بعض الأحيان بتناقض المصالح. ويمكن أن يكون لهذه المجموعات أو لا يكون لها رد فعل معين ازاء حادثة احتجاز معينة.

ويعتمد هذا الأمر على عدة عوامل أهمها موقف المجنى عليه الرئيسي والرهينة والمطالب التي يقدمها الخاطفون والتهديدات التي يطلقونها ومن ثم العلاقات التي تسود بينهم، وفي هذا الصدد يمكن أن نذكر على سبيل المثال اختطاف الطائرات الثلاث وهبوطها في مطار الأردن في عام ١٩٧٠م وتهديد الخاطفين بنسفها مع المسافرين مالم يطلق سراح سجناء سياسيين ينتمون لعدة بلدان، وقد شملت هذه العملية الأطراف التالية:

١ ـ الطائرات الثلاث. ٢ ـ الدول التي تحتجز السجناء السياسيين.
٣ ـ الدولة التي هبطت الطائرات في مطارها.

ومن خلال النظر الى هذا الوضع المعقد يتضح الموقف التالي:
فـإذا وافق («١» و «٢») على التعـاون وقررت الشـرطة الهجـوم الأمر الذي يمكن أن يغير صورة الموقف كليـة، واذا وافق («١» و «٣») على التعـاون بـين دولتـين من الثـلاث دول التي تحتجـز السجنـاء عـلى الاستجابة لمطالب الخاطفين ورفضت الدولة الثالثـة فستتغير الصـورة أيضاً تغيراً كاملاً.

وقـد تشمل طبيعـة المـطالب التي تعني طـرفـاً في بعض الأحيـان الأطراف الأخرى أو تخدم أغراضاً أخرى مثلما حـدث في حالـة الفتاة الأمـريكية التي اختـطفت والتي أشرنـا اليها آنفـاً فقد أصبـح المعتدى عليه الرئيسي عائلة الفتاة ولكن المطالب التي قدمهـا الخاطفـون كانت تهدف الى احراج واضعـاف السلطة، ففي حالات مثـل هذه يصبـح المعتـدى عليه الـرئيسي وسيلة لتحقيق هـدف سيـاسي، ومن ثم فـإن المصطلح يمكن أن يتغير على ضوء هذه المعطيات حيث تصبح الـرهينة في هذه الحلقة العنصر الثالث، أما والـد الفتاة فهـو عنصر ثانـوي أما الحكومة فتصبح العنصر الرئيسي.

يتضح من سياق البحث قيامنا بتحليـل ردودالفعل قصيـرة المدى أو تلك ذات العلاقة بحـادثة اختـطاف مستمرة الأمـر الذي يمكن أن ينجم عنه عنصر جديد في الصورة النهائية لعملية احتجاز الرهائن.

إن النتائج المترتبة عـلى هذا الفعـل قد تتكـون مس جزئيـات منها ميول المختطف وكيفيـة معاملة الضحيـة، امكانيـة استيفاء المسئـولين

للمعلومات من الضحايا، الآثار الدبلوماسية للحادث، اتجاهات الصحافة والجمهور، المطالبات التي تقدمها شركات التأمين، وتتغير هذه العوامل طبقاً للنتائج المختلفة الممكنة كما أن هذه العناصر تتأثر بعناصر أخرى ترتبط بقضية الارهاب، مثل طبيعة المطالب التي يقدمها الخاطفون «خصوصاً اذا تمت الاستجابة لها» والشخصية التي قام المختطفون باحتجازها خصوصاً اذا كانت شخصية عامة، من هذا يتضح أن التفاعل بين جميع العناصر التي يتكون منها التنسيق وتداخلها مع العناصر الخارجية يجعل من الصعب في بعض الأحيان الفصل بينها الأمر الذي يحتم على الباحث تحديد هذه العوامل للتمكن من معرفة تفاعلاتها، ومن النتائج التي يمكن استخلاصها في هذا الصدد ما اطلق عليه الأستاذ «دو» (تغيير الاستراتيجية)، ويمكن حدوث هذا الأمر في حالة تحرك الخاطفين الى مكان آخر ويستمر في هذه الحالة نظام التغذية العكسية Teedbach يعمل وفق ظروف جديدة مما يترتب عليه تفاعل العناصر المختلفة وفقاً للظروف المتغيرة، ولكن هذه النتيجة لا تمثل المرحلة الأخيرة بل هي بداية لمرحلة جديدة في سياق جديد.

أما فيما يتعلق بردود الفعل الطويلة المدى لحوادث احتجاز الرهائن فيمكن القول بأن كل حادثة اختطاف فريدة في نمط حدوثها وتسلسلها وخاتمتها، وبعد نهايتها تسجل الذاكرة العامة للجمهور ردود فعل السلطة التي تبادر بتغيير القانون أو اعداد قوة من الشرطة مزودة بوحدة متخصصة في المفاوضات مع الخاطفين.

إن القيام بتحليل ظـاهر خـاصة لمشكلة معقـدة يستحق استثمار الـزمن والوقت والمـوظفين لكنـه يبقى خارج اطـار هـذا البحث، ان قصـة اختـطاف الـطائـرات يمكن أن تكـون مثـالاً مثيـراً مثـل قضيـة الارهاب السياسي، وقـد نجم عن هذه التـطورات ادانة عـالمية لمثـل هذا النوع من الجرائم عبر عنها ظهور قوانين ومعاهدات دولية وبرامج تدريبية ترمي جميعها لمكافحة هذا النوع من الجـرائم. لذلـك تم عقد عدد من المؤتمرات وتمويل البحوث المتعلقة باحتجاز الرهائن.

الفصل الثاني

مشكلـــة الأنمـــاط

إن الفهم العميق لسياق الأحداث أو الأشياء يتطلب في المقام الأول تصنيفها الى أنواع تتسم بخصائص معينة الأمر الذي يمكن من التمييز بينها. إن هناك اجماعاً بين الخبراء بأن احتجاز الرهائن يشكل ظاهرة اجرامية تستدعي اتخاذ كافة الاجراءات لمكافحتها والسيطرة عليها، والسؤال الذي يمكن أن يطرح في هذا الصدد عن ماهية أنواع التصنيفات التي يمكن استخدامها لتحقيق هذه الأهداف؟ وهنا تبرز أهمية استخدام تحليل عملية احتجاز الرهائن وذلك من خلال تقسيم الظاهرة الى عدة عناصر ومن ثم يمكننا تطوير أنماط لها، يتبادر الى الذهن سؤال هام هو كيفية صياغة أنواع لظاهرة احتجاز الرهائن بهدف الاسهام في استراتيجية الوقاية والسيطرة عليها، يمكن للباحث أخذ مختلف العناصر التي أشرنا اليها آنفاً في الحسبان واستخدامها كمعيار لتطوير وسائل مكافحة الإرهاب، ويبين الملحق «أ» أمثلة على مختلف الأنماط التي اعتمدت عليها الدراسة في الفصل الأول، كما تعرض الدراسة بعض الأفكار التي يمكن أن تسهم في تطوير هذه الأنماط.

علينا ان نلقي نظرة على بعض الأساليب التي تم من خلالها تصنيف ظاهرة احتجاز الرهائن، فقد قام برامج تدريب مكافحة الارهاب في نيويورك بتقسيم الجناة الى ثلاثة أصناف:

- المجرمون المحترفون.
- المصابون بأمراض نفسية
- الارهابيـــون.

وقد تم استخدام مـداخل علميـة مختلفة لتنـاول هذه الـظاهرة، ومن الواضح بأن المطالب التي يقدمها الخاطفون والـدوافع التي تقبـع خلف الجـريمة تختلف بـاختلاف أنمـاط المجرمـين الثلاثـة، وفي حالـة تشابه المطالب التي يقدمها الخاطفون يحتم اختلاف الدوافع استخدام ردود فعل استراتيجيـة مختلفة، فعـلى سبيل المثـال فإن المـطالبة بفـدية مالية لقاء اطلاق سراح الرهينة يمكن أن تختلف الآثار المترتبة عنها عند عقد المقارنة بين المجـرم المحترف والارهـابي، اذ يمكن أن يبدد الأول الأموال بصرفها على أهـوائه بينـما يمكن أن يستخدمهـا الثاني لتمـويل أنشطة ارهابية، لذلك يمكن أن تكون المطالبة مـطالبة المجـرم بمغادرة القُطر من غير أن تطاله يد العدالة ذات نتائج مختلفة اذا قام بها سجين يحتجز عدداً من الرهائن في أحـد السجون مقـارنة بمختـل عقلياً عنـد اختـطافه لـطائرة، فلقـد تلعب بعض القيود القـانونيـة دوراً هامـاً في الحالة الأولى أكثر من الحالة الثانية.

وفي هـذا الصدد قـام ميدتـدورن[1] بتقسيم المجرمـين الى ثلاثـة أصناف:

---

١ ـ دلف. ميدتدرون. تطورات جديدة في مسألة احتجاز الرهائن. مجلة الشرطة الألمانية العدد (١٠، ١١) ص: ١٤٦ ١٥٠ ١٦٦ ـ ١٧٠ ١٩٧٤م.

المجرمون الذين تكمن دوافع سياسية وراء ارتكابهم للجريمة.
وأولئك الساعون للهرب الى مكان آخر بسبب جرم ارتكبوه وآخرون يتطلعون لتحقيق طموحات شخصية، ومن الملاحظ ان هذه الأنماط ذات دوافع واضحة مقارنة بالأنواع التي سبق ذكرها رغم أن دوافع الإرهابي والمجرم المحترف والمختل عقلياً تقسم في بعض جوانبها بقواسم مشتركة.

وجدير بالذكر في هذا الصدد استخدام الدوافع وهذا المصطلح الجديد تستخدمه الدراسة لأول مرة إذ تم اسقاطه عمداً في الفصل السابق لأن هدف تحليل الظاهرة كان ينطوي منذ البداية الى تقسيم عملية احتجاز الرهائن الى عناصر يمكن ملاحظتها من غير اللجوء الى استخدام التفسير السببي، فالدوافع لا يمكن ملاحظتها لأنها مجرد بناء افتراضي تستمد من السلوك، ان الدوافع والمطالب ذات ارتباط وثيق ببعضها البعض كما يتضح من الملحق أو المثبت في آخر هذه الدراسة، ومن ثم فإن الدوافع تتداخل مع عنصر المطالب.

ومن الملاحظ أن عنصر الدوافع يستخدم كثيراً في السياقات القانونية وعند اطباء الأمراض العصبية والنفسية أن التبرير القانوني لهذا الاستخدام يعزى على سبيل المثال للاهتمام بالتوازن بين الدوافع والجريمة ولكن الشرطة على سبيل المثال في سعيها للكشف عن الجريمة لا تهتم الا نادراً بالدوافع التي تقبع خلف الجريمة وينحصر اهتمامها في الجرائم التي ارتكبت، ويعكس هذا المثال كيف تنظر الأطراف المختلفة للجريمة من زوايا مختلفة الأمر الذي ستتم معالجته في الفصل

القادم، ومجمل القول ان الدوافع والمطالب ترتبط ببعضها ارتباطاً وثيقاً ولكن ليس بالضرورة ان تتشابه في كل الحالات.

تناول العالم باود[1] الوسائل التي يستخدمها المجرمون من خلال تحليل شخصياتهم ولذلك قام بفحص استراتيجيات الاستجابة لدى أولئك الذين يحاولون انقاذ الرهائن والقاء القبض على المجرمين وتقديمهم للمحاكمة.

وقد قام هذا العالم بتصنيف حالات احتجاز الرهائن طبقاً للجهة التي يوجه اليها محتجزو الرهائن المطالب بدفع الفدية لقاء اطلاق سراحهم، وتنطوي تصنيفاته على الآتي:

(١) المصرف. (٢) الرهينة، (٣) ذوو الرهينة (٤) خطوط الطيران أو الحكومة

وقد تمت صياغة هذا النمط على أساس أن المحيط الذي وقعت فيه الجريمة مصرف أو طائرة الأمر الذي يتطلب وجود ما يطلق عليه الضحية الرئيسية.

أما ريتشارد كويتز[2] فقد أعد قائمة بخمسة مواقف يمكن أن تتم فيها مثل هذه العمليات:

١ - الاستيلاء على أحد السجون في محاولة للهروب ترتبط باحتجاز الرهائن.

---

١ - فونتر باود. احتجاز الرهائن لأسباب مالية. كيوبيك ١٩٧٣م ص: ٥ - ٣٥

٢ - ريتشارد كوبيتر حوادث الرهائن. أولويات عمل الشرطة مذكرة غير منشورة.

٢ ـ اختطاف طائرة.

٣ ـ احتجاز رجل أعمال أو دبلوماسي وريـاضي بـارز وشخصيـات عامة

٤ ـ قيام المجرمين بسرقة مسلحة واحتجاز بعض المارة لتسهيل هروبهم.

٥ ـ حوادث يقوم بها بعض المخبولين لجذب انتباه الجمهور

إن مثل هذا التصنيف ينطوي على مزيج من العناصر التي سبقت الاشارة اليها في معرض هذه الدراسة وأهمها مسرح الجريمة ووجود جانٍ ورهينة ودوافع.

ويتضح عدم وجود عنصر واحد ينطبق على جميع التصنيفات التي قام بها الكاتب، ويمكن القول انه من الناحية الاجرائية بأن كل عنصر يتسم بسمات فريدة تجعله يتميز عن العناصر الأخرى، وقد قامت وزارة الداخلية الفرنسية[1] في هذا الصدد بإعداد قائمة بأنماط حوادث الاختطاف التي تتضمن الآتي:

- خطف الأطفال للحصول على فدية مالية.
- خطف الكبار للحصول على فدية
- اختطاف الشخصيات العامة لغايات سياسية.
- خطف أي شخص لغايات سياسية.
- اختطاف الطائرات.
- الاختطاف لإثارة انتباه الجمهور

---

١ ـ وزارة الداخلية الفرنسية. دراسات عن اختطاف الرهائن. باريس ١٩٧٤م.

هذه القائمة توضح الاختلاف في أنماط الضحايا مما يعكس اعتبارات قانونية أكثر من أي رؤية أخرى للموضوع.

ان الهدف من تطوير الأنماط المختلفة للجريمة هو تسهيل تناول المشكلة فيما يتعلق بالتخطيط الوقائي أو استحداث استراتيجيات لردود الفعل أو صياغة القوانين التي تشمل جميع الحالات التي ترتكز فيها مكافحة الجريمة على نمط المحيط الذي وقعت فيه، فاحتجاز رهائن داخل أحد السجون قد يترتب عليه نتائج تختلف عن مثيلاتها في أحد المصارف، ويظهر هذا الاختلاف في العلاقة بين المختطف والرهينة، ففي السجن يحتجز السجناء عادة في مثل هذه المواقف الحراس أو رجال الخدمة الاجتماعية واعادة التأهيل. ومن النادر أن يتخذ السجناء من زملائهم رهائن، أما في المصارف فيتم احتجاز الرهائن عادة بصورة عشوائية، الأمر الذي يجعل التفاعل النفسي بين الرهينة أمراً يختلف اختلافاً جذرياً في كلا المحيطين، وطبقاً لذلك تختلف استراتيجية التعامل مع الأزمة

تصنيف الأبعاد السياسية للاختطاف:

يترتب على الآثار السياسية لاحتجاز الرهائن نتائج على ردود الفعل خصوصاً فيما يتعلق بتدخل الصحافة أو الرغبة في الإذعان لمطالب الخاطفين، وهنا تبرز أهمية دراسة أنماط المطالب في التخطيط المسبق لصنع السياسة

إن أثر السياسات المحددة سلفاً على ردود الفعل إزاء الحوادث الفردية مجال هام للبحث كما سنرى في الفصل السابع من هذه الدراسة، وأخيراً يمكن القول من المنظور القانوني بأن الأنماط المرتكزة على الدوافع هامة جداً ومفيدة في الكشف عن الجريمة مثل تلك التي ترتكز على المحيط الذي ارتكبت فيه الجريمة.

ومن الجانب الآخر فإن الأنماط لا تكفي وحدها في التعامل الفعال مع كل أشكال ظاهرة احتجاز الرهائن، فهنا تبرز مشكلة التعميم أو القواسم المشتركة اذ يمكن طرح سؤال عن ماهية السمات المشتركة في حوادث احتجاز الرهائن؟ فإذا كانت كل الحوادث متشابهة فتصبح في هذه الحالة جميع الأنماط عديمة الجدوى، فالقاسم المشترك الوحيد هنا تحدده العلاقة التي ترتبط في هذا السياق بثلاثة أطراف رغم وجود حالات استثنائية لا تنطبق عليها هذه الخصائص.

وأخيراً يمكن القول بأن أحد المنطلقات لمعالجة هذه المسألة هي النظر الى احتجاز الرهائن من مختلف الزوايا التي يتعامل من خلالها المختصون أمثال علماء الاجتماع، رجال الأمن، الطيارون، الحكومة، الشرطة، المحامون. وغيرهم. وربما يجد الباحث بعض الأنماط التي تتطابق مع بعض الزوايا التي ينطلق منها المختصون في علاج الأزمة بينما تكون الأنماط الأخرى غير ذات جدوى وهذا ما يعود بنا لبحث هذه المسائل في الفصل الثالث من هذه الدراسة

الفصـــل الثالث
إشكالية النظر لقضية احتجاز الرهائن
من زوايـــا متعـــددة

سيعـالج هـذا الفصل الـزوايـا المتعـددة التي يمكن أن ينـظر من خلالها لقضية احتجاز الرهائن بهدف تحديد أفضل الأنمـاط التي يمكن للمختصين استخدامها لتحقيق أهدافهم المختلفـة، كذلـك يمكن أن يساهم هذا المدخل في وضع الأساس للمهمـة التمهيديـة الثانيـة التي قمنـا بوضعهـا في مقدمـة هذا الجـزء من البحث، ان تحليل الـزوايـا المختلفـة التي يمكن أن ينظر من خـلالها لهـذه القضية ومعـرفـة كيفيـة تفاعلها يمكن أن يقـدم إسهامـات علمية جـديدة تكشف عن أفضـل السبل في مكافحة هذا النمط من الجريمة

إن المنـظور الأول الذي يمكن أن تـرتكز عليـه الـدراسـة يـطرح سؤالاً عن كيفية منع حدوث هذا النوع من الجرائم.

للإجابة على هذا السؤال تتوفـر ثلاثـة عناصر ذات عـلاقة وثيقـة بهذا الموضوع وهي:

«الجـاني، الضحيـة، الثـانـويـة ونمط المسـرح الـذي وقعت فيـه الجـريمة، ان دراسـة نمط المجـرم يمكن أن تسـاهم في تحـديـد أولئـك الأشخاص الذين يحتمل قيامهم باحتجاز رهـائن، وجديـر بالـذكر في هذا الصدد التنويه بالقائمة التي أعدتها خدمات إصلاحـات السجون

الكندية [1] والتي اشتملت على ثلاث عشرة سمة من سمات محتجزي الخاطفين مع المواصفات التي وضعها باحثو هذه المؤسسة[2] وقد عقد العالم دو[3] مقارنة بين ملامح الخاطفين وخصائصهم مع دراسات أخرى طورها باحثون آخرون في مجالات مماثلة الأمر الذي مكّن هذا الباحث من التوصل إلى نتائج مذهلة فيما يتعلق بدقة التطابق تتيح هذه الخصائص والملامح لخبراء مكافحة الإرهاب إمكانات هائلة لتطوير أنماط مفيدة ترتكز على معايير موضوعية يمكن ملاحظتها الأمر الذي يجعل الاهتمام بدوافع الجريمة غير ذي جدوى فبينما يمكن أن تكون الدوافع من المنظور القانوني أو النفسي ذات أهمية بالغة للوقاية من الجريمة فقد باتت غير ذات جدوى إذا توفرت مؤشرات موضوعية يمكن استخدامها في مجال التنبؤ وتقويم الحقائق في أعقاب وقوع الحادث، فحين يضحى احتجاز الرهائن في السجون حيث تقع بأعداد كبيرة من السجناء الذين يحتمل قيامهم بارتكاب هذا النوع من الجرائم تصبح أنماط المجرمين التي وضعها الباحثون أدوات مفيدة في يد المسئولين لكنها يمكن أن تكون غير مجدية لرجل الشرطة المناط به إنهاء حالة اختطاف معينة أو ربما يساعد في تحديد أي نوع من استراتيجية الاستجابة التي على الشرطة استخدامها إن أنماط الضحايا المرشحين للاختطاف يمكن أن تفيد المسئولين في تحديد الأهداف

١ ـ دقلاس دو. مكافحة الارهاب ورقة غير منشورة، خدمات السجون. كندا، أتوا ص. ص ٢٢ ـ ٢٣ ١٩٧٦م.

٢ ـ دقلاس دو. رسالة شخصية موجهة إلى فويلنسن.

٣ ـ دقلاس دو. مكافحة الارهاب. مرجع سبق ذكره.

المعرضة للخطر ومن ثم تطوير استراتيجية الحماية من خلال تدريب الأفراد الذين يمكن أن يكونوا هدفاً للاختطاف يجعل احتجازهم كرهائن أمراً عسيراً.

وقد قامت عدة شركات متخصصة بإعداد خطط للحماية من الخاطفين من خلال توفير خدماتها لعدد من المؤسسات والشركات متعددة الجنسية التي يتعرض كبار موظفيها دوماً لخطر الاختطاف.

إن تقويم أنماط المسارح المختلفة للجريمة يرتبط ارتباطاً وثيقاً باستراتيجية التحوط من الارهاب ومن أكثر الأمثلة دحضاً في هذا الصدد خطف الطائرات إذ أمكن تطوير تقنيات معينة تمكن من التعرف على المجرمين بواسطة تسليط الاشعاع والكشف عن محتويات حقائبهم وأخيراً يمكن القول بوجود مدخل وقائي يحاول أن ينظر خلف الأهداف المتوقعة وأنماط المجرمين سن خلال محاولة كشف الأسباب والدوافع التي تقبع وراء ظاهرة خطف الرهائن. وهنا يبرز دور البحوث العلمية التي تسلط الضوء على الميول والسلوك العدواني للجماعات، أما في المجال الدولي فهناك محاولات تجرى لفهم ظاهرة احتجاز الرهائن ودوافعها، ومن الأسئلة التي تطرح في هذا المجال لماذا يرتكب المجرمون والارهابيون والمختلون عقلياً جرائمهم بغض النظر عن احتجاز رهائن أو عدمه؟ يستخلص من هذا الاستعراض بأن استخدام نمط واحد لسبر غور الجريمة غير ذي جدوى مما يحتم على الباحثين استخدام عدد من الأنماط الأمر الذي يمكن أن يلقي الضوء على العلاقة بين العناصر المختلفة ذات الصلة بقضايا احتجاز الرهائن.

أما الزاوية الأخرى التي سيجرى اختبارها فهي المنظور الذي ترى من خلاله الشرطة قضية احتجاز الرهائن مما يكشف عن عنصر هام يتمثل في أساليب ردود الفعل خصوصاً أثناء المفاوضات المستمرة، ان الهدف الأساسي الذي تسعى الشرطة لتحقيقه هو ضمان إطلاق سراح الرهائن وإلقاء القبض على الخاطفين وتقديمهم للمحاكمة وهذا الهدف المزدوج قد يضاعف من المصاعب التي تواجهها الشرطة إذ يمكن أن يصبح لواحد من هذه الخيارات قصب السبق مما يحتم تغيير استراتيجية الشرطة طبقاً لذلك. إن نمط رد الفعل هام جداً (أنظر الى الملحق أو المثبت في آخر الدراسة) فإذا رأت الشرطة أن مسألة إلقاء القبض على المختطفين وتقديمهم للمحاكمة أهم من إنقاذ الرهائن فسيترتب على ذلك عدم أخذ مطالب المجرمين بضمان سلامة خروجهم مأخذ الجد والبدء بالهجوم عليهم، أما إذا رأت السلطات أن إطلاق سراح الرهائن يمثل أسبقية على كل ما عداه من اعتبارات ولكن لا تتوفر إمكانية الاستجابة لمطالب الخاطفين وفي هذه الحالة تحاول الشرطة استخدام القناصة للقضاء على المختطف. ان تقدير المخاطر التي تحيط بظاهرة احتجاز الرهائن قد أضحى جزءاً لا يتجزأ من برامج تدريب الشرطة ويسود دوائر الشرطة اتجاه تبني استراتيجية ثنائية ترتكز على استخدام المفاوضات والقوة، تعترف دوائر الشرطة بأنها تجد نفسها في موقف صعب وفريد عند مواجهتها لاحتجاز الرهائن ومن ثم تنظر لكلا الوسيلتين كأدوات متوفرة يمكن استخدامها لإنهاء عملية الاختطاف بصورة مرضية، وعلى أي حال يسود دوائر الشرطة شعور عام بأن أفضل وسيلة لمعالجة هذا الموقف

الحرج هي استخدام المفاوضات لإنقاذ الرهائن وإلقاء القبض على الخاطفين وتقديمهم للمحاكمة، وهناك إجماع بين خبراء الجريمة بأن أنجع السبل لتحقيق هذه الأهداف هي المحافظة والاستمرار في الحوار مع الخاطفين من خلال مفاوضين متمرسين لكن لا يملكون سلطة اتخاذ القرار الأخير

وقد تطور هذا المنهج في أعقاب التطورات الأخيرة المتعلقة بتحسين أدوات إدارة الأزمة لإنقاذ الرهائن مثل إنشاء وحدة مفاوضات بين الشرطة والمبادرة بوضع برامج تدريب بالتدخل لحل الأزمة وتعكس هذه التطورات في مجال مكافحة الارهاب مثالاً جيداً لما أطلقنا عليه في الفصل الأول من هذه الدراسة عنصر الأثر الاجتماعي

وقد نجمت هذه الموجة من التطورات بشكل غير مباشر في أعقاب انتشار ظاهرة خطف الطائرات ومحاولات السيطرة عليها فقد استطاع العالم هبارد من تطوير نموذج للملامح النفسية للخاطفين أصبح مرجعاً لبرامج تدريب الشرطة في نيويورك على المفاوضات، وقد أمكن نقل هذه التجربة إلى وحدات أخرى عبر الولايات المتحدة وكندا وأوربا، كما أمكن تدريب مجموعات أخرى لاتحادات رؤساء الشرطة الدولية للقيام بخدمات مماثلة.

ترتب على انتشار نقل التقنية تطوير نظرة الشرطة لقضية خطف الرهائن الأمر الذي لم يكن ممكناً في السابق، ويمكن في هذا الصدد الإشارة إلى مثال جيد للطرق التقليدية السابقة عند تناولها مثل هذه

القضـايا، ففي أعقـاب اختطاف إحـدى طائـرات الخـطوط الجـويـة الأمريكية عـام ١٩٧٢م وبعد سلسلة مـرعبة من الهبـوط والإقلاع في مختلف المطارات الأمرالذي أرهق الملاحين وقراصنة الجو تمكن رجـال الشرطة الفدرالية من تعـطيل الـطائرة عنـد تزودهـا بالـوقود في أحـد المـطارات. وقد تـرتب على هـذه العملية جـرح مساعـد الطيـار كـما توقفت المفاوضات مع الخاطفين التي كان يجريها قائد الطائرة لإقناعهم بـإطلاق سـراح المسافـرين[1] ترتب عـلى هذه التـطورات تضـارب في وجهات النظر المتعلقة بأفضل الوسائل لحماية الطائرة والمسافرين فقـد بادر المسئولون بإيجاد خطط لحماية الطائرة من خلال عملاء مسلحـين الأمـر الذي أدى إلى اعتـراض رابـطة الـطيـارين بشـدة عـلى وجـود مسلحـين على متن الـطائرة. ويعكس اختـلاف الرؤيـة بين هـاتين الجهتـين الآتي، فالـطيارون يـرون أن واجبهم الأساسي هـو سـلامـة المسافرين بينما ترى الشرطة أن إلقاء القبض على قراصنة الجو أمر هام يجب أن تكون له الأسبقية

إن رؤية الشرطـة لقضية خـطف الرهـائن مثال جيـد للتعقيدات المحيطة بمشكلة احتجاز الرهائن كما تبين أهمية إسهام وتعاون الجهات الأخرى في تحقيق الأهداف المشتركة لإنهاء الاختطاف وخير دليل على ذلك هو نجاح مفاوضات إطلاق سراح الرهائن المختلفة

إن المنظور القانوني لمشكلة الرهائن يتسم بالتعقيـدات والغموض

---

١ وزارة الداخلية الفرنسية. دراسات عن الارهاب، باريس ١٩٧٤م.

خصوصاً فيما يتعلق بتعريف المفاهيم الدقيقة للجريمة مما يمكن من ادانة ومحاكمة المختطفين[1] لهذا السبب فإن الأنماط المختلفة للتهديدات التي يطلقها المختطف يمكن أن تكون مفيدة لأنها توفر الأساس القانوني الذي يربط بين قوانين احتجاز الرهائن والقوانين الأخرى ذات الصلة بالتهديد الأمر الذي يسهل على القضاة محاكمة المجرمين[2]

كما يهتم المنظور القانوني بعوامل تبرير الجريمة. فبينما يمكن أن ينظر إلى الجريمة إلى أنها فعل يستحق عقوبة محددة نجد أن القانون في بعض الأحيان يعترف بما يطلق عليه الظروف المخففة خصوصاً في الجرائم ذات الدوافع السياسية. وفي هذه الحالة يبرز دور نمط الدوافع في تحديد الدوافع السياسية التي تكمن وراء الجريمة ويمكن تطبيق هذا التفسير في مجال تبادل المجرمين عند اختطافهم للطائرات حيث برزت هذه المشكلة في السويد في أعقاب قيام أحد المعارضين الإغريق للحكومة العسكرية في اليونان باختطاف طائرة للسويد حيث استقبل كبطل.

وقامت السلطات السويدية باعتقاله ومحاكمته[3]، ولم توافق الحكومة السويدية على إرساله لليونان واتخذت قرارها بمحاكمته في السويد.

---

١ دقلاس دو. عن الارهاب.

٢ ـ جاكوب سندبيرن. قانون مكافحة الارهاب في السويد. مقالة منشورة في كتاب الارهاب والعدالة الجنائية ١٩٧٨م ص: ٧١ ـ ٨٦.

٣ انظر دو. مكافحة الارهاب مرجع سبق ذكره.

ولا تعتبر هذه الحالة فريدة من نوعها فهناك عدد كبير من الدول لا تقوم بتسليم المجرمين ولا بتقديمهم للمحاكمة

إن هذه المشكلة بمجملها جديدة على الفكر القانوني وتعكس مثالاً جيداً للخلافات الحادة التي يمكن أن تنجم بين مختلف الرؤى التي ينظر من خلالها لمشكلة الرهائن فمن وجهة نظر الشرطة على سبيل المثال يسود شعور بالاحباط بين صفوفهم حين يشاهدون بعد اعتقالهم للمجرم ومحاكمته في أعقاب مجهودات مضنية، من المفاوضات كيف يطلق سراحه بمسوغات قانونية، من هذا المنطلق يتحتم على المسئولين اتخاذ الاجراءات اللازمة لتخفيف الصراع والاحباط الذي يسود هذه الدوائر من خلال منهج يطرح نظرة شاملة لجميع أبعاد هذه القضية، وهناك زاوية أخرى لهذه القضية يجب أخذها في الحسبان، وتتعلق بالضحية الرئيسية للاختطاف التي قد تشمل شركات الطيران، المصارف، ورجال الأعمال البارزين ففي هذا السياق يتضح جدوى أنماط المطالب لأنها تركز في المقام الأول على الفدية رغم تعرض الشركات في أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط في الآونة الأخيرة لحالات الاختطاف لمطالب سياسية، وكذلك أصبحت الحكومات هدفاً رئيسياً للإبتزاز السياسي من خلال اختطاف الدبلوماسيين. يسود اختلاف كبير في وجهات النظر فيما يتعلق بالتنازل لمطالب المختطفين حيث قامت بعض الشركات بدفع مبالغ كبيرة لضمان إطلاق سراح كبار موظفيها وقد أغضب هذا السلوك الولايات المتحدة وإسرائيل حيث تلتزم الحكومتان بمبدأ عدم الإذعان

لمطالب المختطفين بهدف عدم تشجيعهم لارتكاب هذا النوع من الجرائم. وربما تكون هناك أسس منطقية لشجب دفع الفدية إذ يفترض بأنها ستساهم في تمويل أنشطة ارهابية مستقبلية وتتجلى مظاهر الصراع في اصدار قانون يمنع دفع الفدية لجرائم احتجاز الرهائن ذات الدوافع السياسية الأمر يعد مثالا جيداً لاختلاف وجهات النظر في هذا الموضوع.

وهذه الخلافات لا تقتصر على تلك التي تقع بين الحكومات والشركات فحسب بل قد تحدث بين الحكومات، وهنا يتبادر إلى الذهن على سبيل المثال ردود فعل الإسرائيليين والحكومة الأمريكية لإذعان الحكومة النمساوية لمطالب الفلسطينيين بإغلاقها لمركز عبور اليهود القادمين من الاتحاد السوفييتي في طريقهم لإسرائيل.

تتضارب أحياناً الاجراءات التي تتخذها الحكومات لمكافحة الارهاب مع مصالح بعض الشركات، ويعزى هذا الأمر لأسباب اقتصادية بحتة، فلقد وضح منذ بدأت الحكومات في اتخاذ الاجراءات اللازمة لمكافحة القرصنة الجوية بأن شركات الطيران لم تحاول القيام بأي مبادرات لمواجهة هذا الخطر الداهم بينما ظلت الحكومات والجهات المناطة بها مواجهة الإرهاب تحاول اقناعهم بوجود مشكلة شائكة تستدعي تضافر الجهود لإيجاد حلول لها.
ويعزى السبب لهذه الأزمة لأسباب اقتصادية تتعلق بعدم إمكانية تحديد الطرف الذي يقع عليه عبء تكلفة برامج مكافحة الارهاب. وقد قامت منظمة اتحاد الطيارين بالتهديد بالإضراب مالم

يتفق الطرفان على إيجاد صيغة للتعاون، الأمر الذي دفع الحكومة والشركات لإيجاد حل لهذه المشكلة

أما فيما يتعلق بأكثر الأهداف تعرضاً للاختطاف فإن أكثر الأنماط ملاءمة لدراستها هو نمط المحيط الذي يمكن أن يحتجز فيه الرهائن، ونمط المطالب التي يقدمها الخاطفون، وأنماط الضحايا الذين يمكن أن يساهموا في تحديد الهدف الذي يتوقع أن يهاجمه الخاطفون، بينما يمكن أن تساعد أنماط المطالب التي يقدمها الخاطفون أولاً في تطوير السياسات الملائمة لمواجهة حالات الاختطاف عند وقوعها وثانياً حماية الأهداف، ويتضح مما ذكرنا أن التعاون الوثيق بين جميع الجهات المختصة بمكافحة الإرهاب أمر حيوي خصوصاً في مجال نقل التقنية وتبادل الخبرات بين الدول.

والمنظور الثاني الذي ستتناوله الدراسة بالبحث والتحليل فهو العامل النفسي. فتقليدياً كانت هناك فجوة بين الأكاديميين ومن يناط بهم الممارسة اليومية، وذلك لاختلاف المجالات وصعوبة التفاهم ولكن أدى انتشار احتجاز الرهائن إلى تضييق الفجوة وإتاحة المجال للتعاون الوثيق لمواجهة هذه المعضلة، وقد قام العالم هبارد بتطوير مؤشرات نفسية لشخصية المجرم الأمر الذي جعلها ذات فائدة كبيرة في المراحل الأولى لبرامج مكافحة الإرهاب لذلك أصبحت هذه المؤشرات النفسية الأساس الذي ارتكزت عليه برامج تطوير أسلوب المفاوضات الذي قامت الشرطة بتطبيقه، كما وقد ثبت مما لا يدع مجالاً للشك بأن استخدام نمط المجرمين عند معالجة أي حوادث في

السجون بأنه ذو فعالية عالية خصوصاً فيما يتعلق بالمؤشرات المتعلقة بميول السجناء وخطورتهم التي وضعها العالم دو[1].

أظهرت الأبحاث مجالاً آخر يمكن لعلم النفس أن يقدم فيه إسهامات هامة. ويرتبط هذا المجال ارتباطاً وثيقاً بدراسة إمكانية التفاعل بين الرهائن والمختطفين، الأمر الذي انعكس في نموذج ستوكهولم لاحتجاز الرهائن، ففي أعقاب احتجاز الرهائن وبعد مرور فترة زمنية حدث نوع من التعاطف بين أحد الرهائن والمختطفين، وقد كان مثل هذا الحدث لا يدور في خلد المختصين في السابق ولا تزال مختلف الجماعات التي تقوم بمكافحة الإرهاب تشكك في إمكانية استخدامها هذا المدخل، وقد أشار العالم دو في هذا الصدد إلى حادثة الحارس الذي قام الخاطفون باحتجازه، وعندما طلب منه أن يقوم بمناورة أمام النافذة لكي يتمكن القناصة من إطلاق الرصاص على الخاطفين رفض القيام بهذا الدور وحذر مختطفيه بالابتعاد عن الهدف وفي أعقاب إطلاق سراح الرهينة لم يستطع توضيح الأسباب التي دفعته للقيام بحماية مختطفيه، وقد حاولت لندا لانشوي شرح هذه الظاهرة في مقالة علمية حيث وضحت ان وجهة نظر الرهائن لمسألة الاختطاف يمكن أن تترتب عليها نتائج هامة في عملية المفاوضات، وقد أشارت الكاتبة في هذا الصدد إلى حادثة تم فيها احتجاز امرأة كندية تعمل في إحدى المؤسسات الاصلاحية، انتاب هذه السيدة إحساس بأن اهتمام المفاوضين قد انصب على إلقاء القبض ومحاكمة

---

١ ـ المرجع السابق.

الخاطفين بينما فقدت اهتمامهم بإنقاذ حياتها من الأخطار التي تعرضت لها الأمر الذي دفعها للتعاطف مع الخاطفين وتأييد مطالبهم.

إن المدخل النفسي لدراسة هذه الظاهرة يمكن أن يقود إلى تناقضات في فهم مسألة احتجاز الرهائن إذا نظر إليه س المنطلقات الأخرى، فلقد ذكر العالم هبارد[1] في هذا الصدد بأن قرصان الجو يتسم في كثير من الأحوال بشخصية غير مستقرة وتقود دواخلهم رغبات للموت أو ميول انتحارية ولكن تنقصه الشجاعة في القيام بالانتحار ويتلذذ الكثيرون منهم عندما يجدون أنفسهم في موقف تحف به الأخطار عند قيامهم باختطاف الطائرة، وبهذا السبب يرى هذا العالم ان تطبيق عقوبة الإعدام على قراصنة الجو سيترتب عليه ازدياد عمليات خطف الطائرات وجذب انتباه المختطفين أكثر من ردعهم. وقد يبدو من هذه الملاحظات بأنها تتناقض جذرياً مع المنظور العقلاني لطبيعة العقوبة، ويتضح أيضاً أن رؤية علم النفس لأنماط المختطفين تكشف لنا منحى يتسم بالتناقض مع المفاهيم السائدة ولكننا نجد في داخله منطق داتسان. ويستخلص مما سبق ذكره أنه بينما ترى الشرطة والدوائر القانونية أن عقوبة الإعدام أو وجود حراس أمن على متن الطائرة، رادع منطقي أو استراتيجية وقائية فإن الباحثين في العلوم النفسية قد توصلوا إلى نتائج تتناقض مع هذا الاعتقاد.

---

١ - ديفد هبارد. مختطف الطائرة بنيويورك ١٩٧٣م. ص: ٢٣٠

ويجدر بالذكر في هذا الصدد تقديم عرض مختصر على أنماط الضحايا وكيفية تفاعلهم مع مختطفيهم. قامت حركة المقاومة الشعبية في أرغواي باختطاف سفير بريطانيا واحتجزته لمدة ثمانية أشهر وعند سرده لمحنته وصف كيف حافظ على شخصيته الرسمية في تعامله مع مختطفيه خلال فترة احتجازه حيث كان يتناوب على حراسته ما ينيف على أربعين رجلاً، يتضح من هذه الواقعة إمكانية استخدام المنظور النفسي لتطوير ملامح الضحية لكي نتمكن من معرفة المواصفات النفسية للرهينة مما يمكننا التمييز بين الرهينة التي يمكن أن تصمد وتلك التي تنهار أمام الضغوط النفسية، وكذلك معرفة خصائص الرهائن الذين يقاومون الارهاب وأولئك الذين يتعاطفون معه، وهنا يتبادر للذهن نموذج باتريسا هيرست التي أشرنا إليها آنفاً في هذه الدراسة.

هناك جانب جدير بالذكر هو دور الصحافة الذي سنتعرض له باختصار. فاحتجاز الرهائن يعني فيما يتعلق بالصحفيين عناوين مثيرة تضاعف من المبيعات على حساب المفاوضات الفعالة لإنقاذ الرهائن أو إثارة الخوف في نفوس أصدقاء وأقارب الضحايا، وقد عقدت ندوة في هولندا عام ١٩٧٥م لمعالجة هذه المشكلة بعنوان: «وسائل الاعلام وقضية احتجاز الرهائن»، هدفت هذه الندوة إلى تطوير الأسس التي يمكن أن تؤدي إلى توثيق التعاون بين مختلف الجهات المناطة بها مكافحة الارهاب مثل الحكومة والشرطة والصحافة والأكاديميين.

وقد أشير في هذا الصدد إلى إحدى المشكلات الهامة وأثرها على مسار المفاوضات الجارية وهي دور البث الاذاعي في تغطيته للحدث، وبعد مضي ستة أشهر على انعقاد الندوة وقعت حادثة ذات صلة بما دار في المؤتمر اذ قامت جماعة من مجموعة عرقية بعمليتي اختطاف في هولندا، وقد تزامنت العمليتان حيث كان مسرح الأولى سفارة أندونيسيا بأمستردام أما الثانية فقد وقعت في قطار قرب مدينة بابلن بهولندا تمكن المختطفون في السفارة من متابعة الحدث من الإذاعة والتلفزيون الأمر الذي مكنهم أيضاً من معرفة تقارير الصحف عن حادثة احتجاز القطار والسفارة. من الواضح أن بث هذه المعلومات قد يعوق اجراءات الشرطة في محاولاتها للسيطرة على المختطفين في بابلن وأمستردام لأن التغذية العكسية من خلال وسائل الاعلام يمكن أن تؤثر على المفاوضات.

أدى التعاون بين الصحافة والشرطة إلى وضع أسس متينة تحدد نوعية المعلومات التي يمكن بثها أو نشرها بهدف تقليل الأخطار المحدقة بالرهائن[1] ورغم ما تم الاتفاق عليه، فلقد دفع صراع واصطدام بين الشرطة الذين كانوا يحيطون بالقطار المختطف ورجال الصحافة الذين كانوا يرغبون في التقاط بعض الصور، ومن هذا يتضح أنه في بعض الحالات يمكن أن يسود التعاون بين وسائل الاعلام مثلما جرى في أمستردام بينما يمكن أن يكون هناك صراع بين حماية الأهداف الأمنية وطموحات الإعلام.

---

١ - ليندا لادش دي. الثقة مفتاح لادارة أزمة الرهائن في مجلة ليسون العدد ١٢ رقم ١ فبراير ١٩٧٦م.

والرؤية التي نريد أن نتعرض لها في سياق بحثنا ترتبط بالجانب الإجتماعي والسياسي لاحتجاز الرهائن، وهذا الجانب يتعلق بمفهوم الآثار الاجتماعية البعيدة المدى على احتجاز الرهائن والتي يمكن اعتبارها ظاهرة اجتماعية وسياسية، ويحتوي هذا المنظور الشامل على جميع الجوانب التي تم تناولها في هذه الدراسة والتي يمكن أن تخضع كل واحدة منها للتحليل السياسي والاجتماعي بغض النظر عن علاقتها بقضية احتجاز الرهائن، إضافة إلى ذلك يمكن القول بأنه رغم إجماع الرؤى المختلفة إلى أن احتجاز الرهائن ظاهرة إجرامية فإن المنظور السياسي والاجتماعي يرى في هذه الظاهرة نموذجاً معيناً لسلوك اجتماعي وسياسي للإنسان ومن ثم فإن هذا المنظور يمكن أن يتأرجح بين مجال النظرية والتأمل. ويترتب على هذه الرؤية عدم قبول الاتجاهات الأخرى لعدم ارتكازها على التطبيق والتجربة، ولكن لا يبدو أن هناك ما يبرر هذا التفسير لأن المنظور السياسي والاجتماعي يشكل الأساس الذي ترتكز عليه جميع الجوانب المتعلقة بمسألة احتجاز الرهائن.

إن المنظور الاجتماعي والسياسي يرى في عملية احتجاز الرهائن وسيلة تسعى للتأكيد بعدم الاخلال ببعض جوانب العقد الاجتماعي فتاريخياً استخدم احتجاز الرهائن كإحدى وسائل الدبلوماسية والحكومة[1] وقد كانت القوانين المتعلقة بالرهائن تدرج في المعاهدات. وفي بعض الأحيان كان أبناء الملوك يستخدمون كرهائن

---

١ سبر فورفري جاكسن. مذكرات عن الاختطاف السياسي الفصل ٢٢ ص: ١٧٠ ـ ١٧٦ بنيويورك.

ويمكن أن يذكر في هذا الصدد بأن هذه الترتيبات لا تختلف كثيراً عن الزيجات التي تعقد بين مختلف الأسر المالكة لأهداف سياسية، وإذا أمكن النظر إلى احتجاز الرهائن في هذه الزاوية فلا يمكن أن يطلق عليها بصورة عامة بأنها أنشطة إجرامية.

إن تبادل الرهائن يمكن أن يكون ظاهرة نظامية ذات أسس اجتماعية وإيديولوجية ومن هذا المنطلق يجب البحث عن عوامل أخرى تختلف عن طبيعة الفعل كما عبر عن ذلك بعض علماء الأنثروبولوجيا[1] ومن الجهة الأخرى يمكن اعتبار احتجاز الرهائن عملية إجرامية عند ارتباطها بأنشطة تعتبر تقليدياً إجرامية مثل الحصول على الأموال بوسائل غير مشروعة، وهناك بعد آخر لمثل هذا النوع من الجرائم جدير بالذكر، فإن احتجاز الرهائن كظاهرة إجرامية يرتبط تقليدياً بأنشطة إجرامية مثل القرصنة والنهب المسلح والإختطاف وإدخال الخوف والفزع بين المواطنين المسالمين. وهناك وجه آخر للمختطفين حيث ينظر إليهم المضطهدون والفئات الهامشية في المجتمع كأبطال ومن ثم تتداخل الرؤى السياسية والإجرامية[2]

مما سبق ذكره يتضح اتساع المفهوم الاجتماعي والسياسي لمسألة الارهاب، فالعنصر الاجتماعي في هذا السياق يتعلق بكيفية سلوك الأفراد داخل الزمر بينما ترتبط العناصر السياسية بكيفية ممارسة

---

١ - لوت هشلمان. رسائل شخصية الى قويلسن.

٢ ـ هوارد فاردنر البحث عن الفعل. ص: ١٢٣ ـ ١٢٥ نيويورك ١٩٧٦م.

السلطة وسط الجماعات وبإمعان النظر في كلا العنصرين يجد الباحث انهما يرتبطان ارتباطاً وثيقاً بمسائل تكوين الزمر أو قاعدة السلطة أو جماعات المصلحة وكيف تتأرجح هذه الجماعات في حجمها ونفوذها وكيف تنمو وتستمر أو تتمزق وكيف تتفاعل مع بعضها البعض.

إن الجريمة تشكل عنصراً واحداً من هذه الصورة الكلية وهي ذات صلة وثيقة بظاهرة الانحراف في المعايير المقبولة أو الثابتة، وبكل ما يتعلق بتطورها ونمو هذه المعايير.

إن احتجاز الرهائن ينطوي دائماً على عنصر الاجرام أو الانحراف، كما أن العناصر التي يتكون منها هذا الفعل قد عصفت بها عوامل التغيير في التاريخ المعاصر

ويعزى هذا التغيير جزئياً إلى إعادة تنظيم التحالفات الاجتماعية والسياسية وللتطورات التقنية في مجال الاتصالات والترحال.

وبينما لم تؤثر هذه العوامل على الجوانب الاقتصادية لجريمة احتجاز الرهائن ولكن يبدو أثرها على الجوانب السياسية والاجتماعية واضحاً للعيان.

أما فيما يتعلق بالنتائج الاجتماعية فقد أثرت جريمة احتجاز الرهائن على أداء الشرطة في المجال المحلي والوطني والدولي، كما تأثر القانون المحلي والدولي والأمن الصناعي وتصميم المطارات وكذلك البيئة السياسية لبعض البلاد واتجاهات تمويل البحوث في حقول العدالة الجنائية، كما أثرت ظاهرة الارهاب على معظم المؤسسات الاجتماعية للعالم الحديث.

كما يمكن للباحث أن ينظر إلى جوانب هـذه الجريمـة الاجتماعيـة والسياسية بكل أبعادها النظرية ونماذجها على أنها ذات طـابع محـدد، ولكن تقصي دراسة هذه الظاهرة من منظور محدد قد كشف بما لا يدع مجالاً للشك صعوبة معـالجتها من خـلال اعتبارات محـددة لأن طبيعة هذا الموضوع وتشعبه تستدعي أخذ كل الاعتبارات في الحسبان.

وقـد حـاولت الـدراسـة في هـذا الفصـل دمـج جميـع الجـوانب التـطبيقية مـع النظريـات الشاملة ومن ثم أمكن تـطوير نسق منهجي يمكن من النظر إلى ظاهرة احتجاز الرهائن كنظام متكامل يحتوي عـلى عدد من الأجزاء المتميزة التي تتفاعل مع بعضها البعض مما يجعـل منها وحدة متكاملة داخل نسق عالمي ومن ثم تتكامل النظرية والتطبيق.

يتضح من خلال استعراض هذه المنـاهج العلميـة المختلفة والتي تكمل بعضها البعض إمكـانية الـوصول إلى رؤيـة شاملة لأي ظـاهرة اجتماعية أو إجرامية.

الجـــــزء الثاني

السيطرة على احتجاز الرهائن

بين النظرية والتطبيــق

أمكن في الجزء الأول من هذه الدراسة تحليل ظاهرة احتجاز الرهائن من خلال تسليط الضوء على المشاركين فيها والأسباب التي حدت بهم لارتكاب هذا النمط من الجرائم.

أما في هذا الفصل فستركز الدراسة على الاستراتيجيات التي يجب أن تتخذها السلطات المناط بها مكافحة الارهاب قبل الاعداد لهذه العمليات وأثنائها وفي أعقاب ارتكاب جريمة احتجاز الرهائن. وسيعالج الفصل الرابع الموضوعات الهامة التي تترتب على هذا الفعل قبل حدوث عملية الاختطاف ومن ثم ستصب بؤرة الاهتمام على الوقاية من الارهاب ووضع خطط الطوارىء.

وستعالج الفصول الخامس والسادس والسابع ثلاثاً من المراحل الرئيسية لحادثة الاختطاف حيث يدور محور البحث حول ردود الفعل الأولية والمفاوضات والنتائج المترتبة عليها.

كما يحلل الفصل السابع المسائل الرئيسية المتعلقة بالمتابعة وعملية استخلاص الدروس من التجارب السابقة، وجدير بالذكر أن هذا التقسيم والمتابعة يمكن أن يؤدي إلى تطوير برامج جيدة للوقاية من الارهاب.

ولم نحاول في سياق البحث دمج الموضوعات التي عالجتها الفصول الرابع والخامس والسادس والسابع كما لم تقم الدراسة بتحليل التفاصيل التي تلقي الضوء على صلتها بالمراحل الأخرى. وتهدف هذه الفصول إلى طرح مسائل تبدو ذات صلة بكل مرحلة من

مراحل احتجاز الرهائن وكذلك تبرز آراء الخبراء في مختلف المجالات التي تعكس السوابق والاختلاف وكذلك المجالات التي لم يتطرق إليها البحث. ويهتم الفصل الثامن بدمج وتحليل جميع المسائل التي تمت معالجتها في الفصول السابقة بهدف استكشاف عناصر القوة والمعرفة المتعلقة بهذا الموضوع والتجارب التي يمكن استخلاصها.

وستحاول الدراسة في هذا الفصل تطوير صورة شاملة لأسباب الوقاية والسيطرة على هذا النمط من الجرائم وكذلك الإشارة إلى مجالات مثمرة للبحث والتحليل في المستقبل.

الفصل الرابع

الإعداد لعملية احتجاز الرهائن

إن عملية احتجاز الرهائن يمكن أن تقع في أي زمان ومكان، كما يمكن أن ترتكب بشكل تلقائي أو من خلال إعداد يستغرق عدة أشهر ويشكل هذا النمط من الجرائم بطبيعتها التي لا يمكن التنبؤ بها واختلاف الأماكن التي يمكن أن نقع فيها، صعوبات جمة للدوائر التي يعهد إليها مكافحة الارهاب.

يمكن للباحث التمييز بين نوعين من أنواع الوقاية حيث يرتكز الأول على أسباب جريمة احتجاز الرهائن، أما الثاني فيرتكز على استراتيجية منع حدوث مثل هذه الجرائم، وتركز برامج الوقاية ومكافحة الارهاب على دراسة الأسباب المفضية للإرهاب رغم المعرفة التامة بأن القضاء على مسببات الارهاب يقع خارج مجال الحكومات والمؤسسات الاجتماعية.

ويتضح هذا الأمر عند تحليل ظاهرة احتجاز الرهائن من وجهة النظر السياسية والاجتماعية كما أوضحت هذه الدراسة في الجزء الأول.

إن الهدف الرئيسي من دراسة أسباب احتجاز الرهائن يرتبط بالاتصالات والمحافظة على الحوار بين الحكومة والحكام وجميع عناصر المجتمع حيث يتطلب معالجة هذا النوع من الجرائم نظرة شمولية

فيمكن على سبيل المثال ان تكمن خلف احتجاز الرهائن دوافع سياسية تطالب السلطات بالتعويض كما يمكن أن ترجع الأسباب للنظرية النفسية أو لأسباب اجتماعية يحاول من خلالها الخاطفون لفت الأنظار إليهم، وقد أشار هبارد في دراسة له بأن معظم خاطفي الطائرات من الفاشلين الذين يعمدون من خلال ارتكاب هذه الحوادث المثيرة إلى جذب الانتباه بهدف تأكيد الذات، وقد أدى عرض أحد الأفلام في الولايات المتحدة الذي كان يعالج قضايا الاختطاف إلى وقوع عدد من حالات احتجاز الرهائن في أنحاء الولايات المتحدة.

والواقع أن احتجاز الرهائن كان في بدايته أمراً غريباً يجذب اهتمام الصحف ولكن بعد انتشار ظاهرة الاختطاف انحسر الاهتمام به وأصبح أداة ابتزاز في أيدي بعض الجماعات ذات الدوافع المختلفة لتحقيق بعض المطالب.

تدل التجارب أن تكرر احتجاز الرهائن أمر وارد الحدوث ومن ثم يجب البحث عن السبل الكفيلة بالحد من انتشاره. ويتفق الخبراء أن أولى متطلبات الوقاية الفعالة والحد من الاختطاف ترتكز في المقام الأول على تدفق المعلومات بين دول العالم وتبادلها واستخلاص النتائج من الحوادث السابقة، فالمعرفة التفصيلية لحالات معينة والوسائل التي استخدمت لمعالجتها والدوافع الكامنة وراءها لا غنى عنها للوقاية المستقبلية كما أن تبادل المعلومات عن استراتيجيات الشرطة وأسباب الفشل والنجاح يمكن أن تسهم في تطوير أساليب السيطرة المستقبلية

والواقع أن معرفة أنماط المجرمين يمكن استخدامها في تحديد أولئك الذين يتوقع ارتكابهم لهذا النوع من الجرائم في المستقبل، كما يمكن أن يستمد خبراء الإرهاب من دراسة الأنماط ما يمكن أن يطلق عليه المؤشرات الخطيرة أو الشروط المسبقة لارتكاب الجريمة في أماكن مثل السجون ومن ثم يستطيع المسئولون عزل المجرمين الذين يتوقع ارتكابهم لهذه الجريمة أو إبعادهم من المواقف التي يمكن أن يسود فيها ظروف العنف أو التمرد. ولكن يجب الأخذ في الاعتبار بأن استخدام الأنماط من غير شروط أو مرونة تنجم عنه نتائج سلبية لأنها قد تعكس قيم الذين يستخدمونها من رجال الشرطة ومن ثم تصبح أدوات للتعسف والادانة المسبقة، لهذه الأسباب يرفض بعض الخبراء استخدام الأنماط كوسيلة لتحديد المجرمين.

وعموماً يمكن القول بأن الوقاية من هذا النوع من الجرائم تعتمد أساساً على سياسات الحكومة وعلى تطبيق القانون عندما تنتفي الصفة السياسية من الجريمة، أما الجوانب الاجرائية للوقاية من جرائم الاختطاف فتشمل العناصر الفنية مثل العناصر المدربة من المختصين والأجهزة وتبادل المعلومات.

وبينما يعتبر تبادل المعلومات وجمعها من الجوانب الهامة في الوقاية الفعلية لكن هناك عدداً من المعوقات التي تقف أمام تدفق المعلومات، وقد بينت دائرة الشرطة الدولية على سبيل المثال بأن تبادل المعلومات المتعلقة بمعتادي الاجرام أمر سهل بينما يصعب هذا الأمر فيما يتعلق بالمشتبه فيهم. وتعكس هذه الصعوبات القيود القانونية

والأخلاقية التي تسري على عمليات التجسس في النظم الديمقراطية، وتتضح صعوبة هذا الأمر في كيفية الموازنة بين المحافظة على القيم الخاصة وحقوق الانسان في مواجهة التزامات الأمن والدفاع الاجتماعي، وقد برزت صعوبة هذه المعضلة في أوقات السلم فيما يتعلق بإصدار قوانين هامة لدرء الجريمة نتيجة لوقوع حوادث اختطاف، وقد ثار جدل صاخب أثناء الأزمة الكندية في عام ١٩٧٠م حول هذا الموضوع.

إذ كان البعض يرى في استخدام رئيس الوزراء الكندي لقوانين ذات ارتباط وثيق بزمن الحرب رد فعل غير ملائم في زمن السلم، بينما يرى آخرون أن على الحكومة أن تتخذ أساليب الوقاية الكفيلة بمنع وقوع الحوادث، لأنها تملك أدلة من خلال الاستخبارات عن مخططات الارهابيين.

أما على المستوى الدولي فتشكل الاستخبارات معضلة ذات طبيعة سياسية إذ يجب أخذ توازنات دقيقة في الاعتبار تتعلق بتبادل المعلومات وأثره على نظام الاستخبارات والمصالح الوطنية، وهناك عقبة أساسية تقف حجر عثرة أمام التبادل الدولي الهادف للحد من الارهاب وهي شعور الدول بالخصوصية وتكالبها على مفهوم السيادة الوطنية ويعكس مثال عدم التعاون في تبادل المعلومات بين الدول ذات الأنظمة السياسية المتشابهة ما وقع بين فرنسا وهولندا عندما استولى إرهابيو الجيش الأحمر الياباني على السفارة الفرنسية في هولندا في عام ١٩٧٤م حيث اتضح بأن الفرنسيين كانوا على علم مسبق

بسفر اليابانيين على متن طائرة لهولندا ولكنهم لم يخطروا السلطات الهولندية إلّا بعد وقوع الحادثة. ومن الواضح أنه لا يمكن التنبؤ بأثر تبادل المعلومات على مثل هذه العملية، ولكن يرى بعض الخبراء أن تبادل هذا النوع من المعلومات يجب أن يكون الاجراء الطبيعي بين هذه الدول.

إن الاستخبارات الجيدة عن الارهاب والتدفق المستمر للمعلومات يعتبر من العناصر الهامة في الوقاية لكنها ليست الأداة الوحيدة المتاحة للوقاية الاجرائية فهناك وسيلة هامة للحيلولة دون وقوع مثل هذا النوع من الجرائم، وتتمثل في الحماية المستمرة للأهداف المتوقع الهجوم عليها، وهنا تلعب التعبئة دوراً هاماً في درء الجريمة وذلك من خلال استخدام أدوات الكشف عن الأشخاص الذين يحاولون الولوج إلى مناطق محظورة مثل المطارات مثل أجهزة الأشعة ومقاييس الساحة المغناطيسية ودوائر التلفزيون المغلقة، وقد استخدم روبرت بيرلمان س الوكالة الأمريكية لنزع السلاح جهازاً يحول دون تهريب البنادق إلى داخل الطائرة أو التمكن من دخول السفارات أو مكاتب كبار الموظفين أو رجال الصناعة.

إن مثل هذه الأجهزة توفر الزمن وإهدار الموارد في الاستجابة لكل أنماط الهجوم على المواقع من قبل الارهابيين.

يلعب العامل الاقتصادي دوراً كبيراً في اعداد الخطط الوقائية مما يتطلب الموازنة الدقيقة للتكاليف الناجمة عنها، فتكاليف الاحتياط من هذه الأخطار قد تصل الى أرقام عالية إذ تكلف حماية المطار في هولندا

والالتزامات المالية تجاه الموظفين ما يربو على عشرة ملايين دولار في العام.

وقد أدت محاولات الاختطاف في مختلف الدول إلى وضع استراتيجيات للمراقبة كما أدى استخدام أجهزة الكشف الشعاعي إلى تخفيض حوادث الاختطاف، ورغم هذه الاحتياطات فهناك أساليب يتمكن من خلالها المختطفون من الولوج إلى الطائرة مما يحتم على القائمين بأمر هذه المطارات توخي الحذر في معرفة الأسباب التي تؤدي إلى عدم فعالية أجهزة الكشف أو كيفية تخطي المختطف لنقاط المراقبة أو إمكانية استخدامه لمساعدة أعوانه في داخل المطار

وهناك صعوبة كبيرة تواجه المسئولين وتتمثل في تغيير الارهابيين المستمر للأهداف التي يزمعون الهجوم عليها مما يجعل المرء يتساءل عن مدى جدوى هذه الجهود المبذولة للحماية، والتكلفة المترتبة عليها، وربما تكون هناك عوامل أخرى تلعب دوراً في استراتيجية الوقاية من الارهاب أهمها اكتساب الحكومة لثقة الجمهور من خلال إجراءات رمزية، وبما أن المختطفين يواجهون صعوبات مالية عند تخطيطهم للهجوم بسبب التغيير المستمر لخططهم، كما تترتب على المرونة في التعامل معهم تكاليف باهظة. بينما لا تتأثر الحكومة، فمن الواضح انه يستحيل لأي حكومة إسباغ الحماية على جميع مواطنيها وعائلاتهم أو جميع رجال السلك الدبلوماسي.

ويرى بعض الخبراء بأن احتمال اختطاف رئيس دولة عملية نادرة الحدوث كما أن تكاليف حمايته لمدة أربع وعشرين ساعة يمكن أن

تكون ثمناً قليلاً لحمايته، كما أن توفر حراسة صارمة على مداخل المكاتب يمكن أن تردع المختطفين الفاشلين مما يترتب عليه إعادة النظر في خططهم.

ورغم وجود نظام استخبارات جيد وحماية مركزية على الأهداف الهامة فإن احتجاز الرهائن يمكن أن يتم من غير أن تعترضه أية عقبات، فالمختطف يملك عنصر المفاجأة بسبب تحكمه في اختيار الزمان والمكان، وإذا افترضنا وقوع الاختطاف فعلى السلطة المختصة بحل الأزمة أن تلم بجميع الخطوات التي يجب أن تتخذها لأن صانعي القرار يعانون في أعقاب الاختطاف من ضغوط نفسية تحتم عليهم ضرورة اعداد خطط مسبقة للطوارىء لمعالجة مثل هذه الحالات.

إن وضع مثل هذه الخطط المسبقة والذي يرتكز على التجارب التطبيقية والأهداف الواضحة والتي يتم رسمها في مناخ هادىء بحيث تنطوي على تحليلات دقيقة تستمد قوتها من المناقشات الهادئة، يمكن أن تكون مفتاحاً للوقاية الفعالة، أما فيما يتعلق بوضع السياسات سلفاً خصوصاً في توضيح أسبقيات الحكومة فهناك على سبيل المثال حكومات ترى أن مسألة إنقاذ الرهائن تفوق في أهميتها على أي اعتبارات أخرى، وتأتي بعد ذلك قضية إلقاء القبض على المجرمين وتقديمهم للمحاكمة، ولا تنطبق هذه القاعدة دائماً خصوصاً في الجرائم ذات الصبغة السياسية حيث تولي بعض الدول أهمية للردع أكثر من إنقاذ حياة الرهائن.

إن تسلسل القيادة في مثل هذه الظروف يساهم مساهمة فعالة في وضع خطط الطوارىء، كما أن الوصف الواضح للوظائف يحدد مسبقاً للسلطة المجالات التي يمكن لها أن تتحرك في إطارها، فهناك أمثلة كثيرة للازدواجية القضائية التي ترتبط بحالات اختطاف دولية أو عبر توصية الأمر الذي يتطلب أن تنساب سلسلة الأوامر الهرمية بسرعة لصانعي القرار مما يمكنهم من حل الأزمة بكفاءة عالية

إن وضع كتيب إرشادي ينطوي على إجراءات الطوارىء يمكن أن يكون عنصراً إيجابياً في الخطط البديلة لمواجهة مثل هذه المواقف، كما يمكن أن يوضح المهام الخاصة التي تناط للعناصر المدربة القيام بها، وكيفية التنسيق بين الوحدات المختلفة، كذلك يجب أن تشتمل إدارة الأزمة على نظام محكم لتنظيم اتصالات الطوارىء ومقدرة سريعة لاسترجاع المعلومات كما يجب أن يكون في متناول يد صانعي القرار خطة متكاملة بتوزيع الأطعمة والدواء والتزويد بكل ما يحافظ على حياة الرهائن، إن وجود إرشادات مسبقة للتنسيق بين مختلف الأجهزة ووضعها موضع التنفيذ أثناء الحادثة أمر يجب أن يؤخذ في الاعتبار لضمان فعالية عمليات إنقاذ الرهائن، وتتطلب إدارة الأزمة أن تقنع الحكومة مواطنيها بأنها تسيطر على الوضع وبأن جميع الأجهزة تعمل بكفاءة عالية لإنقاذ حياة الرهائن، فاحتجاز الرهائن يثير عواطف الجمهور

كما أن احتجاز الرهائن واستخدامهم في الابتزاز لتحقيق مطالب معينة يضع هؤلاء الرهائن والأجهزة المناط بها إنهاء الحادث في مأزق

حرج، فمسرح الاختطاف يحيط به المشاهدون وأقرباء الضحايا من كل جانب وهؤلاء جميعاً مستعدون لإدانة أولئك الذين فشلوا من منظورهم في إنقاذ حياة الرهائن.

إضافة إلى هذه المعضلات تنطوي عملية احتجاز الرهائن على آثار اجتماعية بعيدة المدى ترتبط بكيفية الحفاظ على الثقة وترسيخها في المؤسسات السياسية والنظام الاجتماعي.

وبالنظر إلى هذه الضغوط والأعباء التي تقع على كاهل المسئولين أثناء إدارة الأزمة فهناك خطر محدق يتمثل في ردود الفعل العنيفة والقرارات المتعجلة كما حدث في ميونيخ حيث بادرت السلطات الألمانية بالهجوم المبكر من غير اعداد كان على محتجزي الرهائن في عام ١٩٧٢م، لذا يجب على المسئولين قبل الإقدام على هذه الخطوة اتخاذ القرارات التي تتناسب مع الموقف ويجب ألّا تتسم هذه القرارات بردود فعل يائسة من جانب السلطات، وبغض النظر عن السياسات التي أعدت مسبقاً لمعالجة مثل هذه المواقف تبين التجارب بأن ردود الفعل تجاه حادثة معينة تختلف من مكان إلى مكان فهناك بعض العوامل التي ترتبط بالتطابق مع السياسات الموضوعة سلفاً، وتنطوي هذه على مصداقية التهديد والمقدرة الفنية للأجهزة المختصة التي تمكنهم من نزع سلاح المختطفين بنجاح، إضافة لذلك الحالة الذهنية لصانعي القرار، ومدى الالتزام بالضوابط التنظيمية وكذلك دوافع صانعي القرار، وفيما يتعلق بالعامل الأخير فإن معظم صانعي القرار يتأثرون في دوافعهم باتجاهات الرأي العام مما يجعلهم يترددون في اتخاذ القرار.

وتبرز بعض هذه العوامل عندما يأخذ المرء في الحسبان مسألة الردع وهي جديرة بالاعتبار قبل القيام بالهجوم.

فهناك بعض السياسات الوطنية التي تمنع دفع الفدية لمحتجزي الرهائن منعاً باتاً ولكن نادراً ما يتم الالتزام بها وينعكس هذا الأمر في حالات سياسية كثيرة مثل اختطاف الدبلوماسيين، وتعيق تصريحات بعض المسئولين الذين يؤمنون بسياسة عدم التنازل للمختطفين سير المفاوضات السرية، وتظهر هذه الصراعات بين السياسة والتطبيق في المجال الدولي، وهناك تبرز سياسات الردع في الحالات الدولية التي تتسم فيها الجرائم بسمة سياسية مقارنة بالجرائم التي تقع داخل الدولة والتي ينظر إليها كجرائم عادية، أن هذا الموقف يتسم بالتناقض لأننا نتوقع بأن فعالية الردع ترتبط دائماً بالمجرمين المحترفين أكثر من ارتباطها بالمجرمين الملتزمين سياسياً، والواقع أن سياسات الردع في المجال السياسي ترتبط بالقيم التي تحاول المحافظة على النظام السياسي أكثر من اهتمامها بالأفراد، وهناك وجهات نظر تعتقد بأن اتباع هذه السياسات الحازمة يمكن أن تبيد أرواحاً كثيرة في المستقبل، وقد بررت الحكومة الهولندية انقضاضها على القطار المختطف في عام ١٩٧٧م بأن الهدف من وراء هذه العملية هو الحفاظ على القانون والنظام، ومن الواضح أن السلطات الهولندية في هذه الحالة الخاصة انتظرت طويلاً كما أفادت مصادر الاستخبارات بأن خاطفي الرهائن قد نفذ صبرهم وأنهم على وشك القيام بأعمال عنف.

يعتبر الردع من المسائل الشائكة ولم تثبت التجارب الماضية

فـاعليته. إن الاقـدام على مثـل هذه السيـاسات يتـطلب دراسـات عميقة وتضافر الجهود الدولية الأمر الذي يصعب تحقيقـه في الظروف الدولية السائدة.

وتبـرز مشكلة هامـة في هذا الصـدد تتعلق بمسـألـة حق اللجـوء للمجرمين إذ تـوجد دول كثيـرة تمنح مختـطفي الطائـرات حق اللجوء إليها، ويعزى هـذا الأمر إلى أسبـاب تاريخيـة تكمن وراء نشوء بعض الحكـومات المعـاصرة التي وصـل بعضها إلى سـدة الحكم عن طـريق الثـورة أو حرب العصـابات الأمـر الذي جعـل بعض القائمـين عـلى أمرها يتعاطف مع هذه المجموعات. أما على الصعيد الدولي فيجب الاستمرار في وضع سيـاسات ثـابتة عـلى أسس متفق عليها بـين دول العالم، وقد تمكنت بعض الدول من وضع سيـاسات وقـوانين انبثقت من خلالها اتفاقيات اقليمية تتعلق بمكافحة الارهاب، وذلك في إتفاق المجلس الأوربي لمكافحة الارهاب عام ١٩٧٧م.

وخلاصة القول؛ تبرز عدة مشاكل في الديمغرافيات الغربية عنـد وضـع استراتيجيـات مكافحـة الارهاب من خـلال جمـع المعلومـات ووضع خطط الطوارىء ومراقبة الأهداف وسياسات الردع، وتنطوي هذه المشكلات على المحافظة على الثقـة بين المسئـولين والجمهـور من خـلال وضع سيـاسات تـرتكز عـلى التوازن بـين المتـطلبـات الأمنيـة وضمان حرية المجتمع. إن استخدام هذا النهج الذي يتسم بالمرونة في إدارة الأزمة يتيح للمسئولين عدداً من الخيارات التكتيكية للأجهزة الإدارية المناط بها السيطرة على الارهاب على المدين القصير والبعيد.

الفصل الخامس

ردود الفعل الأولية

تتطلب ردود الفعل الأولية للاختطاف إحاطة السلطات المختصة علماً بالحادث قبل الشروع في اتخاذ الاجراءات اللازمة كرد فعل لاحتجاز الرهائن. وقد جرت العادة أن يناط تقليدياً بالأجهزة الأمنية معالجة الجرائم العادية بينما ينصب محور اهتمام الحكومة على الجرائم ذات الصبغة السياسية

وهناك مجالات معينة مثل احتجاز الرهائن في السجن واختطاف الطائرات التي توكل معالجتها للجهات المسئولة، ورغم أن تنظيم الدولة يبين تفصيلاً واجبات الأجهزة المختصة بمواجهة جميع أنماط الجريمة ولكن هذا لا يعني بالضرورة أن هذا المسئول أو ذاك سيكون أول من يتصدى لمعالجة حوادث الاختطاف بل يوكل هذا الأمر للمختصين.

فاحتجاز الرهائن يشكل نوعاً من الرسائل الموجهة إلى الضحية الرئيسية، والضحية الرئيسية التي أشرنا إليها آنفاً في الفصول السابقة ربما تأخذ أشكالاً متعددة ففي هذه الحالة ربما لا تكون الحكومة التي يناط إليها معالجة مثل هذه الأمور، فهناك حالات يتم فيها اختطاف الرهائن من أجل الحصول على فدية مالية ومن ثم توجه المطالب على سبيل المثال لأقارب الرهينة الأمر الذي يترتب عليه صراع داخلي بين

مصالح أقارب الرهينة والشرطة، وهناك حالات كثيرة لا تحاط فيها الشرطة علماً بحادث الاختطاف إلاّ بعد مضي بعض الوقت ويتكرر مثل هذا النمط من الجرائم في إيطاليا حيث يميل أهل الرهائن للتعامل مباشرة مع الخاطفين، وبعد دفع الفدية وإطلاق سراح الرهينة يقومون بإخطار الجهات المختصة.

ويرى القائمون على شئون الشرطة أن مثل هذا السلوك يشجع انتشار مثل هذا النمط من الجرائم، ومن ثم حاولت السلطات إصدار تشريعات قانونية تمنع أقرباء الرهائن من دفع الفدية، وقد ترتب على هذا الأمر امتناع أهل الرهائن من التعاون مع الشرطة أو التبليغ عن حادثة الاختطاف، ولمواجهة هذا الموقف قامت الشرطة بتوطيد التعاون مع المصارف حيث تقوم المصارف بإبلاغ الشرطة بأي مبالغ كبيرة يتم سحبها بصورة تثير الشبهات.

وهناك حالات كثيرة يقوم فيها أحد الرجال باحتجاز أسرته كرهائن عندما تستدعى الشرطة لمسرح الجريمة بواسطة أحد أفراد العائلة أو الجيران، تجد الشرطة نفسها في موقف صعب يحتم عليها أن تبحث لها عن مخرج، كما أن هناك مواقف مماثلة لاحتجاز رهائن نجمت في أعقاب سطو مسلح، وجد المجرمون فيه أنفسهم في مأزق بسبب وصول الشرطة إلى مسرح الجريمة، وجدير بالذكر أن هذه المواقف الشائكة والتي تتعلق بالتعاون بين مختلف الجهات لا تجد الاهتمام الكافي من المسئولين عند معالجتهم لمسألة ردود الفعل الأولية تجاه الاختطاف، ففي المؤتمر الذي عقد في سانتاباربرا بالولايات

المتحدة انصب محور المداولات حول كيفية ردود الفعل الاجرائية تجاه احتجاز الرهائن وقد ركز المشاركون في المداخلات جل اهتمامهم على الشرطة بينما تجاهلوا إمكانات ردود الفعل الأولية للرهينة والضحايا الرئيسيين، والصحافة والحكومة والمؤسسات التي ليست لها بالضرورة صلة بحل المشكلة ولكنها تهتم بتطور مسألة احتجاز الرهائن.

إن هذا النمط في المداولات يعكس بصورة واضحة صعوبة المسائل المتعلقة بهذا الموضوع الشائك.

وإذا افترضنا بأن أحد المسئولين قد تمت إحاطته بحادثة اختطاف الرهائن فهناك خطوات عاجلة يجب اتخاذها لإنقاذ الرهينة، ويعتمد اتخاذ الاجراءات الفعالة في هذه الظروف على التالي:

١ - جمع المعلومات الأساسية عن خلفيات شخصية المختطف والضحايا.

٢ - مكان وأسباب الاختطاف ومطالب الخاطفين: وعندما تتوفر هذه المعلومات يجب اتخاذ قرارات حاسمة تتعلق بالأشخاص الذين سيوكل إليهم إنقاذ الرهائن وهل سيمثل ذلك الحكومة والعناصر المساندة لها مثل المختصين النفسانيين؟ كما يجب أن يتوفر نظام انذار مبكر يمكن من خلاله استنفار السلطات.

أما في المجال الميداني فيجب تحديد مكان احتجاز الرهائن، وضرب طوق حوله لمنع انتشار عمليات أي اختطاف لأي أشخاص آخرين ويبدأ بعد ذلك جمع المعلومات عن خلفيات الخاطفين بهدف إجراء المفاوضات معهم، وكذلك يجب فحص شكل المباني التي تم

فيها احتجاز الرهائن بهدف إعداد خطط الهجوم عليها إذا استدعى الأمر

يجب في خلال هذه المراحل الحاسمة لاحتواء الأزمة أن يكون هناك تنسيق بين كل قنوات القيادة وشبكات الاتصال لضمان فعالية السيطرة على الموقف ويجب أن يكون جميع المختصين بمكافحة الارهاب والأجهزة المساندة لهم في حالة تأهب قصوى وقد تم تزويدهم بكل الارشادات من قياداتها، وفي هذه المرحلة الحاسمة يجب أن يكون القرار قد اتخذ فيما يتعلق بالانقضاض على الخاطفين أو التفاوض معهم. ويعتمد اتخاذ القرار على عدة عوامل بينها الرهائن، ونوعية مطالب الخاطفين، وحالة محتجزي الرهائن، وفي كثير من الأحيان يمكن أن يكون القرار قد اتخذ سلفاً في المراحل الأولى إما بإنهاء الاختطاف أو محاولة احتوائه عن طريق المفاوضات، والمفاوضات ليست بالضرورة هي السبيل الوحيد لإنهاء احتجاز الرهائن فهناك طرق أخرى مثل الانتظار الطويل، والاحتواء، وباتخاذ خيار الاحتواء فإن الخطوة التالية في ردود الفعل الأولية هي إنشاء مركز قيادة لإدارة العمليات، ومن أهم عناصر النجاح لهذه القيادة أن يكون على رأسها كبار القادة والمستشارون والعلماء والسلوكيون، ويجب أن يلحق مركز اتصال يحتوي على غرفة للصحافة يديرها ملحق صحفي ومرافق خدمات (غاز ، ماء ، كهرباء) ويجب أن تكون الشخصيات التي تقوم بعمليات التنسيق في منطقة بعيدة عن أنظار المختطفين تضم وحدة خدمات الطوارىء والاطفاء وكذلك خبراء، الأسلحة والمخططين.

وبعد اكتمال هذه التجهيزات يبدأ بروز أثر الحصار من خلال خطط الطوارىء على المختطفين.

هناك عدة مشاكل شائكة تواجه القيادة أثناء إدارة الأزمة وهي المقدرة الفائقة على استخدام العناصر المساندة والمبادرة بالمفاوضات والعلاقات مع الصحافة، وعندما تصبح الحكومة ضلعاً في الموضوع فيبدو أن المسائل التي تعنيها لمعالجة الأزمة هي تبادل المعلومات مع الشرطة، ومحاولة التنسيق مع الدوائر الحكومية الأخرى والقانونية وأخيراً العلاقات مع الصحافة.

إن أهمية الصحافة في هذا المجال ترتبط ارتباطاً وثيقاً بكونها مرآة تعكس الرأي العام مما يجعل منها عاملاً هاماً في إدارة الأزمة، خصوصاً عند وقوع حالات اختطاف مثيرة مثلما حدث في ميونيخ عام ١٩٧٧م أو في قضية المسلمين الحنفاء التي وقعت في واشنطن عام ١٩٧٧م فالرأي العام يمكن أن يكون عنصراً مؤثراً في مثل هذه الحالات وقد انعكس هذا الاهتمام عندما تجمع مائة وخمسون صحفياً من كل أنحاء العالم في بابلس بهولندا لتغطية حادثة اختطاف القطار مما يعطي مؤشراً بأهمية دور الصحافة، وهناك عوامل قانونية يمكن أن تحد من البدائل المطروحة أمام القائمين بمعالجة الاختطاف في مراحله الأولى، فلقد أضحى المسئولون في ميونيخ مكتوفي الأيدي أمام حادثة الاختطاف إذ يمنع القانون الألماني إطلاق الرصاص بقصد القتل، وقد صدر فيما بعد قانون يسمح للدوائر المختصة القيام بواجباتها.

ومجمل القول فإن ردود الفعل الأولية تجاه الاختطاف تشتمل على

عـدة أطـراف منهـا الشـرطـة والحكـومـة والقـطاع الخـاص وأقـربـاء المختطفين والصحافة.

إن وجـود خطط طـوارىء مسبقة في مثـل هذه الحـالات أمـر ذو أهمية بالغة عند القيام بردود الفعل الأولي ويمكن إجمالها في التالي :

(١) وضـوح القيـادة، (٢) تـوفـر المختصـين، (٣) إنشـاء مـركـز لاحتواء الأزمة يـرتبط بشبكة مـواصلات فعـالة، (٤) السيـطرة على القوات، (٥) إتاحة الخيار للمفاوضين، (٦) وجود خيار لاستخدام أسلحة خاصة، (٧) إمكانيـة جمع استيفـاء معلومات مـوثوق منهـا، (٨) تبادل المعلومات مع الصحافة.

تتوفر بعض الوسائل والمؤشرات التي تمكن المسئولين من المقـارنة بـين مختلف الحالات والتمييـز بين الحـالات التي يسهل تنـاولها وتلك التي تتسم بالصعوبة عند القيام باحتوائها[1].

---

١ ـ فرانك اسبيرج. احتجاز الرهائن ومشاكل مكافحتها جامعة مونتريـال ص: ١١٩ ، ١٩٧٦م.

الفصل السادس

المفاوضـــــــات

عكس أحـد الأفلام الأمـريكيـة صـورة مثيـرة للمفـاوضـات في أعقاب قيام المختطفين بـاحتجاز عـدد من الرهـائن، ويظهـر في أحد مشـاهد هـذا الفيلم أحد المختـطفين وهـو يغادر المصـرف بين الفينـة والأخرى حيث احتجز الرهائن لإجـراء مفاوضـات مع الشـرطة التي تعسكر في الشارع المقابل للمصرف.

وحقيقـة الأمر فـإن المفاوضـات تتخذ أشكـالاً عـدة، ولكن من النادر أن توجد مواجهة مباشرة بين المختطفين وصانعي القرار في مثـل هذه الظروف، ويعتبر المحيط الذي يتم فيه اختطاف الـطائرات خـير دليل على ذلك كما سنوضح في سياق هذا البحث.

وقبل الاستطراد في بحث الأشكـال المختلفة للمفـاوضات علينـا تحديد طبيعة هذه العملية وذلك من خلال تعريف مفهوم المفاوضـات وماذا يعني؟

يمكن أن تعني المفاوضات ضمنياً أي اتصال ثنائي بين طـرفين في حـالة خـلاف أو صراع عـلى أمر من الأمـور، كما يمكن أن يعني هـذا المصطلح تنازلات من كلا الطرفين من خلال الأخذ والعطاء، كـما أن المفـاوضات تصبـح عديمـة الجدوى إذا أذعن الـطرف المفاوض لكـل طلبـات المختطفـين أو في حالـة استسلام المختـطف أو إطلاق سـراح

الرهائن عند رفض السلطات لمطالبه في أول مجابهة له معهم، كما أن مفهوم المفاوضات يجب ألاّ يخلط مع مصطلح الحوار الذي تستخدمه السلطات في بعض الأحيان لجعل المختطف يتكلم بهدف إرهاقه وصرف نظره عن متابعة الإجراءات التي تتخذ لمحاصرته أو لإهدار الزمن استعداداً للحظة الانقضاض الحاسمة.

إن المفاوضات يمكن أن تستخدم كوسيلة استراتيجية شاملة لحل مشكلة معينة أو كجزء من خطة عامة مثل الإعداد للهجوم على المختطف في أكثر اللحظات التي لا يتوقع فيها هذا الأمر

كما أن استراتيجية المفاوضات يمكن استخدامها في ظروف لا تتوفر فيها في بداية الأمر أية بدائل للسلطة ويمكن أن تتطور إلى تخطيط يهدف إلى كسب الوقت ريثما تضع السلطات خطة يمكن تنفيذها كما حدث في عنتيبي في يوغندا كما سنوضح فيما بعد، وهنا يتضح أن المفاوضات ماهي إلاّ أحد البدائل الاستراتيجية المختلفة لحل مشكلة الرهائن فالخيارات المتاحة لصانعي القرار يمكن أن تأخذ أشكالاً مختلفة منها رفض الحوار أو تجاهل الموقف كلية من خلال قطع الاتصالات مع المختطفين أو القيام بنمط من المفاوضات بهدف التحضير للهجوم.

والسؤال الذي يمكن أن يطرح في هذا الصدد يتعلق بالاستراتيجية التي يمكن استخدامها، وهل يمكن أن تصبح المفاوضات أحد العناصر التي يمكن استخدامها في استراتيجية

شاملة، تعتمد الاجابة على هذه التساؤلات على العناصر التالية:

متى يقوم المسئولون بالتفاوض؟

أشار أستاذ علم الاجتماع ألبرت رايز إلى ستة عوامل[1] يجب أخذها في الحسبان عند الإجابة على هذا السؤال.

عند إخضاع هذه العوامل للمنهجية العلمية يتضح أن اختيار المفاوضات كاستراتيجية شاملة أو أداة يعتمد على شبكة معقدة من المسائل التي تتطلب مدخلاً مرناً ينعكس في طريقة معالجة هذا الأمر

دور القيم :

إن هناك مجتمعات إنسانية تتسم قيمها بالمحافظة على حياة الانسان ومن ثم يصبح هدف المسئولين عن معالجة قضية الاختطاف اتخاذ سبيل المفاوضات، وقد عكست بعض المجتمعات الغربية هذا الاتجاه من خلال تطوير قدرات المفاوضين، أما المجتمعات التي لا تنطوي قيمها على تقدير حياة البشر فتعتمد في المقام الأولى على خيارين إما تجاهل المختطفين أو الهجوم المباشر لإنقاذ الرهائن، وقد أشار الأستاذ رايز في معرض بحثه بأن المجتمعات التي تهدف إلى تحقيق حلول عقلانية تسلك طريق المفاوضات التي تمثل الخيار الأفضل لصانعي القرار وسيتضح في معرض هذا البحث عند تناول

---

١ - ألبرت رايز الرهائن، إشكالات الوقاية والسيطرة على الإرهاب، مركز دراسات الجريمة المقارنة، مونتريال ص: ١٢٣ - ١٣٠ ١٩٧٦م.

خيار المفاوضات بأن المفاوضين يجب أن يتسموا بالصبر والعقلانية والموضوعية والنضوج لكي تثمر جهودهم ويمكن أن يفترض في هذا الصدد بأن المجتمعات التي تسودها قيم تتصف بالإنفعال والانتقام لا يمكن أن تعتبر فيها المفاوضات كاستراتيجية مقبولة لدى المسئولين.

إشراك المشاهدين لعملية الاختطاف :

إن اتخاذ المفاوضات كوسيلة لاحتواء الجريمة أو عدمه يعتمد جزئياً على أطراف أخرى غير المختصين بمكافحة الجريمة، وقد ترتبط هذه الأطراف ارتباطاً وثيقاً مباشراً بعملية الاختطاف وقد بينا في سياق هذه الدراسة مسبقاً بإمكانية تعارض وجهة نظر أقارب المختطفين مع توجهات الشرطة خصوصاً في الحالات السياسية حيث توجه الضغوط والمطالب مباشرة للسلطة الحاكمة وقد ذكر العالم رايز في هذا الصدد بأن الفشل في إجراء المفاوضات يمكن أن يترتب عليه تحمل الجهات المختصة لأي ضرر يمكن أن يلحق بالرهائن[1]، وهذا ما حدث عندما قامت الألوية الحمراء باختطاف الدومورو رئيس وزراء إيطاليا الأسبق في عام ١٩٧٨م حيث رفضت الحكومة الإيطالية الإذعان لمطالب الخاطفين بينما حاولت عائلته الضغط على الحكومة لكي تتفاوض مع الألوية الحمراء، وقد عبرت عائلة الدومورو عن غضبها بمنع الجهات الرسمية من المشاركة في مراسيم الدفن.

إن قضية رئيس وزراء إيطاليا تعكس كيف يمكن أن تصبح

---

١ ـ نفس المصدر السابق ص: ١٢٤

المفاوضات واحدة من البدائل المطروحة أمام السلطة كما يتضح كيف يمكن أن يؤدي تضارب المصالح بين الجهات المعنية إلى عرقلة المفاوضات أو الدفع بها إلى الأمام. ويعتمد هذا الأمر على نمط الاستراتيجية التي يتبناها المسئولون.

وهناك أطراف أخرى ذات صلة مباشرة بقضية الاختطاف تتمثل في الجمهور مما يستدعي أن تبذل الحكومة جهداً كبيراً في المحافظة على ثقته في مقدرتها على إدارة الأزمة خصوصاً في الأزمات التي تنطوي على أبعاد سياسية، فالاستراتيجية التي تستخدمها السلطات يمكن أن تصبح عاملاً حاسماً في الحفاظ على هذه الثقة أو تبديدها، ومن هذه الشواهد يتضح أهمية استخدام السلطات للمفاوضات الأمر الذي يمكن أن يهدىء من روع المواطنين بأن القيم التي تحافظ على سلامة الرهائن هي المرتكز الأساس لسياسات الدولة. ويمكن الاستدلال في هذا المجال بحوادث الإختطاف التي ارتكبتها جماعة المولكان العرقية في هولندا فقد أمكن في الحادثة التي احتجز فيها الرهائن في القطار من حل الأزمة بعد مفاوضات طويلة ومعقدة أما في الحادثة الثانية فلقد استخدمت السلطات الهجوم بعد أن وصلت المفاوضات إلى طريق مسدود، أما الحادثة الثالثة والأخيرة فقد انطوت على قيام المختطفين بالإستيلاء على مبنى يضم بعض المكاتب وقد قامت السلطات بحل الإشكال من خلال هجوم مباغت من غير اللجوء للمفاوضات.

إن تطور استراتيجية حل مشكلة الرهائن من المفاوضات الى الهجوم يمكن أن تعزى جزئياً الى اتجاهات الجمهور وتحولها في

التعاطف الأولي مع المختطفين إلى الشعور باللامبالاة تجاههم.

تنمية المؤسسات التي ترتكز عليها مجموعات المتفاوضين:

تعتمد الاستراتيجية التي تستخدم لمواجهة الارهاب على الموارد المتاحة أمام المفاوض.

اتضح من التجارب أن ظاهرة احتجاز الرهائن قد أصبحت تشكل تهديداً مستمراً للحكومات والشركات مما يستدعي تطوير مجموعات تفاوضية ذات كفاءة لمعالجتها، وبما أن المفاوضات تنطلق من التوجه العقلاني للدولة كمدخل لإنهاء الاختطاف فقد اتجهت دول كثيرة إلى تدريب مجموعات من المختصين لكي يكونوا في حالة تأهب دائم لمواجهة هذه المواقف[1].

وقد اعتمدت شركات طيران كثيرة ودوائر الشرطة في مدن أمريكية وأوربية مثل لندن ونيويورك على مفاوضين متمرسين في المراحل الأولى لحل الأزمة.

اعتور هذه الصورة للمفاوضات تغيير جذري في عام ١٩٧٧م حين ارتكبت الأقلية العرقية من جماعة المولكان اختطافاً مزدوجاً في هولندا في أعقاب حادث اختطاف الطائرة في عنتيبي في يوغندا، كما أكد نمط اختطاف الطائرة وهبوطها في مقديشو بالصومال هذه الاتجاه، وقد عكست حادثة عنتيبي التغيير الذي طرأ بصورة واضحة، فبينما

---

١ ـ نفس المصدر ص: ١٢٥

كانت المفاوضات دائرة بين الطرفين كان يدور بين الدوائر المختصة حوار عن كيفية إعداد الهجوم لإنقاذ الرهائن وقد أدى الوضع المعقد في يوغندا إلى إجبار الإسرائيليين على غير عادتهم لتبني استراتيجية المفاوضات لأنها كانت تمثل السبيل الوحيد المتاح أمامهم نظراً لكثرة أعداد الرهائن، وكانت هذه المفاوضات تهدف لإهدار الزمن ريثما تصل المجموعات المهاجمة من إسرائيل إلى مطار عنتيبي، وإلى تلك اللحظة كان عيدي أمين يعتقد بأن السجناء السياسيين الذين اشترط إطلاق سراحهم نظير حل أزمة الرهائن في طريقهم إلى يوغندا، بينما كانت الطائرات القادمة من إسرائيل تحمل جنوداً إسرائيليين وفي حالة مماثلة استخدمت ألمانيا الاتحادية أثناء اختطاف رجل الصناعة الشهير، في حادثة اختطاف الطائرة إلى مقديشو بالصومال، وقد نجم عن اقتحام الطائرة في مقديشو بالصومال اغتيال رجل الصناعات الألماني حيث أصبحت المفاوضات تحت ظل هذه الملابسات عديمة الجدوى، وقد تم في ألمانيا الغربية إعداد ما أطلق عليه قوات الصاعقة التي أصبحت في حالة تأهب للقيام بتحرير الرهائن خارج الحدود إذا ما استدعى الأمر على غرار ما حدث في الصومال، وقد أصبح هذا الاتجاه نمطاً لدول كثيرة أصبحت تستخدمه في إطار استراتيجية مكافحة الإرهاب.

مشكلات مكافحة الإرهاب التطبيقية:

يمكن إجراء المفاوضات تحت ظل ظروف معينة ولكن تطرأ في بعض الأحيان ملابسات لا تسمح في القيام بها فالطائرات المختطفة

على سبيل المثال لا يمكن التصدي لها إلّا بعد هبوطها في أعقاب فشل المفاوضات، كما أن هناك ملابسات يقع فيها الاختطاف ويظل مكان المختطفين والرهائن غير معروف لدى الدوائر المختصة مما يجعل الاتصال وإجراء المفاوضات يعتمد في المقام الأولى على مبادرة الخاطفين، وفي مثل هذه الظروف تصبح استراتيجية الهجوم عديمة الجدوى.

يبقى السبيل الوحيد أمام السلطات القيام بالتفتيش الدقيق للمنازل واعتقال كل من تشتبه السلطات في تورطه واستجوابه لمعرفة الجناة.

عوامل اختيار المختطفين للرهينة :

أوضح أستاذ علم الاجتماع رايز في أحد بحوثه بأن المفاوضات قد تصبح السبيل الوحيد لإنقاذ الرهائن في حالة وجود عدم تكافؤ القوى بين المختطفين والرهائن، وبمعنى آخر عندما تتوفر جميع الظروف التي تمكن المختطف من إملاء إرادته[1]، تدل تجارب الاختطاف بأن معظم الرهائن من الأشخاص العاديين، ولكن يوجد في أحيان كثيرة أشخاص ذوو مراكز اجتماعية واقتصادية رفيعة الأمر الذي يجعلهم أكثر أهمية من غيرهم من الرهائن، فمعالجة احتجاز متخصص اجتماعي في أحد السجون من قبل المسئولين تختلف اختلافاً كبيراً إذا ما قورنت باحتجاز أحد السجناء حيث تبدي

---

١ ـ نفس المصدر ص: ١٢٥ ـ ١٢٦

السلطات في الحالة الأولى استعداداً سريعاً لإجراء المفاوضات، وعموماً يتضح من التجارب أن أهمية مركز الرهينة الاجتماعي والاقتصادي يضع ضغوطاً متزايدة على صانعي القرار للإسراع بإجراء المفاوضات، ولكن هناك مؤشرات تعكس تغييرات في هذا التوجه، فعندما قامت الألوية الحمراء باختطاف الدومورو رئيس وزراء إيطاليا الذي كان من أبرز الشخصيات السياسية رفضت الحكومة الإيطالية التفاوض مع المختطفين رفضاً باتاً، وقد دلت التجارب بأنه عندما تتضاءل أهمية المفاوضات تدريجياً كوسيلة لإنقاذ حياة الرهائن الذين يحتلون مراكز هامة، فربما يتفاقم الأمر بصورة تحتم على المختطفين تغيير استراتيجيتهم، وقد برز في سياق هذا البحث بعض الشواهد مثل الاختطاف المتعدد للطائرات والحصار والاستيلاء على المباني الحكومية التي تعج بمئات الرهائن.

وطبقاً للقاعدة العامة فإن سطوة المختطفين وتهديدهم المستمر بقتل الرهائن ينجم عنهما الإسراع بإجراء المفاوضات لإخلاء سبيلهم، فقد أذعن الجنرال سموزا في نكرفوا لمطالب الخاطفين من أجل الإفراج عن مئات السجناء السياسيين، وقد بلغ عدد المحتجزين ما يربو على الألف من موظفي الدولة، كان الإذعان لهذه المطالب أهم وأجدى في نتائجه من اتخاذ أي استراتيجية متصلبة تتطابق ونظام سموزا العسكري الصارم.

ومثلما وقع في حالة اختطاف الدومورو ونموذج عنتيبي بيوغندا ومقديشو ومجموعة المولكان العرقية التي احتجزت القطار. تظهر

بعض الحالات التي تتعقد فيها الأمور مما يتطلب تغيير الخطط والاستراتيجيات، فلقد قام الهولنديون بهجوم خاطف على المبنى الذي استولى عليه المولكان ولم تحاول الحكومة إجراء أي مفاوضات رغم الأعداد الكبيرة للرهائن.

يوجد عدد كبير من الخبراء والمنظرين المتشائمين الذين يتكهنون بأن مسرح عمليات الاختطاف سيتطور في العقود القادمة ومن ثم يتحول من اختطاف الرهائن إلى الإستيلاء على أهداف ثابتة مثل المفاعل النووي أو مراكز الاتصالات والكهرباء أو أي أماكن أخرى هامة تؤثر على سير الحياة اليومية، وهنا يبرز تداخل العلاقات بين عملية احتجاز الرهائن والابتزاز وعمليات التخريب، ويرى بعض الخبراء احتمال قيام الارهابيين باحتجاز مدينة كاملة من خلال التهديد باستخدام حرب الجراثيم أو إطلاق أجهزة نووية أو قطع مصادر الطاقة الكهربائية إيذاناً بالهجوم على أهداف داخل المدينة

السؤال الذي يمكن أن يطرح في هذا المجال عن ماهية الدور الذي يمكن أن تلعبه المفاوضات في مثل هذا السيناريو، وعموماً يماثل هذا النمط من الاختطاف والابتزاز الحالة التي يكون فيها مكان المختطفين (مجهولاً) غير معروف أو عند احتجاز الرهائن في طائرة، فالمختطفون هنا لا يمكن رؤيتهم إلّا عندما يشرعون في القيام باتصالات.

وبينما يمكن في الحالات العادية للاختطاف قيام الشرطة بالبحث عن المتفجرات وإخلاء المناطق المهددة فإن الاستراتيجية الوحيدة التي

يمكن اتباعها في مثل الحالات السالفة الذكر هي إجراء مفاوضات، وتعتمد إمكانية إجراء المفاوضات مع المختطفين في هذه الحالة على أهدافهم ونوعية المطالب التي يتقدمون بها مما يقود إلى العامل الأخير الذي يحدد من يمكن أن يقوم بإجراء المفاوضات؟

أهداف الخاطفين :

هناك أهداف يضعها المختطفون نصب أعينهم ويمكن التفاوض بشأنها أما البعض الآخر فيصعب مناقشته، وقد بين العالم رايز بأن تقديم مطالب مستحيلة التحقيق يجعل المفاوضات عملاً تمهيدياً تكتيكياً لتحقيق أهداف أخرى كما حدث في عملية احتجاز الرهائن في عنتيبي إذ اضطر الإسرائيليون للتفاوض بسبب الأعداد الكبيرة للرهائن كما أبدت اسرائيل على غير عادتها الموافقة على تبادل المعتقلين السياسيين في سجونها مع الرهائن رغم تعارض هذا الأمر مع سياستها المتصلبة التي ترتكز على عدم الخضوع للارهابيين، وعندما أتيحت الفرصة لإسرائيل بالهجوم على الطائرة وتحرير الرهائن تحولت من أسلوب التفاوض إلى استراتيجية استخدام القوة مما يوضح أن المفاوضات لم تكن إلّا تكتيكاً مرحلياً يمكن من خلاله استخدام عنصر المفاجأة في حالة الهجوم، ويمكن للمرء أن يتصور أثر الصدمة على المختطفين عندما تغير موقف إسرائيل من التفاوض الى التصلب المعهود.

إن نموذج عنتيبي يبين كيف تتفاعل مطالب المختطفين مع امكانات ردود الفعل، ولكن عندما يضحى الهجوم أمراً تحف به

الأخطار تبقى المفاوضات السبيل الوحيد المتاح لإطلاق سراح الرهائن، عند إمعان النظر في بعض العوامل التي تلعب دوراً هاماً في تحديد توقيت المفاوضات يتضح للباحث أن العلاقة بين السياسات التي وضعت سلفاً واستراتيجية التطبيق مسألة شائكة، أن مجرد اتخاذ القرار بالتفاوض كاستراتيجية أو تكتيك يطرح للقائمين بهذا الأمر أسئلة كثيرة تتعلق بمن سيفاوض؟ وكيفية استمرار التفاوض؟ وأخيراً الأشياء التي يمكن للمسئولين التفاوض من أجلها؟

مَنْ يفـــاوض؟

هناك إجماع عام بأن المفاوض يواجه معوقات تحد من حركته فالمفاوض يجب ألاّ يكون صانع القرار الرئيسي كما عبر عن ذلك باتريك مولاني[1] رئيس دائرة التحقيق الفدرالية في الولايات المتحدة الأمريكية حيث بين أن المفاوض يعهد إليه تنفيذ القرارات بينما يقوم المسئولون بصنعها، ويعزى الفصل بين صنع القرار والتفاوض للأسباب التالية:

أولاً: يتمكن صانع القرار من التصرف بمرونة لا يمكن أن تتوفر له إذا كان يجري المفاوضات مباشرة مع المختطفين.

ثانياً: تتوفر لصانع القرار الفرصة للتعامل مع المختطفين في مناخ يتسم بالهدوء الأمر الذي لا يتاح له في حالة مواجهته للمختطف كما يمكنه أن يستفيد عند اتخاذه للقرار من مشورة مستشاريه.

---

١ - باتريك مولاني تقرير عن الجلسة الثالثة في كتاب احتجاز الرهائن

ثالثاً : يمكن من خلال هذا الدور الذي يلعبه صانع القرار حمايته من احتمال الاحتجاز بواسطة المختطفين، أما المفاوض فإنه يستطيع الاستمرار في مساعيه من غير التعرض لأية ضغوط مما يمكنه من التحرك بمرونة.

كما أن من أهم مميزات المفاوض تمكنه من خلال الاتصال المباشر من معرفة مطالب المختطفين الأمر الذي لا يتيسر لصانع القرار، ويستطيع صانع القرار تأجيل المفاوضات من خلال دراسته لكل طلب جديد وبحثها مع السلطات العليا، ولكن يرى بعض الخبراء بعض المحاذير في استراتيجية تأخير اتخاذ القرار الذي ربما يقود إلى تعريض حياة الرهائن للخطر بسبب نفاذ صبر محتجزي الرهائن، وتبرز بوادر حدوث مثل هذا السلوك في حالات الحصار ولحظات الارهاق التي تجعل الخاطفين في عجلة من أمرهم مما قد يترتب عليه تعريض حياة الرهائن للخطر كما أن المفاوض المدرب يستطيع أن يستشف مؤشرات سلوك الخاطفين ومشاعرهم المتغيرة، إن لهذا الأمر دلالة هامة في فصل المفاوض من دور الجهات المناط بها اتخاذ القرار

تتوفر عدة عوامل تؤثر في اتخاذ القرار بشأن الخاطفين أهمها تحديد من هو الضحية الرئيسية في عمليات الاختطاف؟ إن الاجابة على هذا السؤال يمكن استكشافها من خلال نمط المطالب التي يقدمها المختطف من هذا العرض يتضح ان المفاوض الذي يعمل باستقلال عن عملية صنع القرار يجب أن يعد إعداداً خاصاً للمفاوضات في جميع الظروف، ويمكن استقطاب هؤلاء الأشخاص من بين جماعات

متخصصة من الشرطة أو الجيش، أو من المختصين في علم النفس، كما أن الاطلاع الواسع والحالة الصحية يمكن أن يكونا رصيداً جيداً في التأقلم مع ظروف ومطالب مختطفي الرهائن ويمكن إجمال الخصائص التي يجب أن تتوفر في المفاوض القدير في التالي :

التمتع بصحة جيدة وقوة جسمانية فائقة، كما يجب أن يكون المفاوض حس المظهر وذا خلق يتسم بالقدرة على الملاحظة ورفع التقارير والصبر والهدوء، إضافة إلى ذلك تتطلب مثل هذه المهمة الخبرة في التعامل مع مختلف أنماط المجرمين خصوصاً أولئك الذين يميلون للعنف، أما فيما يتعلق بطبيعة المجرمين الذين يميلون للعنف فهناك ثلاثة إرشادات على المفاوض وضعها في حسبانه؛

١ ـ الوضوح في التعامل وعدم استخدام المكر والحيلة.

٢ ـ أن يكون خفيف الظل.

٣ ـ أن تتسم شخصيته بالدفء في المعاملات خصوصاً مع المجرمين المصابين بالفصام.

تبين التجارب بأن المجرم الذي ينتابه الشعور بأنه يستطيع تحقيق مطالبه يلتزم في معظم الأحوال جانب الهدوء، وعليه يصبح من أهم واجبات المفاوض المدرب المحافظة على هذا الانطباع، ويتطلب القيام بهذا الدور الاحاطة الكاملة بدوافع وميول المجرم وأخيراً يجب إلمام المفاوض بتفاصيل السياسات العامة للدولة وخططها مما يمكنه معرفة الإطار الذي يتحرك من خلاله والقواعد التي يجب أن يتقيد بها.

إن مـزايا فصـل دور صانـع القرار من المفـاوض تكمن في المقام الأول في استقـطاب مجمـوعـة متخصصـة من المفـاوضـين يمكن استدعاؤهم في لحظة وقوع الحـوادث التي تتطلب إجـراء المفاوضـات كاستراتيجية أو تكتيك هناك لحظات يضحى فيها التميز بين المفاوض وصانع القرار أمراً عسيراً، وتبرز مثـل هذه الـظروف عندمـا تنغمس الحكومات في المفاوضات مثلما يحدث عندما يقوم الارهابيون باحتجاز الرهائن لأسباب سياسية، ففي بعض الحالات ربما يطرأ مـوقف يجعل المختطفين أو الرهائن يطالبون بالإتصال المباشر مع المسئولين، وهنـاك ظـروف تحتم على مـلاح الطائـرة اتخاذ قـرارات هـامـة خصـوصـاً في حـالات نفاذ الـوقود. والسؤال المـطروح في هذا الصـدد هـل قـائـد الطائرة مفاوض أم رهينة؟ في مثل هذه الحالات يتحتم على المسئـولين السمـاح للشخص الذي يقـوم بالاتصـالات الأولية مـع المختـطفـين مواصلة المفاوضـات حتى ولو كـان ذلك الشخص مـلاح الطائـرة وفي هذا السياق يجب أن تسـود مصداقيـة المفاوض ويجب أن تبقى صلتـه بـالمختطفـين مستمرة. ويتحتم عـلى الدوائـر المسئولـة في مثل هـذه الـظروف استخدام مـلاحي الطائـرات أو موظفي شـركات السيـاحة الذين تتوفر لهم الدراية الكافية بالمشكلات المتعلقة بـالطائـرة وحقوق الهبوط في المطارات أكثر من غيرهم، أما في حالـة احتجاز الـرهائن في السجون فلقد يـطالب المختطفـون بإحضـار شخص معين يثقـون فيه لإجـراء المفاوضـات، ففي حادثـة اختطاف مـدير أحـد المصـارف في كويبك بكندا طالب الخاطفون بفدية ضخمة وبتكليف مذيـع مشهور لإجـراء المفاوضـات، وفي بعض ظروف الاختـطاف الصعبة يتـطلب

الموقف اختيار مفاوض يتمتع بمهارات لغوية عالية مثلما حدث عند قيام المولكان باختطاف القطار في هولندا.

إن توفر المصداقية في جميع هذه الحالات أمر هام جداً، وفي هذا الصدد يجب التمييز بين واسطة الاتصال ومندوب المختطفين، فإذا كان الشخص الذي طالب المختطفون بوساطته فاقداً للمصداقية بالنسبة للسلطات أو الضحية الرئيسية فإن المفاوضات تصبح عديمة الجدوى، ويتبين من حالات الاختطاف النادرة التي سلطنا عليها الضوء أهمية توفر المرونة السياسية في اختيار المفاوضين في حالات معينة، إن أسهل الطرق في اختيار المفاوض هي الاستعانة بمجموعة من المفاوضين، وتحتم إدارة مثل هذه الأزمات الإعداد المسبق والتخطيط الذي يجب أن ينأى بموظف الدولة من الدخول في المفاوضات في الحالات السياسية، أما الحالات التي تكون فيها السجون والطائرات مسارح لعمليات الاحتجاز فيمكن أن تضم مجموعة من المفاوضين المدربين للتعامل مع مثل هذه الحالات.

ويمكن أن يلحق بهؤلاء بعض الأفراد المختصين الذين تحتم الضرورة الإستعانة بخبراتهم مثل الأفراد الذين يجيدون لغة المختطفين، إن إضافة هؤلاء الأشخاص للمجموعة الأساسية لا تغير بشكل كبير من عملية المفاوضات. يلعب العلماء السلوكيون دوراً كبيراً في المفاوضات خصوصاً عندما يكون مسرح الأحداث في هولندا وألمانيا الفيدرالية

وقد كان لهؤلاء العلماء ثلاثة أدوار في حادثة الاختطاف في هولندا

إذ كانوا أعضاء في المجموعات التي تضع السياسات، ومفاوضين كما عملوا كمدربين لمجموعات متخصصة في المفاوضات وكذلك في توجيه القناصة.

إن تجربة الشرطة الألمانية في ميونيخ تعكس مثالاً جيداً لإدارة الأزمة في مثل هذه الحالات حيث قامت مجموعة المفاوضين بالتفاوض مباشرة مع الخاطفين باستقلال كامل عن صانعي القرار، أما مجموعة المفاوضين في ميونيخ فلقد كانت تتكون من ثلاث مجموعات تعمل بالتناوب وتستقل عن بعضها استقلالاً كاملاً، وقد اشتملت تخصصاتها على المجالات التالية: شرطي ومخبر وأحد كبار رجال الشرطة ومتخصص نفسي ومهندس ومترجم.

اتسم نموذج ميونيخ بتنظيم علمي دقيق يجدر أن تحذو حذوه الشرطة في كل المدن الكبيرة.

عالجنا في سياق بحثنا جانباً واحداً من عملية ذات شقين عند محاولاتنا الاجابة عن تحديد شخصية المفاوض هل هي الضحية الرئيسية للاختطاف أم السلطات الرسمية المناط بها حل قضية الرهائن؟ وهنا يتبادر للذهن سؤال آخر عن من يكون المفاوض نيابة عن محتجزي الرهائن، وواقع الأمر تشكل الاجابة على هذا السؤال خياراً صعباً، إذا كان هناك عدد كبير من المختطفين وهنا يفترض وجود شخص يقود هذه المجموعة ومن ثم يترك له زمام الأمور

ويمكن في هذه الحالات وجود مختطف بديل يتمتع بشخصية مستقرة تستطيع تحمل الضغوط النفسية ويتوجب في مثل هذه

الحالات محاولة استقطابه في عملية المفاوضات من غير تهديد لسلطة قائد المختطفين، ويتطلب مثل هذا المدخل الاحاطة الكاملة بخلفية المختطف النفسية

إن معالجة مثل هذه الحالات يمكن أن تساهم في انتشار مؤسسات لتبادل المعلومات عن مختلف أنماط المختطفين (أنظر الفصلين الثالث والسابع من هذه الدراسة).

وتتوفر مثل هذه المعلومات عندما تصبح السجون مسرحاً لهذا النمط س لجرائم مما يمكن كما ذكر الأستاذ رايز[1] من اختيار مفاوض من المختطفين، ويمكن في هذه الظروف إغراء المختطف الذي يتسم بقوة الشخصية في إقناع زملائه، وتنطبق هذه الاعتبارات على نمط المفاوضات المباشرة مع المختطفين، وقد تشتمل في بعض الأحيان على محامين الوسطاء الذين يطالب المختطفون بهم، وفي مثل هذه الحالات يصبح من الضروري التمييز بين من يحمل الرسائل والشخص الذي يساند المختطفين ويمكن أن نذكر في هذا الصدد الدور الذي لعبه الجنرال أمين عندما وقع الاختطاف في عنتيبي مما يعكس مثالاً جيداً للتفاوض الذي يمكن أن يسود أثناء المفاوضات.

كيف تتم عملية التفاوض؟

في أعقاب اتخاذ القرار بالتفاوض مع المختطفين وبعد اكتمال اختيار مجموعة المفاوضين من كلا الجانبين يتبادر للذهن سؤال عن

---

١ - ألبرت رايز نفس المصدر السابق ص: ١٣٠

كيفية إجراء المفاوضات والتقنيات الواجب استخدامها. بادىء ذي بدء لا تشكل هذه الدراسة إطاراً يمكن من خلاله تقديم تفاصيل عن النواحي الفنية للمفاوضات ولكن يمكن تقديم عدة إرشادات للمختصين بهذه الأمور

أولاً : يجب أن تتوفر سلسلة هرمية من القيادات ذات أدوار ووظائف واضحة فيما يتعلق بعملية تدفق المعلومات عند وقوع حوادث الاختطاف أو احتجاز الرهائن ويجب أن يحدد لهؤلاء المختصين منذ البداية الأدوار والواجبات التي يقومون بها وكذلك يجب تحديد الأفراد المناط بهم عمليات التنسيق والمفاوضات والمستشارين في الأمور المتعلقة بالعملية، وإذا افترضنا بأن المفاوض وصانع القرار يؤديان دورهما باستقلال كامل عن بعضهما البعض فمن المهم لمن عهد إليه إدارة الأزمة إحاطة الآخرين علماً بجميع القرارات التي اتخذت، وقد أشار بتريك مولاني بأن من أكبر الأخطاء التي ترتكب أثناء المفاوضات هي عدم إحاطة الأطراف المشاركة بالقرارات الهامة التي تم اتخاذها الأمر الذي قد يترتب عليه تعامل الوسيط في فراغ مما يجعله يتخذ القرارات أحياناً من غير الرجوع إلى مركز العمليات ويترتب على مثل هذا السلوك زعزعة تسلسل الهرم الإداري وتضارب القرارات والأوامر، ولذا فمن المهم وضع الارشادات والقواعد الصارمة للاجراءات البيروقراطية نسبياً.

وقد ذكرنا في معرض هذه الدراسة أن من أهم القواعد أن تنطوي السلسلة الهرمية للقيادة على فصل كامل لصانعي القرار من

المفاوضين واستخدام مجموعة متناسقة من الخبراء.

وهناك قاعدة هامة هي عدم الاذعان لمطالب الخاطفين المتعلقة بتسليمهم أي سلاح نظير إطلاق سراح بعض الرهائن الأمر الذي يمكن أن يعرض حياة الرهائن للخطر

إضافة لهذه القواعد العامة توجد بعض التقنيات الخاصة التي يتوجب الإلمام بها لأنها تعتبر جزءاً من الممارسات العامة، وقد حدد سلافسكي الذي كان يعمل خبيراً نفسياً في دائرة الشرطة بميونيخ عدة أهداف يجب على أي مفاوض تحقيقها عند محادثاته الأولية مع المختطفين.[1] ويمكن إجمالها في الآتي:

١ ـ الكشف وتحديد الوضع الذي يوجد فيه الرهائن (عدد الرهائن الوضع الهندسي لغرف الحصار، عدد المختطفين، أنواع الأسلحة وحجمها. الى غير ذلك).

٢ ـ دراسة شخصيات المختطفين بهدف التعرف عليهم.

٣ ـ محاولة كسب الوقت وإجهاد الخاطفين نفسياً.

٤ ـ بذل الجهد لإقناع محتجزي الرهائن بالإستسلام وإطلاق سراح الرهائن.

وقد بين هذا المتخصص النفسي من خلال خبرته الشخصية في

---

١ ـ سلافسكي، نفس المصدر السابق ص: ١٢٣

تـدريب المفاوضـين بأن مجمـوعـات الخبـراء الـذين ينـاط إليهم إدارة الأزمة يتميزون بتضافر جهودهم مقارنـة بما يمكن أن يقـوم به شخص واحد لكل المواقف الأمر الذي يعكس المدخـل الجماعي لحـل الأزمة كما استخدمته الدوائر الألمانيـة في حادثـة ميونيـخ والذي أصبـح الآن قاعدة عامة للإجراءات البيروقراطية.

أما فيما يتعلق بالمدخل الجماعي لحل الأزمات في مواجهة المنطلق الفردي فهناك أمر هام يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمسـألة استخـدام الزمن في المفاوضات فحصـار الرهـائن قد يستغـرق عدة أيـام مما يضـاعف من الضغوط النفسية والجسمـانية الأمـر الذي يحتم تنـاوب المفاوضـين بما يضمن راحتهم ويمكنهم من إدارة الأزمـة من غير التعـرض للرهائن، وقد ذكر مـولاني[1] في هذا الصـدد بأن الـرهائن لا تتـاح لهم الفرصـة لتخطيط الوقت في مثـل هذه الأزمـات بينما يخضـع المختطف لعـوامل تحـد من مقـدرتـه في دقـة التخـطيط، لـذا فـإن عنصر الـوقت يمكن استغـلاله لصـالح المجمـوعات التي تـدير الأزمـة بسبب الامكانـات الضخمة التي تمكنها من استغلاله.

هناك مجالان يمكن أن تقع فيهما بعض المثالب في المفاوضات أثناء إدارة الأزمة، ومثل هذه الأخطاء يمكن أن تقع من جانب المفـاوض أو الـرهينة وتنعكس أهميـة الدور الـذي يمكن أن تلعبه شخصيـة ومزاج المفـاوض في نجاح المفـاوضـات، ففي بعض الأحيـان يـرغب بعض المفاوضين في القضاء على المختطف أكثر من اهتمـامهم بإجـراء الحوار

---

١ ـ مرجع سبق ذكره.

معه، ويعزى هـذا السلوك إلى الافتقار إلى الثقـة أو نفاذ الصـبر، لذا يتضـح أن نموذج التفـاوض الجماعي كـما حدث في ميـونيـخ يمكن أن يقلل من المخاطر بسبب تحمل المجموعة ككل لتبعات المفاوضات.

إن الأمر المثير للاستغراب هو النظر إلى الرهينة كإحدى معـوقات المفـاوضات، وتعكس معـظم البحوث والـدراسـات هـذا التـوجـه، وعموماً يفترض بأن الرهينة تتبـع الارشادات وتتجنب عـدم الظهـور وتدرك أن هناك أخطاراً تحدق بها إذا حاولت أخـذ الأمور عنـوة. لقد بينا في الجزء الأول من الدراسة بأن الرهينة يمكن أن تلعب دوراً هامـاً في إنهاء عمليـة الاختطاف وقـد أشار العـالم رايز في هـذا الصدد بـأن المسئوليين لم يأخذوا في الاعتبار العلاقـة بين حـالة الـرهائن واستمـرار المفاوضات فـالرهـائن يمكن أن يتدخلوا في مسـار المفاوضـات إما إيجاباً أو سلباً كما يمكن أن يتعـاطفوا في بعض الحـالات مع خـاطفيهم ولا يبدون الرغبة في إطلاق سراحهم أو ربما يطالبون بمعونة طبية الأمر الـذي يدعم مقـدرة المختطف التفـاوضية في حـالـة استغـلالـه لهـذا الموقف، وقد أوضح العالم رايز بأن بؤرة الاهتمام بالمفـاوضات تنصب في كيفية التعامل مع أشخاص معينين، ولذا يهتم هذا العـالم بضرورة تقليل التوتر في وضع الـرهائن أكـثر من الاهتمام بـالأشخاص، وقـد ركـز في هذا الصـدد على تـوفير العنـاية بـراحة الـرهائن والمختـطفين النفسيـة بتقديم الـطعام والخـدمات الـطبية والتـدفئة أو التبـريد، إن الاهتمـام بهذه الجمـاعات يمكن أن يسـاهم في تخفيف التوتـر ومن ثم يساعد في متابعة التفاوض بصورة مرضية أكـثر من ذي قبل، وأخيـراً

يمكن القول بأن الصحافة ووسائل الاعلام تلعب دوراً هاماً في كيفية إجراء المفاوضات وهناك حالات كثيرة يمكن سردها ساهمت فيها الصحافة في إدارة المفاوضات مع مختطفين احتجزوا رهائنهم في أماكن مجهولة، كما توجد حالات كان دور الصحافة فيها معوقاً للمفاوضات، وقد رأينا في الفصل الثالث من هذه الدراسة وصف الاختطاف المزدوج في هولندا عام ١٩٧٥م والمسائل المعقدة التي نجمت عن دور الصحافة السلبي، وينعكس أكثر هذه المشكلات في الدور السلبي الذي تلعبه الصحافة في إثارة وتدعيم ثقة محتجزي الرهائن بأنفسهم من خلال منحهم فرصة الاتصال بوسائل الاعلام كمنطلق للتفاوض وقد شكا عدد كبير من المسئولين عن إدارة الأزمة من سلوك وسائل الاعلام وأثرها السلبي على صانعي القرار أثناء الأزمة، وقد بينت التجارب بأن تدفق المعلومات يمكن أن يؤدي إلى تعاون الصحافة بينما إحاطة المعلومات بالسرية وشحها يمكن أن يثير الصحافة، إن تأسيس مركز لإدارة الأزمة يحتوي على سكرتارية صحفية هو السبيل الوحيد لإيقاف تدخل الإعلام السلبي في قضايا الرهائن، وقد أشار رايز بأن الإعداد المسبق لأطر العلاقات مع وسائل الاعلام يمكن أن يساهم بفعالية في حل المشكلات مع الصحافة خصوصاً فيما يتعلق بحجب المعلومات في اللحظات الحاسمة للمفاوضات كما حدث عام ١٩٧٥م في هولندا، ويعتقد بعض المسئولين أن حرية تدفق المعلومات لا تعني نشر المعلومات السرية الخاصة بالمفاوضات مع الخاطفين ولكن يجب وضع الأسس مع وسائل الاعلام التي تهدف إلى تحقيق توازن إيجابي بين سرية

المعلومات ورغبة الصحافة والرأي العام في الإحاطة بمجريات الأمور.

ماهي الأمور التي يمكن التفاوض بشأنها؟

يتعين على صانعي القرار أن يحددوا مسبقاً الأمور التي يمكن أن يدور التفاوض حولها مع المختطفين، فكما أشرنا في معرض هذه الدراسة فإن تسليم الأسلحة يمكن أن يعتبر من الأمور التي لا يجوز بأي حال من الأحوال التفاوض حولها.

هناك قاعدة عامة تحظى بانتشار واسع وتنطوي على عدم تقديم أي تنازلات للرهائن بغير مقابل، فمطالب المختطفين بترحيلهم من خارج المنطقة المحاصرة يعتبر من المسائل التي يمكن التفاوض عليها، ومن أهم المطالب التي يتقدم بها الخاطفون أثناء المفاوضات الإتصال بالإعلام والحماية من العقوبة أو العفو وحرية المرور إلى دول أجنبية وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين في الداخل والخارج والمطالبة بتغيير سياسة الحكومة، وحقيقة الأمر يشكل عدد كبير من هذه المطالب صعوبات جمة خصوصاً عندما يكون السجن مسرحاً لعمليات الاختطاف حيث تضع القوانين ووجود عدد كبير من السجناء قيوداً تجعل عملية المفاوضات عسيرة.

هناك اختلاف بين الخبراء عن الصلاحيات المخولة للمفاوض فيما يتعلق بالأمور التي يجوز التفاوض عليها، ويرى البعض أن تخويله بعض الصلاحيات لاتخاذ القرار أمر مجد بينما يعارض الآخرون وينصحون بحصر دوره في المفاوضات فقط.

يتفق خبراء الإرهاب على تقديم بعض التنازلات في الأمور غير الهامة الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى استقرار محتجزي الرهائن العاطفي، وقد أشار البروفيسور رايز إلى ضرورة تركيز الاهتمام على المسائل التي تجعل من المفاوضات عملاً مجدياً.

وعموماً يمكن القول بأن قبول التفاوض في أي موضوع يعتبر من القرارات التي تنجم عن استراتيجية صانعي القرار والتي يجب ألاّ تترك في يد المفاوض، وبطبيعة الحال فإن الأمور التي يمكن تقديم تنازلات بشأنها تعتمد بدرجة عالية على المحيط الذي تم فيه الاختطاف ففي بعض الأحوال لا تسمح القيود القانونية والأخلاقية في بعض مسارح الجريمة مثل السجون أو حالات اختطاف الطائرات من الإذعان لمطالب الخاطفين، ولهذه الأسباب فإن الحدود المسموح بها لما يمكن التفاوض عليه يجب أن ترتكز على سياسات محددة مسبقاً، ان ما يمكن التفاوض من أجله يعتمد على الملابسات ومن ثم يجب أن تكون هناك مرونة تحددها طبيعة المفاوضات التي تدور بين الأطراف المعنية

الفصـــل السابـــع

النتائـــج والمتابعـــة

سيتم في هذا الفصل من الدراسة إلقاء الضوء عـلى أحد عنـاصر احتجاز الرهائن الذي نادراً ما تهتم به القوانين الرئيسية للأخبـار وهو ماذا يحدث في أعقاب انتهاء حادثة الاختطاف

يتضح من الدراسة أن مسألـة الاختطاف أمـر متشعب وذو أبعاد مختلفـة إذ تترتب عليـه نتائـج نفسية وقـانونيـة وسياسيـة واقتصـاديـة واجتماعية وإدارية والتي تؤثر بـدورها عـلى بعضها البعض يتحتم من هذه التفاعلات المعقدة اكتساب صانعي القرار تجارب قيمة والإحاطة بالصعوبات الاجرائية والإدارية في وضع خطط الطوارىء عند معالجة الحوادث المستقبلية.

إن من أهم الـوسائـل للتعامـل مع قضـايا الإرهـاب الإحـاطـة بـالعوامـل التي ساهمت في نجـاح عملية إنقـاذ الرهـائن، وقد عـرف أنتوني كوبر المحامي ومستشـار الهيئة الـوطنية الاستشـارية الأمـريكية المنـاط بها معـالجة الإرهـاب، عمليات إنقـاذ الرهـائن الناجحـة بأنها تتسم بقلة الجـرحى وكـذلـك يمكن أن تتيسر خـلالهـا ظـروف تمكن الشـرطة من إلقـاء القبض على الجنـاة وتقديمهم للعـدالة كـما تعكس الوسائل التي اتخذت لحل الأزمة أساليب يمكن أن تردع المجـرمين من معاودة ارتكاب هذا النمط من الجرائم مرة أخرى ويمكن استخـلاص ثلاثة عناصر للعملية الناجحة:

١ ـ تعويض الضحايا. ٢ ـ اعتقال الجناة. ٣ ـ الردع المستقبلي.

أما النتائج العملية الفاشلة فيمكن تقسيمها إلى ثلاثة أنماط تتداخل مع بعضها البعض وتنطوي على الأضرار المادية وخسائر الأرواح خصوصاً فيما يتعلق بالرهائن والشرطة وتقديم تنازلات للمختطفين تنجم عنها آثار قانونية وسياسية مثل إطلاق سراح السجناء، ومن هنا يتضح أنه إضافة للعناصر التي تشكل الاختطاف تبرز نتائج أخرى اقتصادية وسياسية وقانونية مما يتطلب من المسئولين اتخاذ الاجراءات المناسبة لمكافحة مثل هذه الجرائم مستقبلاً، وهنا يجب أخذ النتائج الادارية والبيروقراطية لكل حادثة في الاعتبار، وتحليل آثارها على صنع السياسة والاجراءات التطبيقية والبحوث، وبعرض هذه العناصر يمكن القول بأن هذه الدراسة قد ألقت الضوء على جميع أبعاد احتجاز الرهائن التي طرحت في الفصل الرابع من هذه الدراسة وخصوصاً ما يتعلق باتخاذ القرارات وخطط الطوارىء.

ستتناول الدراسة فيما يلي تقديم مسح للمسائل الهامة التي تبرز في أعقاب أزمة الرهائن، وسنمعن النظر أولاً على تلك المعضلات التي واجهتها السلطات في معظم حالات احتجاز الرهائن وكذلك سنقوم بتحليل مشكلات مماثلة لحالات معينة

ثانياً : سنأخذ في الاعتبار تلك المشكلات ذات الصلة بالاجراءات الفعالة للمتابعة والتي يمكن تطبيقها مستقبلاً في صنع السياسات وإدارة الأزمات والبحوث النظرية والتطبيقية

المشكلات المتعلقة بنتائج أزمة الرهائن:

تهتم الدوائر المسئولة في أعقاب إنهاء حادثة الاختطاف بمحاولة معرفة تفاصيل الوقائع لاستخلاص الدروس والعبر، ويمكن أن تبدأ عمليات التحقيق وجمع المعلومات في أعقاب اعتقال المجرمين وأخذ الرهائن للمستشفيات للكشف عليهم، إن إجراء التحقيق عن جميع الملابسات التي تحيط بالحادث يمكن أن يساهم في تقويم الاجراءات التي اتبعت ومن ثم تقديم التوصيات التي تتعلق باستنباط أساليب جديدة لمكافحة هذا النمط من الجرائم في المستقبل:

كما يمكن أن تساهم مثل هذه التحقيقات على إلقاء الضوء على الأخطار التي وقعت أثناء العملية أو الاجراءات السلمية التي يتم اتباعها لإنهاء عملية الاختطاف، ويمكن أن تصبح مثل هذه العمليات التقويمية مصدراً جيداً للمعلومات الجديدة التي يمكن دمجها في برامج التدريب لمكافحة الارهاب.

ويتطلب جمع هذه المعلومات إجراء مقابلات عديدة مع الرهائن والمختطفين من خلال خبراء في مختلف المجالات مثل الشرطة والأطباء النفسانيين أو حتى الصحافة، إن استيفاء المعلومات من هذه المجموعات أمر هام، فالرهائن يمكن أن يسهموا إسهاماً فعالاً في هذا المجال وذلك من خلال تجاربهم التي اكتسبوها في محنتهم الأمر الذي يمكن أن يدعم برامج تدريب القوات الخاصة بمكافحة الارهاب في المستقبل.

أمـا المختـطف فيمكن أن يكشف عن الـدوافـع وراء ارتكـابـه للجريمة، وأسباب اختياره للهدف كما يستـطيع أن يجيب عـلى الأسئلة المتعلقة على سبيل المثال بأكثر المفاوضين تأثيراً عليه أثناء المفـاوضات، ولقد ذكر ديفد قودفري مدير الأمن في مصرف مـونتريـال والذي سبق لـه استجواب عـدد كبير من المضيفـين وملاحي الـطائرات والشـرطة ومـوظفي المـطار الـذين تـوفـرت لهم تجـارب متعـددة من مختـطفي الطائرات، بـأن مثل هـذا الاستجواب يسـاهم في تطويـر ما يمكن أن يكـون سيناريـو مستقبليـاً لمـواجهـة شتى الاحتمـالات[1] كـما يكشف الاستجواب جميع أبعاد الاختطاف المختلفة، ويتوقـع بعض الباحثـين بـأن كـلاً من الـرهينـة والمختـطف ربمـا لا يـرغبـان في الإدلاء بـأي شهادات، ويعزى هـذا التوقـع لتعرض الـرهينة لمحنـة عصبية، أمـا المجرم فربما يرفض الإدلاء بأي شهادات لئلا يعرض نفسـه للإدانـة، ولكن يتضح أن فرصة التحدث لآخرين عما جـرى يمكن أن تبنى عن مكـونات النفس العـاطفية لأولئـك الـذين تعـرضـوا لهـذه التجـربـة القاسية، ويشير تودفـري في هذا الصـدد إلى أن مثل هـذه المقابـلات تسمـح للرهائن إعـطاء صورة متكـاملة لكل مجـريات الأمـور، ولماذا اختيـروا كهدف للمختـطفين؟ إن القيمـة العلاجيـة لهذه العمليـة لا يمكن المبـالغة في نجـاح نتائجهـا ولكن من المحتمـل أن تكـون وسيلة ناجعة لمسـاعدة ضحـايا الاختـطاف بعد إنقـاذهم من الخطر المحـدق

---

١ - جـاكوب سنـدبرغ. تقـرير الـرئيس في الجلسة الخـامسة في كتـاب احتجـاز الرهائن. تأليف: رونالد قريسن وآخرين ، جامعة مونتريال ١٩٧٦م ص: ٥٩.

بهم، ولكن هناك حالات يمكن فيها إخضاع بعض الرهائن في أعقاب الإفراج عنهم لتحقيقات طويلة الأمر الذي ضاعف من توتراتهم النفسية التي واجهوها أثناء محنتهم، ويتضح مس التجارب أنه بينما يرغب بعض الرهائن في التغلب على التجربة المريرة من خلال الحديث فهناك آخرون يودون الاختفاء في أعقاب الحادثة وإسقاط المحنة التي تعرضوا لها من الذاكرة، وكذلك يوجد نمط آخر من الرهائن، يعاني من حالة صدمة نفسية، ولعل من المفيد في هذا الصدد أن نذكر بأن الشرطة والرسميين وجميع الأطراف ذات العلاقة بالحادث لا تضع في اعتبارها عند محاولتها استيفاء المعلومات الاختلافات الفردية للرهائن وتبين التجارب أن عملية جمع المعلومات يمكن أن ينظر إليها من عدة جوانب، فالرهينة يمكن أن تعبر عن المشاعر التي انتابتها، ويرغب المختطف في جذب الانتباه أما الشرطة فتسعى لجمع المعلومات الجنائية التي تتيح لها الفرصة لاستنباط الوسائل الفعالة لمعالجة مسألة الاختطاف، بينما يرغب رجال الصحافة في معرفة كل ما يمكن أن يساهم في رواج صحفهم.

تعكس هذه الصورة للمصالح المتصارعة تجاهل مختلف هذه الدوائر لحاجات الرهينة في أعقاب نجاح الحكومة في إنهاء الاختطاف ووضع محتجزي الرهائن رهن التحقيق، ويسود دوائر متخصصي الأمراض العصبية والنفسية قلق متزايد عن الآثار العميقة التي تنجم عن احتجاز الرهائن والتي يمكن أن تترتب عليها نتائج سلبية بسبب الاستجواب المكثف وعوامل أخرى.

وقد جرى إعداد بحوث كثيرة عن الرهائن، والمضاعفات الصحية والنفسية التي يعانون منها مما حدا بصانعي القرار والمفاوضين أخذ الرهائن في حسبانهم عند قيامهم بالتخطيط لمواجهة مثل هذه الأزمات [1].

إن أهمية الاستجواب للأطراف المعنية بقضية الرهائن كمصدر للمعلومات التي يمكن استخدامها في البحوث العلمية أمر لم يتطرق له الباحثون أو الجهات المختصة بمكافحة الارهاب.

فإضافة للفرص التي تتيحها عملية الاستجواب لتحديد طبيعة الآثار النفسية على ضحايا الاختطاف فهناك موضوعات كثيرة يمكن دراستها.

وتقع هذه الأمور خارج إطار الاجراءات التي أدت إلى نجاح عملية إنقاذ الرهائن، إضافة إلى ذلك فإن المعلومات التي يمكن استيفاؤها تساهم في وضع أنماط لردود الفعل الاجتماعية تجاه نتائج معينة للاختطاف.

التخلص من المجرم في أعقاب حادثة الاختطاف إذا افترض جدلاً بأن المختطف قد نجا من الموت ولم تسمح له السلطات بالهروب إلى قطر آخر نظير إفراجه للرهائن فهنا تطرح بعض التساؤلات عما يمكن أن يجرى له، هل تصبح محاكمته أمراً لا مناص منه؟ وهل تتوفر الظروف لإنجاح هذه المحاكمة؟

---

١ - النوتي لوبر مرجع سبق ذكره ص: ١٨٤

واقع الأمر يوضح وجود عدة عوامل تقف حجر عثرة أمام نجاح المحاكمة. أولاً يمكن أن يكون المختطف قد تلقى ضمانات بحمايته من العقاب نظير إطلاق سراح الرهائن من غير إلحاق الأذى بهم.

إن الوعد بالعفو يشكل مسألة شائكة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بتوفر الثقة في حسن النوايا أو عدمها أثناء المفاوضات يرى عدد كبير من الخبراء بأن إبرام الاتفاقيات مع المختطفين تحت سيف الابتزاز والضغط والتهديد أمر غير ملزم، ويمكن أن يذكر في هذا الصدد تعهد الحكومة الأمريكية لمحتجز الرهائن أثناء المفاوضات بإسباغ الحماية عليه من الملاحقة القانونية مما حدا به على الاستسلام حيث ألقت الحكومة القبض عليه، فحينما يشكل العفو أحد أساليب التعامل مع المختطفين لضمان الإفراج عن الرهائن فإن الالتزام به أو عدمه في أعقاب استسلام المختطف بين إمكانية حدوث مشكلات تتعلق بتوفر المصداقية عند معالجة حالات اختطاف في المستقبل، وسيتم تناول هذه الأمور عند طرح مسألة الردع في سياق هذه الدراسة، إن مجرد اعتقال المجرم لا يعني استجوابه ومعاقبته حيث يمكن أن يظهر من الأسباب ما يؤدي إلى إيقاف التحقيق، وتحدث مثل هذه الأمور عندما يكشف الفحص النفسي بأن حالة المختطف النفسية لا تسمح باستدعائه أمام المحكمة، وهناك حالات كثيرة لجرائم ليست ذات صبغة سياسية حيث تعبر مثل هذه الحالات في كثير من الأحيان عن محاولات لجذب الانتباه من أفراد فشلوا في مواجهة مصاعب الحياة اليومية، ان هذا النوع من المجرمين لا يخضع عادة لإجراءات العدالة

الجنائية بل يحال إلى مصحات نفسية للعلاج، كما أن عدم توفر الأدلة يمكن أن يكون سبباً في إيقاف التحقيق، ولكن هذا الأمر بعيد الاحتمال خصوصاً في الحالات التي أمكن فيها محاصرة المجرمين وإلقاء القبض عليهم أثناء ارتكابهم للجريمة.

وهناك حالات تتطلب إثباتها البرهان الدامغ بأن الرهينة قد احتجزت على غير رغبتها الأمر الذي يمكن أن تشهد به الرهينة، وقد أشرنا في معرض هذه الدراسة في الفصل الثالث بأن الرهينة قد تتعاطف مع المختطف مثلما حدث في أزمة احتجاز الرهائن في استكهولم.

إن مصطلح استكهولم يشير إلى ما حدث في عام ١٩٧٣م في مدينة نورما لسترفن التي تحول فيها السطو على أحد المصارف إلى حصار احتجزت به عدة رهائن، وفي أثناء الحصار الذي دام لعدة أسابيع تطورت العلاقة العاطفية بين إحدى النساء من الرهائن والمجرم الذي قام بالسطو على المصرف، وبعد انتهاء الاحتجاز تم اعتقاله ومحاكمته حيث أودع السجن حيث كانت هذه المرأة تقوم بزيارته في السجن، ويستشف من هذا المثال بأن توطيد العلاقة بين المختطف والرهائن يمكن أن يترتب عليه عدم الادلاء بشهادة تدينه الأمر الذي لا يجعل الأدلة كافية لمحاكمة المتهم، وحتى في الحالات التي تدلي فيها الرهينة بشهادة ضد المختطف يمكن للدفاع استخدام أساليب تبين وجود تعاطف بين الضحية والمختطف مما يؤدي إلى شهادة متضاربة الأمر الذي يمكنه من دحض الاتهام باحتجاز

الـرهائن، وقـد شكلت هذه الـوسيلة استراتيجيـة الدفـاع في حادثـة اختـطاف ابن برنغمـان في نيويـورك حيث احتجـز رجـلان ابن أحـد الأثرياء وطالبا بمبالغ مالية طائلة، وهنا حاول محامي الدفاع أن يبرهن أمام المحكمة بأن ابن برنغمان كان يهيم حباً بإحدى المختطفـات وأن عملية الاختطاف كان يقصد بها الإبتزاز للحصـول على أمـوال، وقد أثمرت استراتيجيـة الدفـاع حيث برأت المحكمـة ساحـة المختطفـين وأدانتهم بتهمة الابتزاز، هناك أيضاً عوامل نفسيـة تحول دون وقـوف الرهينة شاهداً للاتهام في المحاكم، ويمكن أن تنطوي هذهالعوامل عـلى الخوف من انتقام المختـطف أو شركـائه في الجـريمة، وقـد يكون هـذا الخـوف حقيقة أو متـرسباً في أعمـاق الـلاشعـور كـما تلعب عـوامـل الارهاق النفسي الناجمة عن الحادث دوراً حـاسماً في سلوك الـرهينة في المحكمـة، كما قـد يلغي الخوف من الـظهور في وسـائـل الاعـلام أو الرغبة الدفينة في البقاء غير معـروف المكان دوراً في قـرار عدم الإدلاء بشهادة في المحكمة

وحتى في القضايا التي ينجح فيها الإدعاء في إدانة المختطف يمكن التقدم باسترحام فيها قبل إصدار الحكم، مما يخفف التهم الموجهة إلى المتهم، يتضح على ضـوء هذه الحقـائق أن عملية الاختـطاف لا تعتبر دائـماً جريمـة من المنظور القـانوني بكـل مـا ينص عليـه من عقـوبـات واضحة، ففي كثير من الأحيان يحاكم المتهمون بمقتضى جرائم أخرى مثل الابتزاز أو القتـل في حالـة قتل أحـد الرهـائن، وقد صـدرت في الولايات المتحدة قوانين صارمة تعتبر احتجـاز الرهـائن جريمـة يعاقب عليهـا بالسجن مـدى الحيـاة، ولكن لا تـزال تتـوفـر الامكـانـات في

التفاوض بشأنها لتحويلها إلى جرائم تنطوي على عقوبات أخف صرامة، وأخيراً يمكن القول بأنه بعد النطق بالحكم لا تزال تتوفر إمكانات العفو أو إطلاق سراح المتهم بالضمان الأمر الذي يترتب عليه إضعاف الأثر الردعي للحكم، ورغم أن إطلاق سراح المتهم بكفالة إجراء قانوني معترف به فإن الكثيرين من المسئولين عن حماية المجتمع من جريمة لاختطاف يعتقدون بأن إطلاق سراح المتهم قبل محاكمته يقلل من قيمة الردع القانونية التي يمكن أن تترتب على المحاكمة السريعة له، وهنا يتوفر مثال لتضارب الرؤى المختلفة لأهداف العدالة الجنائية، وتبرز عادة هذه التناقضات في أعقاب وقوع جرائم خطيرة مثل القتل واحتجاز الرهائن وأعمال الارهاب.

إضافة إلى إمكانات الإفراج عن المجرمين فهناك قضايا ذات صلة وثيقة بحالات سياسية دولية وهي تشتمل على تبادل المجرمين والطرد من البلاد وإطلاق سراح المجرمين في أعقاب أحداث وقعت، ومن هذه الحالات اعتقال مختطف الطائرة في قطر آخر وهنا يمكن للقطر الذي ارتكبت فيه جريمة الاختطاف أن يطالب بتسليم المجرم لمحاكمته، ولكن إذا ساور تلك الدولة التي اعتقل فيها المجرم الشك بأن مختطف الطائرة لن يلقى محاكمة عادلة لأسباب سياسية فمن الممكن رفض طلب التسليم للمحاكمة، وهنا يصبح هذا القطر مسئولاً عن محاكمة المختطف طبقاً للقواعد القانونية السائدة، ويطلق على هذا المبدأ القانوني الخيار بين تسليم المجرم أو محاكمته ولكن وضع هذه القاعدة موضع التطبيق تعترضه تعقيدات قانونية كثيرة،

ففي بعض الحالات التي لا توافق فيها الدول على تسليم المجرم لا تبدي الرغبة في محاكمته، وقد يرجع هذا الأمر إلى أسباب سياسية منها الرغبة في تجنب الإعلام أو الإساءة إلى نظام حليف، كذلك نجد أن محاكمة المختطف وإيداعه السجن يمكن أن يجعل منه محوراً لأنشطة إرهابية تتضمن احتجاز الرهائن أو اختطاف طائرات بهدف إطلاق سراحه، لهذا تلجأ عدة دول إلى اتخاذ قرار بالإبعاد وعدم تسليمه أو محاكمته درءاً للمشاكل.

وهناك حالات تم فيها الإبعاد في أعقاب محاكمة محتجزي الرهائن، كما حدث في عام ١٩٧٥م في هولندا في أعقاب محاكمة محتجزي الرهائن الأربعة[1]، ان تسليم المجرم لا يعني بالضرورة محاكمته في القطر الذي طالب بتسليمه حيث يواجه خيارين أحدهما اعتباره بطلاً أو إعدامه من غير محاكمة، وأخيراً يمكن القول بأنه بافتراض محاكمة المتهم وإدانته والزج به في السجن فيمكن أن يطلق سراحه نظير الافراج عن رهائن في حادثة اختطاف مستقبلية، والملاحظ أنه بمجرد اعتقال أحد الإرهابيين والزج به في السجن تنطلق سلسلة من ردود الفعل تجعل إدانة المختطف أرضاً خصبة لحادثة اختطاف رهينة أخرى.

إن إذعان السلطات بإصدار قرار يقضي بإطلاق سراح السجناء أثناء المفاوضات أمر تشوبه التعقيدات ذات الصلة بين التوازن في

---

١ ـ ديفيد قودفري، تقرير عن الجلسة الرابعة في كتاب احتجاز الرهائن، مرجع سبق ذكره ص؛ ١٧٩

الرغبة في انقاذ حياة الرهائن والردع للحيلولة دون تكرر هذه الحوادث مستقبلاً.

وحقيقة الأمر أنه بينما تشكل المفاوضات إطاراً يتم من خلاله اتخاذ القرار فإن المجتمع الدولي قد أضحى ينتابه القلق من عدم جدوى إطلاق سراح المجرمين الذين سيعاودون الكرّة مرة أخرى بممارسة الارهاب، طبقاً لاسْتراتيجيتهم.

إن التحول من استراتيجية المفاوضات إلى الهجوم يمكن أن يكون نتيجة لهذه المشكلة المعقدة، وترتبط استراتيجية الردع ارتباطاً وثيقاً بهذه المسألة التي سيتم تناولها في معرض هذه الدراسة.

استراتيجية الردع الوقائية :

تتركز استراتيجية الردع التقليدية على جعل ارتكاب هذا النوع من الجرائم باهظ الثمن بحيث يمكن أن يردع كل من تسول له نفسه ارتكاب هذا النمط من الجرائم، ولهذا تنطوي معظم قوانين العقوبات على أحكام بالسجن المؤبد للمختطفين، إن ضمان فعالية هذه الاستراتيجية هو نجاح الدولة بمحاكمة المختطفين، وقد أوضحنا مسبقاً إمكانية القيام بهذه المحاكمات بعد اعتقال المختطف ولكن ليس من المؤكد بأن نجاح المحاكمات هو أفضل السبل للردع من تكرار هذه الجرائم مستقبلاً، فقد اتضح من تجارب الماضي بأن الزج بالمجرمين في غياهب السجون يمكن أن يدفع آخرين للقيام باختطاف رهائن لضمان إطلاق سراح زملائهم، ورغم هذه المحاذير فهناك

احتمال أن تنخفض هذه الجرائم إذا تضاعفت احتمالات وقوع المختطفين تحت طائلة القانون وتعريضهم لعقوبات صارمة، ففي أعقاب إبرام كوبا لاتفاق إعادة مختطفي الطائرات إلى الولايات المتحدة في عام ١٩٦٩م انحسر عدد الطائرات المختطفة إلى كوبا، ويمكن أن يعتبر هذا دليلاً دامغاً للأثر الناجم عن الردع الذي يرتكز على الاحتمال المتزايد بالإدانة والزج في السجون، إن هذه الحالة الخاصة تعكس مدخلاً لهذه القضية الشاملة ينطلق من اتباع سياسة خارجية فعالة.

ولكن هذا الأمر يختلف على الصعيد الدولي إذا لم تعقد اتفاقات ترتكز على تعاون دقيق في مثل هذه الأمور كما سنبين في معرض هذه الدراسة عند مناقشة قضية تبادل المجرمين والدول التي تسمح لهم باللجوء إليها.

إن التحول من استراتيجية المفاوضات إلى الهجوم يمكن أن يكون رادعاً للمجرم، ولكن اختيار هذه الإستراتيجية أمر سوف تحدده التجارب المستقبلية.

هناك مداخل أخرى تتناول وسائل الردع لا تنطلق من صرامة العقوبة إنما تعتمد على تشديد الحراسة على الأهداف التي يتوقع قيام الارهابيين بمهاجمتها الأمر الذي يقلل من إمكانية نجاح خططهم وقد ترتب على سبيل المثال من إدخال الفحص على المسافرين في مطارات الولايات المتحدة عام ١٩٧٣م انخفاض حوادث اختطاف

الطائرات، ولكن تحول بعض العراقيل دون تطبيق هذه التقنية المتقدمة في جميع الظروف، إن استخدام الفحص الإشعاعي لا يمنع المختطفين من احتجاز الطائرات الصغيرة أو القطارات، كما أن تشديد حماية الدبلوماسيين لا يمكن أن يسبغ الحماية على رجال الأعمال وموظفي الحكومة الأمر الذي يبين أن الحلول المطروحة لا يمكن أن تكون شاملة.[1]

يحدد الإطار الذي وقعت فيه جريمة الاختطاف استراتيجية الردع التي يمكن أن يتخذها المسئولون، ويتضح هذا الأمر عندما يضع المرء في حسبانه توفر الثقة أو الشك كعنصر هام أثناء إجراء المفاوضات مع الخاطفين، تعرضنا مسبقاً لحقيقة إمكانية منح صانعي القرار للخاطفين وعداً بالعفو أثناء المفاوضات بهدف الإسراع بوضع نهاية لمحنة الاختطاف، ولكن لا يوجد ما يلزم المسئولين بالإيفاء بالعهد الذي قطعوه بإسباغ العفو عن المجرم الذي يمكن أن يوضع رهن الاعتقال ويحاكم، وهنا يبرز سؤال هام عن ماهية الآثار المترتبة على عدم الوفاء بالعهد وفقدان الثقة الذي يمكن أن يسود عند التفاوض معهم في حوادث مستقبلية، إن توفر عنصر الثقة والمصداقية في المفاوضات يمكن أن يكون عنصراً إيجابياً في أي مفاوضات مستقبلية من جهة، ومن الجهة الأخرى يمكن أن يؤدي فقدان الثقة في المفاوضات إلى دفع المختطفين لعدم ارتكاب مثل هذه الجرائم في المستقبل لأن الاتفاقات التي تعقد معهم لا يمكن الالتزام بها، ان عدم

١ انظر: رونالد قريسن، أبعاد الأعمال الإرهابية، مركز دراسات الجريمة المقارنة، مونتريال ١٩٧٧م.

الالتزام بهذه الاتفاقات يمكن أن تترتب عليه ردود فعل انتقامية عند احتجاز الرهائن في المستقبل، وقد تناولت منظمة الشرطة الدولية هذه المسألة في إحدى ندواتها عام ١٩٧٥م، وقد توصلت هذه المداولات إلى التمييز بين نمطين من العهود، فهناك التعهد الذي يقطعه رجال الشرطة للمجرمين والعهد الذي تقطعه الحكومة للإرهابيين الذين تكمن وراء جرائمهم دوافع إيديولوجية أن مثل هذا العهد يجب الابقاء به بينما لا يوجد ما يلزم الشرطة فيما تعهدت به، يعكس هذا التوجه مسألة توفير الثقة والحاجة الملحة لها في الإطار السياسي الذي يحتم على الحكومة التفاوض مع إرهابيين يلتزمون بإيديولوجية معينة، وفي المقابل يؤكد القائمون على مكافحة الارهاب في السجون دوماً عدم الالتزام بأية اتفاقات تبرم مع المجرم، في ظل ظروف التهديد والضغوط النفسية، إن الاختلاف بين الحالات السياسية وغيرها يمكن أن يعكس تباين وجهات النظر في فعالية استراتيجية الردع في الحالتين، ففي السياق السياسي يمكن النظر إلى حالات الاختطاف بأنها جزء من حروب تدار بالوكالة وان النتائج الناجمة عن نموذج الحرب على استراتيجية الردع هامة جداً، ويسود إجماع عام بين الخبراء في هذا الصدد بأن استراتيجية الردع عديمة الجدوى في حالة الحرب لأن المجرمين ذوي الدوافع الإيديولوجية يمكن أن يضحوا بحياتهم من أجل قضيتهم، ويعكس هذا المثال أهمية الإطار الذي تحدث فيه الجريمة لأنه يمكن من تحديد أجدى الوسائل لمواجهة المشكلة.

مسائل قانونية أخرى :

كما ذكرنا سلفاً في الفصل الأول من هذه الدراسة فهناك نتائج بعيدة الأثر يمكن أن تترتب على حادثة معينة، وقد استخدم في هذا الصدد مصطلح الآثار الاجتماعية ليشمل هذا النوع من الجرائم والنتائج المترتبة عليه الأمر الذي أدى إلى تطوير قوانين ومعاهدات جديدة لمواجهة الارهاب كما عبر عن ذلك مساعد وزير العدل في ألمانيا الاتحادية[1] إن وصف هذا المسئول الألماني لتطور قوانين مكافحة الإرهاب في ألمانيا ينطبق على معظم الدول في غرب أوربا وأمريكا الشمالية، فقد أدى تصاعد موجة جرائم الخطف والاحتجاز في عقد الستينات والسبعينات إلى صياغة قوانين جديدة تحدد طبيعة هذه الجرائم وتضع العقوبات الصارمة لمواجهتها، فلقد قامت السلطات الألمانية بوضع القانون (٢٣٩ أ) (٢٣٩ ب) المتعلق بالابتزاز واحتجاز الرهائن في عام ١٩٧١م، كما تم إضافة المواد ٢٤٣، ٢٤٦ إلى قانون العقوبات الفرنسي الذي اشتمل على الجرائم الجديدة المتعلقة بالاحتجاز والاختطاف كما عدلت المادة ٤٦٢ لتشمل محاولة اختطاف الطائرة كرد فعل لاختطاف طائرة جاثمة في المطار[1]، وقبل ذلك كانت عملية اختطاف الطائرات تقع أثناء الطيران، كما أضيفت المادة (٤٦٢ أ) في عام ١٩٧٥م في القانون الفرنسي استجابة للتقارير الكاذبة عن الاختطاف حيث انطوت على توقيع عقوبة تتراوح بين عام إلى خمسة أعوام من السجن وغرامة تتراوح بين ٢٠٠٠ إلى

١ انظر؛ رونالد قريسن وآخرين، الإرهاب والعدالة الجنائية ماسوسنتس ١٩٧٨م.

٤٠,٠٠٠ فرنك فرنسي[١] كما تم تعديل القانون الجنائي في بلجيكا خصوصاً التشريعات التي تتعلق بالملاحة الجوية[٢] واتفاقات تبادل المجرمين، كما تضاعفت العقوبات المترتبة على أعمال تدمير الطائرات وأضيفت عام ١٩٧٥م مواد جديدة تتعلق بجريمة احتجاز الرهائن[٣]

تعكس هذه الأمثلة مدى التغييرات التي لحقت بالقانون الجنائي على المستوى الوطني التي بدأت في مطلع الستينات، وينطبق هذا الأمر على معظم القوانين والمواثيق الدولية التي استحدثت مثل ميثاق طوكيو لعام ١٩٦٣م وميثاق الهند في عام ١٩٧٠م وميثاق مونتريال ١٩٧٠م المتعلق بمكافحة الاعتداء على سلامة الطيران وحماية الدبلوماسيين مما يعكس الاهتمام بمكافحة الإرهاب.

يتضح من الدراسة وجود عدد من المسائل القانونية التي ترتبط بنتائج حوادث الاختطاف والاجراءات القانونية ومن أهم المسائل القانونية في هذا الصدد إمكانية تخفيف العقوبة في حالة موافقة المختطف على إطلاق سراح الرهائن، فكثير من قوانين العقوبات تمنح هذا الحق حيث يحدد بعضها مدة محددة، يتم خلالها إطلاق سراح الرهينة، ففي بلجيكا على سبيل المثال ينص القانون على

---

١ - للمزيد من المعلومات عن الوقاية أنظر كتاب قريسن، الفصل الثاني.

٢ - اريك برون، الارهاب والعدالة الجنائية في ألمانيا الفيدارلية في كتاب قريسن مصدر سبق ذكره ص: ٩٤

٣ - جاك لاند، حوادث الاختطاف والتشريع، فرنسا في العدالة الجنائية والارهاب، مصدر سبق ذكره ص؛ ٦٩

تخفيض عقوبة احتجاز الرهينة من السجن المؤبد إلى خمسة عشر عاماً إذا تم إخلاء سبيل الرهائن خلال خمسة أيام[1] ويهدف هذا القانون إلى تشجيع المختطف لتسليم نفسه للشرطة وفي مثل هذه الحالات يجب على المسئولين أن يضعوا في حسبانهم بأن مثل هذه العقوبات يمكن أن تكون ذات جدوى في محيط معين يعلم فيه المجرم بالنتائج المترتبة على فعله، كما يصبح الاختطاف في مثل هذه الأحوال غير ذي صبغة إيديولوجية وتنطبق هذه المعايير بصورة مباشرة على المجرمين المحترفين الذين يهدفون من اختطاف الرهائن ابتزاز الأموال، أما المجرمون الذين يعانون من انفصام الشخصية وأولئك الذين تكمن دوافع سياسية وراء احتجازهم للرهائن فلا يمكن اقناعهم بهذه الوسائل.

أثرت الأبعاد الدولية لحوادث الاختطاف الأخيرة التي تم فيها احتجاز دبلوماسيين على التشريعات القانونية وقد أصدرت الحكومة الفرنسية قانوناً يعالج الجرائم التي ترتكب ضد سفاراتها[1]

وقد برزت في هذا السياق مسألة قانونية تتعلق بالحالات التي تقتل فيها الرهينة أو المختطف إما بواسطة تصويب القناصة الدقيق أو من خلال الهجوم لتحرير الرهائن.

وقد ذكر مدير دائرة الشرطة السابق في واشنطن بأنه لا تتوفر

---

١ - بازن وستلر: الرماية والتشريع والبحوث المتعلقة بالارهاب في بلجيكا، كتاب الارهاب والعدالة الجنائية، مصدر سبق ذكره ص: ٥٥.

حماية مطلقة للشرطة تخلي سبيلهم من المسئولية الجنائية مما يعطي أهل الضحية الحق في اللجوء للقضاء ورفع دعوى ضد الشرطة بتهمة الحاق الأذى بالضحية أثناء الحادث[1]

مما يوجب على المحاكم أن تأخذ في اعتبارها المسئوليات المتضاربة لمتخذي القرار خصوصاً فيما يتعلق بالصراع التقليدي الذي يدور حول بذل الجهود لإنقاذ حياة الرهائن في مواجهة مدرسة الردع[2]، ويمثل الصراع بين المدرستين أحد الإشكالات التي تواجه صانعي القرار، ولمواجهة هذه المعضلة فلقد أمكن تدريب وإحاطة المسئولين بالنتائج المترتبة على قراراتهم.
وبأن عليهم اتخاذ القرار بعد دراسة متأنية لجميع الخيارات، وحقيقة الأمر تتطلب مثل هذه المواقف إرشادات واضحة تحدد مسئوليات جميع الأطراف المعنية

ولكن يترتب على غياب هذه اللوائح زيادة الضغوط النفسية على المسئولين مما يجعل اتخاذ القرار أمراً جد عسير، إن الممعن للنظر في القواعد القانونية لا يجد ما ينص على تحميل صانعي القرار مسئولية ما يقع من أضرار على الرهائن، ويرى بعض الخبراء ضرورة توفر مثل هذه القواعد للإسراع بحل الأزمة ولكن في الجهة الأخرى يمكن

---

١ ـ لانقو حوادث الاختطاف، مصدر سبق ذكره ص: ٦٨

٢ قروف: الارهاب وعمليات العدالة الجنائية. مصدر سبق ذكره. ص: ١٠٠

القول بأن إسباغ الحماية المطلقة على المسئولين يمكن أن يترتب عليه اتخاذ قرارات غير متأنية فيما يتعلق بالهجوم في الوقت الذي تبدو فيه الحاجة ماسة لمزيد من المفاوضات للوصول إلى أفضل الخيارات في مثل هذه المواقف الصعبة إضافة إلى ما ذكر تبرز في هذا المجال مشكلة قانونية ثانية يجب أخذها في الاعتبار وهي قضية السماح للمجرم بحرية العبور إلى قطر آخر نظير إطلاقه لسراح الرهائن، إن السماح لمحتجز الرهائن بالذهاب إلى قطر آخر يتعارض كلية مع قانون العقوبات مما يتطلب موافقة أحد كبار المسئولين الذي قد لا يوافق على هذا الأمر بمقتضى القواعد القانونية، ويعكس هذا الأمر صورة أخرى للصراع بين المنظور القانوني وما تحتمه إدارة الأزمة من تنازلات للمجرمين، رغم تعارضه مع الاجراءات الجنائية، ويرى البعض أن الإذعان لمطالب المجرمين وإطلاق سراحهم سيترتب عليه إضعاف هيبة القانون حيث يصبح احتجاز الرهائن أداة مغرية لضمان إطلاق سراح السجناء قبل قضاء مدة العقوبة المنصوص عليها في القانون، إن المطلوب في هذا الصدد القيام بدراسة تحليلية للعلاقة بين أنماط التنازلات والقواعد التي تحكمها.

تشكل عملية تبادل المجرمين إحدى المشكلات العويصة التي تبرز في الحوادث الدولية للاختطاف حيث يمكن من منظور القانون تبادل المجرمين وتقديمهم للمحاكمة، ولكن كما أشرنا سالفاً لا يلتزم الكثير من الدول بهذا المبدأ، وتلجأ بعض الدول في رفضها لتسليم المجرمين الى القواعد القانونية التي تمنع تسليم المجرمين الذين ارتكبوا جرائم ذات صبغة سياسية إذا توفرت أدلة بأن المتهم سوف لن توفر له

ظـروف محاكمـة عادلـة في القطر الـذي يطالب بتسليمـه، ولا يقـدم هؤلاء المجرمون للمحاكمة إلّا في حالات نادرة لأن معظم هذه الدول تتعاطف مع توجهات هؤلاء المجرمين السياسية إضـافة إلى ذلـك فإن حقوق اللجوء السياسي تتيح فرصاً للتدريب للقيام بعمليات مماثلة في المستقبل.

وكاستجابة لغياب التعاون الدولي فيما يتعلق بتبادل المجرمين فقد أعـاد المجلس الأوربي في عام ١٩٧٧م النـظر في القـواعـد التي تحـدد الجـرائم السياسيـة بحيث لا تشتمـل عـلى الأعمـال الإرهـابيـة مثـل الاختطاف واحتجاز الـرهائن والاغتيـالات الأمر الـذي يترتب عليـه تحديد طبيعة الجريمـة السياسيـة وحصرهـا في أضيق الحدود، وحقيقـة الأمر تواجه القوانين المتعلقة بحـوادث الاختطاف بعض الاشكـالات اذ تستثنى في القاعدة الأصليـة للقانـون تسليم المجرمـين الذين تكمن دوافع سياسيـة وراء جريمتهم الأمـر الذي يتنـاقض مع تحـديد جـريمة الارهـاب الذي أشـرنا إليـه سابقـاً لأن معظمهـا ينطوي عـلى دوافـع سياسية مما يضعف الأساس القانوني لهذه القاعدة.

أما المسألـة القانـونية الأخيـرة التي يجب أخذهـا في الاعتبار فهي قضية تعويضات ضحايا الإرهاب التي لا تجد الاهتمام الكافي وأحياناً الإغفال التام في أعقـاب إنهاء حادث الاختـطاف، وقد قـامت بعض الـدول بحصر الأموال لتعـويض ضحايـا الارهـاب[1] مثـل هـولنـدا

١ - موريس جوليان. تقرير الجلسة الرابعة في كتاب احتجاز الرهائن. مصـدر سبق ذكره ص؛ ٢٢٩

وإسرائيل والسويد والنرويج والمملكة المتحدة، وتتفاوت هذه الدول في تقدير تعويضات الضحايا إذ لا توجد قاعدة ثابتة على المستويين الوطني والدولي توضح الأسس التي يجب أن تتركز عليها تعويضات الضحايا أو عائلاتهم، ان تقنين مصالح ضحايا الارهاب وتعويضهم عما لحق بهم من أذى يمكن أن يعود على الحكومات بفوائد كثيرة أهمها، إعادة الثقة في فعالية الحكومة وجديتها في المحافظة على حقوق المواطنين.

يمكن اعتبار الرهينة ضحية ثانوية في إطار الصراع بين محتجز الرهائن والحكومة حيث تركز النظم القانونية على هذين الخصمين الأمر الذي ينجم عنه في خضم هذا الصراع إغفال مشكلة الرهينة وإسقاطها وقد أشرنا في صلب هذه الدراسة بأن حاجات الرهائن وأهليهم تتعارض في كثير من الأحيان مع المنطوق القانوني الذي ينص على محاكمة المجرم وتطوير استراتيجية الردع، إن تضمين القوانين ما ينص على تعويض ضحايا الارهاب يمكن أن يشكل خطوة إيجابية لتحقيق التوازن بين المصالح المتضاربة ولكن يجب الأخذ في الاعتبار بأن وضع مشاريع تسوية التعويضات موضع التنفيذ ينطوي على بعض المشكلات التي تتعلق بتحديد من الذي يتلقى التعويضات، وحجمها، ونوعها، والقوانين التي تحكمها، ويحتمل أن تصبح الاجراءات البيروقراطية من أكثر المعوقات التي تواجه الضحايا فيما يتعلق بأحقيتهم للتعويض، وإذا تحققت مثل هذه التوقعات فستصبح الاجراءات البيروقراطية عبئاً يضاعف من الضغوط النفسية على ضحايا الارهاب الذين واجهوا أهوال الاحتجاز سابقاً.

المسائل المالية :

تبرز في أعقاب إنهاء الاختطاف مشكلتان رئيسيتان تتعلقان بدفع الفدية وتكاليف الأضرار التي نجمت عن الحادث.

أما فيما يتعلق بمسألة الفدية المالية فهناك احتمال نشوب صراع بين وجهات النظر المختلفة، فلقد أمكن دفع مبالغ ضخمة للمختطفين من قبل شركات أمريكية لتأمين إطلاق سراح موظفين تم احتجازهم خصوصاً في أمريكا اللاتينية التي تعج بالحركات السرية، كما تطورت ظاهرة الخطف من أجل ابتزاز الأموال في إيطاليا وأصبحت من الأنشطة المنتشرة بين عتاة المجرمين، وهناك مدرسة يتبناها بعض المسئولين ترى أن دفع الفدية يشجع القيام بمثل هذه الأعمال في المستقبل، وتنطبق هذه الحجة على كلا النمطين في الاختطاف اللذين يهدفان إلى الإبتزاز لأغراض خاصة أو إرهابية، وتوضح التجارب أن استراتيجية الارهابيين تهدف في معظم الأحوال إلى المطالبة بفدية كبيرة من المال بهدف تمويل العمليات المستقبلية التي ربما تشمل احتجاز رهائن أو لا تشملهم الأمر الذي حدا بحكومات كثيرة إلى إصدار التشريعات التي تمنع دفع الفدية من ناحية المبدأ، ولكن عند النظر إلى ملابسات تطبيق هذه القاعدة نجد أن الشركات وأقارب المختطفين لا يتقيدون بهذه القواعد ويتخذون شتى الأساليب اللازمة لتأمين إطلاق سراح الرهائن في الوقت الذي ينصب فيه جل اهتمام الدولة بفكرة الردع، ولذا تبادر هذه الجماعات بدفع الفدية، ويلجأ المسئولون في مثل هذه الحالات إلى تسجيل أرقام الأوراق المالية

المتسلسلة مما يسهل تقصي آثار المختطفين بعد الحادثة، ولكن يواجه مثل هذا الأسلوب بعض المشكلات إذ لا يتوفر أولاً الوقت الكافي لتسجيل أرقام الأوراق المالية خصوصاً إذا كانت ذات أحجام كبيرة، وثانياً يعني التدوين المسبق للأموال وإيداعها في المصارف لاستخدامها لدفع الدية تخفيض السيولة المصرفية مما يتعارض مع قواعد تنظيم النقد الدولية[1]، وحسب ما يرى تود فراي فإن المصارف الكندية تميل إلى عدم تشجيع إيداع مبالغ كبيرة الحجم من خلال المؤسسات التي تتوقع قيام الإرهابيين بابتزازها لأن مثل هذه الوسائل تؤدي إلى تخفيض السيولة المالية، ومن هذا يتضح المصاعب التي تواجه خبراء مكافحة الإرهاب، إن اختطاف الطائرة يحتم على الدوائر المختصة أن تأخذ في حسبانها تكاليف تغيير مسارها، وكذلك حجم الأضرار التي تقع على الطائرة، ففي عام ١٩٧٠م على سبيل المثال فجر الفلسطينيون ثلاث طائرات جامبو في أعقاب عدة عمليات اختطاف وقد ترتب على هذا الأمر تكاليف باهظة، وهنا يتبادر للذهن سؤال عمّن يتولى تعويض هذه الأضرار المادية؟ هل هي شركة الطيران أم شركات التأمين أم الحكومة التي تتبع لها الشركة، أم الجهة التي هبطت الطائرة في مطارها؟ وقد قامت الحكومة الأمريكية والكندية باتخاذ الوسائل الملائمة لمواجهة هذه المواقف من خلال السماح للشركات بإضافة ما يوازي ثمانية دولارات على قيمة التذكرة (١٩٧٦م) لتغطية الخسائر المترتبة على الأضرار التي يمكن أن تلحق

---

١ - نفس المصدر السابق.

بالطائرة، أما في ألمانيا الغربية فتتحمل الحكومة كافة المسئوليات ولا تتحمل شركات الطيران أي مسئولية ويعكس هذا التوجه المنطلقات المختلفة لمواجهة هذا النمط من المشكلات وتعتمد معالجة هذه الأمور على مكان وقوع الحادث وهل وقع في أوربا أم الولايات المتحدة؟

وعموماً تقتصر المداولات بين المسئولين عن مكافحة الإرهاب على المسائل المالية لأن اهتمام المسئولين في مثل هذه الحالات يجب أن يتجه كلية لإنقاذ حياة الرهائن، ولكن يترتب على حوادث الاختطاف مسائل مالية شائكة تطرح أسئلة كثيرة ووجهات نظر متعددة عن الجهة التي يجب أن تتحمل تكاليف الوقاية ومكافحة الإرهاب.

إن حقيقة وجود عدد من المؤسسات القانونية الدولية التي يمكن أن تجد نفسها مسئولة عن إيجاد حل لحادثة اختطاف دولية يتطلب توفر سياسات واضحة المعالم، وكذلك وجود برامج تتعلق بتكاليف مكافحة الإرهاب وتقويم تكاليف ما يترتب على الحادثة في أعقاب الإنتهاء منها، كما يجب معالجة الصراعات التي يمكن أن تنشأ بين القطاع الخاص والقطاع العام والإدارات الحكومية المختلفة بصورة شاملة مما يمكن من التطبيق الفعلي لجميع جوانب الاختطاف.

المشكلات ذات الصلة بالمتابعة :

ستتناول الدراسة المسائل التي تهتم بتقويم ما جرى في أعقاب حادثة الاختطاف وكذلك تحليل عمليات التغذية العكسية ذات الاتصال بصياغة السياسة والتدريب وتطوير البحوث. إن من

الموضوعات الهامة في هذا المجال جمع البيانات وتبادل المعلومات والبحوث وإنشاء مركز للمعلومات والتجارب التي يمكن أن يسترشد بها في السياسات وبرامج التدريب، بهدف التركيز على هذه العناصر للوصول إلى تعميمات وإيجاد قاسم مشترك بين مختلف أشكال وأنماط الحوادث التي تواجه المسئولين في مضمار التطبيق، وبينما يعبر بعض الخبراء عن ترددهم في قبول التعميمات بدعوى أن التحليل النهائي لكل حالة يشكل أمراً فريداً في نمطه ومن ثم يجب التعامل معه على أسس مختلفة ولكن هناك إجماعاً بأنه يجب أن تتوفر درجة من الإتفاق تحيل التقويم فيما يتعلق بالمتابعة أمراً مستمراً، ويمكن أن تتغير القوانين والسياسات لتواكب جميع المستجدات، كما على الخبراء أن يقدموا النصح والمشورة في هذا الصدد لأنها تشكل السبيل الوحيد لضمان فعالية عمليات المتابعة التي سنتناولها تفصيلاً فيما يلي:

تقويم الاجـــــراءات :

أشار أحد كبار رجال الشرطة في واشنطن بأن فشل مكافحة الإرهاب يعزى في كثير من الأحوال إلى عدم استخلاص العبر والدروس من عمليات المواجهة مع الإرهابيين السابقة واعتبار كل حادثة فريدة في نوعها لكن التجارب تبين دوماً بأن على المختصين النظر إلى الأحداث بمرونة وانفتاح مما يمكنهم من مواجهة التحديات التي تواجه الشرطة، كما على الشرطة التطوير المستمر لأجهزتها لمواكبة التطورات الجديدة في عالم الجريمة[1]

---

١ - لبنارت جرار. احتجاز الرهائن، مصدر سبق ذكره ص: ١٧٠

إن المدخل العلمي لمواجهة هذه المهمات هو تقويم الاجراءات والتقنيات التي استخدمت أثناء حادثة الاختطاف، كذلك جمع كل المعلومات التي تعالج تفاصيل هذه الاجراءات وإلقاء الضوء على العوامل التي تؤثر في فعاليتها والمعوقات التي تحد من انطلاقها، وقد بين الباحث قريسن بأن المعلومات والبيانات التي في متناول الأيدي ضئيلة وعامة جداً كما أنها تعالج مسائل تنظيمية تتعلق في معظم الأحوال بطرح السؤال عن مزايا مركزية ولا مركزية الشرطة، ولا تتوفر إلّا معلومات ضئيلة عن كيفية استجابة الشرطة لحوادث معينة وكذلك تعالج المشكلات التي تواجهها هذه القوات أثناء العمليات وقد طرح قريسن فكرة القيام بإنشاء مركز معلومات لتوثيق التجارب المختلفة وأنماطها وردود فعل الشرطة والنتائج التي يمكن استخلاصها[1]، وفي هذه الحالات يمكن مراجعة تقارير الأفراد من خلال مجموعة مدربة تدريباً خاصاً ومن ثم نشرها للدوائر المختصة، إن أهم نتائج هذه الأبحاث هو تراكم المعارف المتعلقة بعمليات اتخاذ القرار أثناء وقوع الحوادث والآثار المترتبة على هذه القرارات ونتائجها، إن إمعان النظر في هذه التجارب يوفر لصانعي القرار فرصة إمكانية تحسين وتطوير السياسات التي سبق وضعها بما يشمل أولاً إدخال عناصر جديدة ترتكز على تقويم القرارات التي تم اتخاذها، ثانياً إلقاء الضوء على العناصر التي برهنت التجارب بأنها ذات آثار سلبية على اتخاذ القرار، إن وضع قائمة مفصلة بالأشياء التي

---

١ - جون قريسن، مصدر سبق ذكره ص: ٢٣٤

يجب أخذها في الاعتبار قبل وبعد وقوع الحادثة يمكن أن يصبح مرجعاً للتعامل مع حالات الاختطاف كما يمكن أن تصبح هذه القائمة لا غنى عنها في تجنب أنواع الأخطاء التي يتسم بها اتخاذ القرارات المتعجلة، كذلك يمكن أن تكون مثل هذه القائمة وسيلة جيدة تشتمل على كل التفاصيل الهامة للمتابعة المستقبلية، إن استخدام آلات التسجيل والتدوين للحوادث يساعد في التصنيف العلمي للقرارات التي اتخذت والاجراءات التي استخدمتها السلطات الأمر الذي يمكن أن يكون ذا فائدة كبيرة في هذه العمليات، فقيمة التسجيلات تبرز في إمكانية تقويم العملية من خلال إعادة تسلسل الأحداث كما يساعد التدوين الدقيق للأحداث أثناء العملية في معرفة البدائل خصوصاً عندما يتناوب المسئولون عن إدارة الأزمة العمل إذ يمكنهم معرفة القرارات السابقة، إن التسجيلات والمعلومات التي تم تدوينها يمكن أن تساهم مساهمة فعالة في إعداد التقرير النهائي للدوائر الحكومية أو للجان التحقيق البرلمانية وسجلات الشرطة للشهادة في المحاكم كما يمكن أن تكون مرجعاً هاماً للبحوث والدراسات.

يستخلص من هذه التجربة أن الإحاطة بالتفاصيل التي يجب أخذها في الاعتبار قبل وقوع حوادث الاختطاف يمكن أن تساهم مساهمة فعالة في وضع خطط الطوارىء التي أشارت إليها هذه الدراسة في الفصل الرابع.

جمع البيانات :

ما هي أنواع التفاصيل التي يجب تصنيفها أثناء الحادثة وماهي الأسئلة التي يجب طرحها في أعقاب الحادث؟ إن وجود قائمة تشمل

المسائل الهامة التي يجب أن يوليها صانعو القرار اهتمامهم أمر جدير بالدراسة، وقد تشمل هذه القائمة في أسبقيتها على بذل أقصى الجهود للحفاظ على حياة الرهائن والجمهور والشرطة وموظفي الحكومة، واعتقال المختطف واستعادة الممتلكات العامة وحمايتها، كما يمكن أن تنطوي هذه القائمة على سبيل المثال على الخطط والتكتيكات التي استخدمت في إدارة الأزمة مثل رفض المفاوضات وعزل المختطفين وحصارهم ومطالبتهم بالإستسلام (ويمكن تطبيق هذا النمط حين يصبح السجن مسرحاً للاختطاف) وكذلك المبادرة بالمفاوضات أو الهجوم، كذلك يمكن أن يكون إعداد قائمة أخرى أثناء المفاوضات هامة جداً ويمكن أن تشتمل على الطعام والشراب والامدادات الطبية والنقود وتبادل الرهائن والتغطية الاعلامية، أما الأسئلة التي يجب أن تطرح في أعقاب العملية فتشتمل على مدى خطورة العملية على الموظفين والرهائن والمارة وكيف كان الجمهور ينظر إلى قرارات وتصرفات المسئولين عن إدارة الأزمة؟ إن مثل هذه الأسئلة تعكس التنظيم الشامل لجميع جوانب الأزمة كما يمكن أن تسهم في التنسيق بين مختلف الجهات التي تعالج قضايا احتجاز الرهائن من هذا المنطلق يمكن التأكيد بأن هذا المدخل يتطابق مع المنهج التنسيقي في تناول هذه المسألة كما أشرنا إلى ذلك في الجزء الأول من هذه الدراسة.

إن جمع البيانات الكافية يمكن من تطوير أنماط القرارات الواجب اتخاذها وكذلك أنماط النتائج التي يمكن استخلاصها من التجارب، الأمر الذي يمكن من تسليط الضوء على العلاقة الهامة بين صناعة القرار والنتائج التي يمكن استخلاصها.

وهنـاك سؤال آخر يمكن أيضـاً طرحـه ويتعلق بجمع المعلومـات عن آثار الإرهاق العصبي على المفاوضين والرهائن ومحتجزي الرهائن وصانعي القرارات، وهنا تبرز أهميـة التسجيلات والتقـارير الشفهيـة أثناء المقابلات والاتصالات التي يمكن أن تكون مصدراً للمعلومات، كـما يمكن مراقبـة الأشخاص المنـاط بهم إدارة الأزمة مثـل المفاوضـين ومديري الأزمة لمعرفـة مدى مقـدرة تحملهم للإرهـاق الجسماني أثنـاء الحادث، من الواضح أن إمكانية إجراء هذه المراقبة يجب ألاّ تتعارض مع المهام الموكلة بالمسئولين أثناء العملية.

إن جمع البيانات عن نماذج الأساليب التي يتخذها الخاطفون قبل إعدادهم للاختطاف وأثناء الاحتجاز وفي أعقابه أمر هام، فالـوسائـل التي يتخذها المختـطفون لتنفيـذ جرائمهم تشتمـل على مـراقبة أنمـاط سلوك الضحية التي يعتزمون احتجازها وأسلوب حياتها، كذلـك جمع المعلومـات عن المباني التي يعتـزمون الهجـوم عليها، والحصـول عـلى الأدوات الضرورية لتنفيذ الجريمـة مثل الأسلحـة والذخيـرة والأوراق الثبوتية والسيارات وتأجير الشقق أو أية أماكن لاستخدامهـا لاحتجاز الرهائن.

إن الاهتمـام بجمع البيـانات والمعلومـات مسألـة ذات شقين إذ يمكن أن يساعد أولاً في تطوير الأنماط المختلفة للجـريمة. ثـانياً يمكن من تحديد النتائج المترتبة على قرارات معينـة، أما فيـما يتعلق بالأنمـاط فإن (الملحق (أ)) المدرج في آخر هذه الدراسة يمكن أن يوضح أنـواع البيانات الهامة.

وقد بين العالم قريسن أهم النتائج المترتبة على اتخاذ القرار من خلال أمثلة تلقي الضوء على الموضوعات التي يجب أن تترتب على رفض مطالب الخاطفين أو الاستجابة فيما يتعلق بالسماح لهم بحرية المرور والاعفاء من العقوبة وكذلك النتائج التي يمكن استخلاصها من السياسات العامة التي تمنع دفع الفدية أو منح التنازلات السياسية للمختطفين[1]

إن هذه الموضوعات العامة لا يمكن تناولها إلاّ في جمع المعلومات وتحليلها.

تبادل المعلومات :

إن جمع البيانات لا يعني بالضرورة إمكانية تحليلها إذا لم تتوفر شروط معينة تتعلق بالتعاون مع الشرطة والحكومة ورجال الصناعة، ويتضح من تجارب الولايات المتحدة على سبيل المثال بأن أضعف حلقة في نظام جمع المعلومات تعزى إلى عدم وجود نسق اتصالي بين المتهمين بمعالجة ظاهرة الاختطاف، وقد ذكر قريسن بأن الأجهزة الرسمية تتعامل مع هذه الظاهرة كأنها جزر معزولة لا تربطها ببعضها البعض أية صلة

ويمكن أن ينطبق هذا القول على الدوائر الحكومية المختلفة أو الأمن الخاص في مواجهة قطاعات الأمن العام ومختلف شركات الطيران والدول المختلفة.

---

١ جون فريسن، مصدر سبق ذكره ٢٣٢

إن الانكفاء على الذات وتضارب المصالح يشكل عقبة كأداء أمام تدفق المعلومات، إن الضرورة تحتم جمع وتنسيق واستخدام البيانات المتعلقة بكل الحالات بصورة جماعية تنأى بنفسها عن القيام بعمليات فردية مستقلة عن بعضها البعض، وقد قدمت في هذا الصدد منظمة الشرطة الدولية نموذجاً جيداً للتنسيق على المستوى الدولي، ورغم عالمية هذه المنظمة فإن الحاجة ملحة للمركزية على المستوى الوطني كمرحلة أولى قبل المبادرة بتبادل المعلومات على المستوى الدولي فقد أثبتت التجارب بأن مثل هذه المكاتب المحلية يمكن أن تصبح الروافد التي تمكن هيئة الشرطة الدولية من القيام بوظائفها، وقد أثمر التعاون بين هذه الجهات في عام ١٩٧٠م إذ أمكن تصميم استبيان عن خطف الطائرات حيث قام المسئولون بإرساله إلى كل المكاتب الوطنية، ولم يقتصر الهدف من هذا الإستبيان على جمع المعلومات فقط بل إلى تطوير مركز للمعلومات يسهل التبادل على المستويات الثنائية والدولية، وقد اشتمل الإستبيان على الأشخاص، ونماذج تطبيقية لحالات تتعلق بالرهائن، وتقنيات ووسائل إخفاء الأسلحة، وقد أمكن في عام ١٩٧٠م في أعقاب الندوة الأولى التي عقدت لمعالجة قضايا الرهائن تصميم استبيان لحالات تتعلق بالرهائن وأرسل للدول الأعضاء في المنظمة في مطلع عام ١٩٧٦م[1] وقد استجابت أربع عشرة دولة الأمر الذي اعتبر في حينه بداية جيدة وقد انطوى الاستبيان على أربع عشرة قائمة تتعلق

١ - جاك ستيلد تعليقات شفهية في مداولات عن مكافحة الارهاب، ايطاليا ١٩٧٦م.

بكل ما يخص الرهائن، كما اشتمل على الحالات التي وقعت على المستوى المحلي ولم تشارك فيها عناصر خارجية ويحق لكل دولة الامتناع عن تقديم المعلومات المتعلقة بأشخاص معينين في الحالات السياسية، ولكن المعلومات الأخرى يمكن أن تكون مفيدة في مكافحة الإرهاب، وبينما يشعر البعض بأن الطبيعة الدولية لهذه العمليات بكل ما تحمل من أبعاد سياسية وقيود قانونية تحد من تبادل أنواع معينة من المعلومات مما يقلل من الفائدة العامة ولكن لا ريب بأن هذه المعلومات يمكن أن تساعد الخبراء في المتابعة وإعداد خطط الطوارىء لمواجهة هذا النمط من الجرائم.

أما فيما يتعلق بصناعة الطيارات فيتوفر مصدران أساسيان في الولايات المتحدة للبيانات والمعلومات ذات الصلة باختطاف الطائرات والتهديد بالقنابل مثل إدارة الطيران الاتحادية ونقابة الطيارين ومؤسسات مماثلة في الشرق الأوسط وأوربا، ويمكن تقسيم بيانات المنظمة الأمريكية إلى ثلاثة مجالات: البيانات المحلية، التوجه الداخلي، ملحق يحتوي على كافة جرائم الإرهاب الدولية.

أماالبيانات المحلية فتنطوي على قوائم تخص التهديدات المختلفة بتفجير القنابل أثناء الطيران والقنابل التي تم تفجيرها والمعلومات الكاذبة عن وجود مختطفين، أما فيما يتعلق بالملحق فيحتوي على معلومات غير مكتملة ويعزى هذا الأمر إلى صعوبة التدفق والتبادل الدولي للمعلومات، ورغم هذه المصاعب فهناك طرق يمكن استخدامها لجمع المعلومات من خلال إقامة اتصال مباشر مع

السلطات الأمر الذي يمكن من الحصول على معلومات موثوق بها.

هناك بعض المثالب التي تعوق تدفق المعلومات تتمثل في انسياقها عبر عدة قنوات مما يؤخر وصولها إلى بعد مضي فترة زمنية طويلة ويتم التعامل معها كأنها معلومات جديدة، وقد ذكر مدير أحد شركات الطيران في الولايات المتحدة مثالاً في هذا الصدد يتعلق بتبادل معلومات عن إمكانية استخدام الإرهابيين لصواريخ أرض جو ، وقد تسربت هذه المعلومات بعد عامين من اختفاء صاروخ عن الأنظار الأمر الذي ترتب عليه استنفار عام وحالة تأهب قصوى في جميع المطارات، ويتضح من هذا المثال أهمية تبادل المعلومات وانسياب تدفقها مع التغذية العكسية بكل المستجدات.

وعموماً يمكن القول بأن الحاجة ماسة في مجال المتابعة للتعاون الوثيق وتبادل المعلومات، ان تبادل المعلومات عن التجارب المتراكمة عبر الحدود المهنية والدولية يمكن أن يساهم في توحيد المعارف ويمكن المسئولين من الإلمام بشتى جوانب المشكلة، أما إذا كانت البيانات التي جمعت ناقصة بسبب الطرق المختلفة لإعداد التقارير فسيترتب على ذلك عدم جدوى التعاون الأمر الذي يبين أهمية نشر المعلومات الصحيحة وتبادلها على جميع المستويات المحلية والدولية

أثر البحوث على السياسات:

يتوفر للباحثين عدد من المناهج التي تتناول كيفية تحليل البيانات فالتركيز على عملية اتخاذ القرارات في حوادث معينة يمكن أن يكون

مفيداً في حالات كثيرة، لصانعي القرار أو يمكن أن يوفر مثل هذا التحليل نمطاً عاماً للقرارات التي يجب أن يتخذها المسئولون في حالات معينة، ان تحليل مثل هذه البيانات التي تركز على القرارات التي اتخذت في حالات مختلفة والنتائج التي نجمت عنها يمكن أن يكون مدخلاً مثمراً للتخطيط المستقبلي وإعداد خطط الطوارىء.

وهناك مدخل آخر يمكن من خلاله وضع خطط للطوارىء ويرتكز هذا المدخل على نماذج نظرية تبين الاعتماد المتبادل بين العناصر المشتركة للمشكلة الأمر الذي يمكن أن يساهم في إلقاء الضوء على أثر السياسات على قرارات محتجزي الرهائن.

وهناك مدخل آخر يبشر بنجاح عظيم خصوصاً فيما يتعلق بحاجات الضحايا، ويرتكز هذا المدخل على نظريات مستمدة من الدراسات النفسية للأفراد الذين يعانون من إجهاد خلال دورتهم الحياتية مثل حالات الولادة والزواج والطلاق والموت إضافة إلى إصابتهم بإرهاق نفسي حاد بسبب الحروق التي قد يتعرضون لها، ويمكن تطبيق هذا المدخل على بعض حالات الرهائن التي يؤثر الإرهاق فيها على الأطراف المعنية بالأزمة، إن استخدام هذه النظريات يساهم في تطوير الأساليب التي تمكن المسئولين من التعامل مع الإرهاق وحصر آثاره السلبية في أضيق نطاق مما يمكن من المحافظة على العلاقات مع الآخرين وجمع المعلومات وإعادة حفظ الأدوار الجديدة وقبول النقد بروح رياضية وأخيراً المقدرة على ضبط النفس

وعـدم القيام بـالهجوم في لحـظات اليأس، ويتضـح من البحـوث أن دراسـة مقدرة تحمـل الأفـراد لـلإجهـاد لا تعتمـد عـلى مبـادىء علم الأمـراض النفسية فحسب بـل تستمد من مـلاحـظة الأفـراد وكيفيـة تطويرهم لقدراتهم في التعامل مع الارهـاق، ويبدو أن هـذا المدخـل يمكن أن يفتـح آفاقـاً واسعة للبحث عن العنـاصر المكونـة للمفاوض الناجح أو حتى الرهينة ذات الشخصية المتزنة، إضافـة إلى ذلك يمكن أن يكون هذا المدخل العلمي مجـدياً في الإجـابة عـلى عدة تسـاؤلات هامة عن نتـائج صنـع القرار في ظـروف تتسم بالإرهـاق وخلاصـة القول أن إجراءات المتابعة الجيدة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالبرامج البحثية المفيدة التي يمكن تطبيقها في اتخاذ السياسات.

لقـد أمكن في هذه الـدراسة تسليط الضـوء عـلى بعض مصـادر المعلومات المتعلقة باختطاف الطائرات واحتجاز الرهـائن كما تـطرقت الدراسة لـطرق ومناهـج جمع البيـانات ومثـالبها، إن تـطبيق النماذج والتحليلات النظرية المستمدة من علم النفس في معـالجة أثـر الاجهاد على الرهائن يعكس بما لا يدع مجالاً للشك كيفية تطويع البحـوث في دراسة مشكلات احتجاز الرهائن، إن جدوى هـذه البحوث وتحليـل البيانات أضحيا لا غنى عنهما للباحثين وصانعي القرارات السيـاسية، كما أن دور تحليل البيـانات والبحـوث النظريـة يمكن أن يكون حـاسماً خصوصاً في أثناء حالات الاختطاف الأمر الـذي يمكن المسئولـين من القيـام بتعـديـلات وتغييـرات في مختلف الاتجـاهـات، وقـد أبـرزت الدراسة الحاجة الماسة للسيـاسات والخـطط التي تعد مسبقـاً لمواجهـة شتى الاحتمـالات أثناء إدارة الأزمـة، إن المتابعـة الـدقيقـة والتقـويم

الموضوعي والبحوث العلمية العميقة المستمدة من مختلف المجالات والتجارب يمكن أن تمكن القائمين على مكافحة الإرهاب من تطوير أساليبهم لمواجهة هذه الظاهرة التي تهدد أمن المجتمعات في عالمنا المضطرب.

الفصل الثامن

تحليل خلاصة نتائج البحث

يتضح للباحث عند قيامه بتحليل ظاهرة احتجاز الرهائن من جميع جوانبها بروز عدة قضايا تظهر في ثنايا البحث وتتخذ أشكالاً مختلفة، إضافة إلى ذلك فإنه رغم تقسيم تحليل ظاهرة احتجاز الرهائن إلى عدة مراحل كما انعكس ذلك فيما بين الفصل الرابع والسابع من هذه الدراسة، فقد ظهر في ثنايا البحث بعض الموضوعات التي تم طرحها في مرحلة معينة ولكنها تؤثر بشكل مباشر على المراحل المختلفة للتحليل السابق واللاحق، فقد تكررت الاشارة في الفصول الأربعة السابقة إلى عدة مسائل الأمر الذي جعل حصر هذه القضايا في فصل معين صعب التناول بسبب التداخل المستمر بين مختلف المسائل المطروحة، ولهذا فقد طرحت على سبيل المثال عدة قضايا تتعلق بالمفاوضات في كل فصل من الجزء الثاني من هذه الدراسة رغم أن الفصل السادس قد خصص كلية لبحث هذا الموضوع.

إن معظم القضايا التي انصب عليها محور اهتمام الدراسة من الفصل الرابع إلى الفصل السابع كانت تركز على الاجابة على السؤال المتعلق بكيفية السيطرة والوقاية من حوادث الارهاب وقد تكرر الحوار حول إيجابيات المفاوضات وسلبياتها وكيف يعزى اختلاف وجهات النظر في هذه المسائل إلى السياقات المختلفة التي تنظر مختلف

القطاعات من خلالها إلى قضية الارهاب، فهناك من ينظر إلى هذا النوع من الجرائم من منطلق قانوني وآخر يرى أسبقيات سياسية كما تلعب الاختلافات الوطنية دوراً كبيراً في تناول هذه الظاهرة، لهذا السبب يرى بعض الخبراء والمختصين بأن التعميمات التي يمكن أن تطلق في قضايا الاختطاف عديمة الجدوى ويمكن أن تترتب عليها بعض الأخطاء في التطبيق بينما يرى الآخرون أن النتائج المستخلصة من التعميمات يتحتم تطبيقها إذا ما أريد للتعاون الدولي والتنسيق بين المختصين النجاح. هناك أيضاً حقيقة أخرى تسترعي الانتباه عند القيام بمسح فصول هذه الدراسة هي عدم وجود مرجع شامل أو بحث عميق يتناول مشكلة الأنماط التي قمنا بمعالجتها في الجزء الأول من الفصل السابع، من الواضح بأن أي بحوث مثمرة عن الأنماط والقواسم المشتركة لظاهرة الاختطاف تعتمد أساساً على التدفق المستمر للمعلومات وتبادلها بين الجهات المختصة مما يمكن من تسليط الضوء على جوانبها المختلفة إن هذا شرط هام للإحاطة بالسياقات المختلفة ووجهات النظر فيما يتعلق بالقواسم المشتركة أو الاختلاف حولها، وستحاول الدراسة فيما يلي تفصيل هذه الاختلافات ومن ثم إلقاء الضوء على القواسم المشتركة والتمييز بين أنماط الاختطاف وأهم سماتها:

١ ـ اختطاف الطائرات:

يتميز اختطاف الطائرات بخصائص تختلف عن الحالات التي يتم فيها احتجاز الرهائن مما ينعكس في الآتي:

١ - الأعداد الضخمة للرهائن: من أهم الآثار المترتبة على هذا النمط من الاختطاف من منظور العمليات تركيز المسئولين جل اهتمامهم على عنصر الرهائن وسلوكهم وحاجاتهم مقارنة بالاختطاف العادي.

٢ - غموض دور قائد الطائرة وطاقمها: يضحى قائد الطائرة في أعقاب الاختطاف من الناحية الفنية رهينة ولكن يعهد إليه في كثير من الأحوال بمسئولية التفاوض مع المختطفين، ورغم أن قائد الطائرة ليس المفاوض المباشر لكنه يجد نفسه في وضع يحتم عليه اتخاذ قرارات حاسمة يمكن أن تؤثر على المفاوضات المستمرة أو حتى إمكانية إجراء المفاوضات. ينطوي اتخاذ القرارات تحت ظل هذه الظروف العصيبة على جدوى خيارات المسارات الملاحية، كمية الوقود المطلوبة للوصول إلى المطارات (الهبوط والحاجة للوقود. وغير ذلك) وبما أن قائد الطائرة وملاحيها يلمون بجميع المعلومات الفنية التي من المحتمل ألاّ يكون المختطف مدركاً لها مما يمكن من تهدئة روعه والتأكيد بنجاح مهمته (ويعتبر هذا من الوسائل الهامة في المفاوضات) أو تزويد المختطف بمعلومات غير صحيحة لكسب الزمن أو التهرب والتملص من بعض مطالبه

رغم وقوع مضيفي الطائرة من الناحية الفنية رهائن في أيدي الخاطفين لكن يتحتم عليهم بمقتضى وظيفتهم الاهتمام بشئون المسافرين الأمر الذي يوفر لهم حرية الحركة داخل

الطائرة أكثر من الرهائن الآخرين مما يجعلهم في حالة اتصال مستمر مع الخاطفين يمكن هذه الوضع المضيفات من اكتساب ثقة الخاطفين وهو أمر لا يتوفر لأي رهينة أخرى، ويمكن أن تصبح هذه العلاقة عاملاً فعالاً في تخفيف التوتر داخل الطائرة.

٣ ـ الاختطاف لا يعرض أرواح البشر فقط للأخطار، إذ يمكن القول بأنه إضافة للمخاطر المحدقة بالركاب فيمكن أن يتم تدمير الطائرة ذات التكاليف الباهظة الأمر الذي يجعل من شركات الطيران رهينة غير مباشرة في أيدي الخاطفين، وقد يترتب على هذه المخاطر بروز قضايا معقدة مثل تحديد الأطراف التي تقع عليها المسئولية الناجمة عن الاختطاف، ومطالبات شركات التأمين والسياسات الحكومية (مثل من يدفع تكاليف الاجراءات الوقائية) والمفاوضات.

٤ ـ وقوع مشكلات فنية يمكن أن تؤثر على المفاوضات، وينطوي هذا الأمر على مسائل متعددة مثل التصريح بالهبوط (فعادة ترفض بعض الدول التصريح بالهبوط في مطاراتها). الوقود، ويحتم أحياناً نفاذ الوقود للوصول للوجهة التي يحددها الخاطفون ضرورة تغيير مسار الطائرة: وخرط المسارات الملاحية (يطلب مختطف الطائرة في بعض الأحيان الطيران إلى أهداف بعيدة عن خطوط الطيران الأصلية)، إن جميع هذه العوامل يمكن أن تكون حاسمة أثناء المفاوضات.

٥ ـ اختطاف الطائرة يشكل عملية مأساوية مثيرة.

إن اختطاف الطائرة أمر أكثر إثارة من احتجاز الرهائن مما يجعل

للحدث صدى عالمياً تتناقله وكالات الأنباء، إن جذب الإنتباه في مثل هذه الحالات يشبع الدوافع الكامنة في نفوس المختطفين الباحثين عن الشهرة، إضافة إلى ذلك تبرز في أعقاب الاختطاف ما يمكن أن يطلق عليه أنماط مقلدة للاختطاف، وتتأثر هذه الجماعات بعدوى ما تنشره وكالات الأنباء مما يصيبها بحمى التقليد، إن الآثار المترتبة على هذا السلوك تنعكس على صانعي القرارات وواضعي خطط الطوارىء.

يمكن أن يستخلص مما سبق ذكره أهمية تركيز المسئولين الذين يعهد إليهم بوضع خطط الطوارىء على تدريب الموظفين الذين يقومون بهذه المهمات الصعبة (على سبيل المثال قائد الطائرة والملاحين والمضيفات والمسئولين عن أبراج الاتصال وموظفي وزارة المواصلات) على الدور الذي يمكن أن يلعبوه في حالات اختطاف الطائرة.

٢ - اختلاف التجارب الوطنية والعالمية فيما يتعلق بالاختطاف :

يترتب على اختلاف التجارب التي تمر بها مختلف الدول تنوع الأساليب التي يتم من خلالها معالجة قضايا الاختطاف، وقد ينجم عن هذا الاختلاف بروز بعض المشكلات التي يمكن اجمالها في الآتي:

١ - اختلاف أنماط العلاقات بين شركات الطيران والحكومات في أمريكا الشمالية وأوربا. تتبع شركات الطيران في كندا والولايات المتحدة في معظم الأحوال للقطاع (العام) الخاص، أما في أوربا فيملكها القطاع العام. يترتب على اختلاف نمط

الملكية قيام الشركات في أمريكا بدفع الفدية التي يطالب بها الخاطفون والالتزام بتحمل كافة نفقات الأضرار التي لحقت بالطائرة وكذلك تكاليف الاجراءات الوقائية من حوادث الاختطاف بينما تتحمل الحكومات الأوربية هذه التكاليف، يؤدي اختلاف أنماط الملكية لظهور بعض المشكلات ذات الصلة بالتعويضات حيث يحتدم الصراع في الولايات المتحدة بين الحكومة وشركات الطيران الأمر الذي يعرقل التنسيق والتعاون بين هذه الجهات، ويختلف الأمر في أوربا خصوصاً في ألمانيا الإتحادية التي تنص قوانينها على تحمل الحكومة لكافة النفقات المترتبة على مطالب الخاطفين الموجهة للحكومة، ويستخلص من اختلاف التجارب الوطنية في معالجة اختطاف الطائرات الإشارة إلى مجال خصب للبحوث التي يمكن أجراؤها في المستقبل خصوصاً في مجال التأثير على الحكومة في الولايات المتحدة فيما يتعلق بتحسين وتطوير العلاقات مع شركات الطيران.

٢ ـ اختلاف نمط جرائم الاختطاف في الولايات المتحدة وأوربا تتسم الولايات المتحدة في مجال احتجاز الرهائن بتراكم خبراتها لاحتجاز الرهائن مثل الاختطاف أو حصار أحد عتاة المجرمين أثناء محاولته الهروب من مسرح الجريمة، ولا تواجه شرطة الولايات المتحدة إلّا نادراً احتجاز الرهائن لأسباب سياسية أو نمط سياسي للارهاب.

أما في أوربا فتسود الدوافع السياسية للإرهاب في أشكاله المتعددة، ويترتب على هذا الاختلاف في نمط الجريمة عدة آثار،

فـاحتجاز الـرهائن في الـولايات المتحـدة يمكن أن ينظر إليـه كعمليـة تتعلق بالشرطة فقط بينما ترتبط عملية الاختطاف في أوربا بالحكومات ارتباطاً مباشراً الأمر الذي تنجم عنه إشكالات قانونية عويصة، وتقع جريمة الاختـطاف في الولايـات المتحدة تحت طـائلة القانـون الفدرالي ومن ثم يناط بهذه الإدارة متابعة الجنـاة وتقديمهم للمحـاكمة، الأمـر الذي لا يجعل الحكومة طرفاً في هذا الصراع.

وتبرز في هذا الصـدد مشكلة أخرى تتعلق بـالعقوبـات الرادعـة حيث يجمـع فقهاء القـانون بـإمكانيـة ردع المجرم من خـلال إصـدار التشريعات القانونيـة الصادرة أو تكثيف الـرقابـة على الأهـداف التي يتـوقع قيـام الإرهابيـين بالهجـوم عليها، أمـا الجرائم ذات الـدوافـع السياسية فيصعب تطبيق هذا الأسلوب عليها لدرء الجـريمة، ويعـزى هـذا الأمـر إلى مقـدرة هـذا النـوع من المجـرمـين الفـاعلة في تغيـير الأهـداف المستمرة من الهجـوم على طـائرة إلى حصـار لسفارة، وهنـا يساور الخبراء الشك في جدوى فعالية تـطبيق الإجراءات الـوقائيـة في أوربـا مقارنـة بالـولايات المتحـدة، إضافـة إلى ما ذكـرنـا، فمقـارنـة بـالإرهابيـين السياسيـين فالاحتمـال ضعيف أن يقدم المجـرم برفض التفاوض واغتيال الرهائن وتعـريض نفسه للمـوت الأمر الـذي يحتم اتخـاذ أسلوب مختلف في التفـاوض معـه، إن الاختـلاف في تجـارب الاختطاف، ينعكس في أسلوب التفاوض مع هذه الأنماط من المجرمين في الـولايات المتحـدة وأوربا، كـما أن تعقيدات عمليـات الاختطاف ذات الصبغة السياسية وتنشيطها يتطلب في أوربـا استخدام مهـارات علماء سلوكيين لمواجهة هذه المواقف كما حـدث في هولنـدا وميونيـخ،

أما في الولايات المتحدة فيتم تدريب رجال الشرطة الفيدرالية على أسلوب المفاوضات ولا توجد مجموعات تفاوضية مدربة كما هو الحال في أوربا الغربية إلاّ في الحالات التي تقع فيها حوادث حصار لبعض المجرمين العتاة الخطرين.

أثر التنوع الجغرافي والسياسي في أوروبا والولايات المتحدة على قضايا اختطاف الطائرات:

انحسرت عمليات اختطاف الطائرات ذات الصبغة السياسية إلى كوبا في أعقاب توقيع اتفاقات بين البلدين يتم بمقتضاها إرجاع المختطفين إلى الولايات المتحدة، ولكن الحال يختلف في أوربا إذ رغم تعاون بعض الدول في مكافحة اختطاف الطائرات لا تزال بعض الدول تسمح بلجوء بعض المختطفين، كما تتوفر في أوربا فرصة الاختطاف المزدوج الذي يمكن أن يؤثر على أكثر من دولتين مما يترتب عليه مسائل قانونية شاملة، وينطبق هذا الأمر على حوادث احتجاز الرهائن في السفارات.

هناك بعض الحكومات ذات الخبرة الطويلة بنمط معين لاحتجاز الرهائن:

تتمتع بعض البلاد بخبرات طويلة في مكافحة الارهاب لكثرة وقوعه في أراضيها، ويمكن أن يذكر في هذا الصدد التجربة الإيطالية حيث انتشرت جرائم الاختطاف والمطالبة بالدية بصورة وبائية، كما واجهت الحكومة الكندية في مقاطعة كوبيك وأونتاريو وقوع حوادث

سطو كثيرة واحتجاز لموظفي المصارف أو ذويهم والمطالبة بدفع مبالغ مالية كبيرة نظير إطلاق سراحهم، ان مثل هذه التجارب الإقليمية ينجم عنها تراكم للخبرات الأمر الذي يؤدي بدوره إلى مشكلات إقليمية، فلقد طورت مقاطعة كوبيك برنامجاً يعالج قضايا ابتزاز مديري المصارف من خلال الاختطاف مما أدى إلى تعاون وثيق بين المصارف والشرطة، أما في إيطاليا فلقد صدر قانون خاص يمنع دفع مبالغ كبيرة للمختطفين، وقد أدى صدور هذا القانون إلى إعاقة التعاون بين الشرطة وذوي المختطفين، وتشكل هذه الاختلافات الإقليمية في تناول قضايا الاختطاف إضافة جديدة للتحليلات المقارنة مما يمكن من تطوير استراتيجية مواجهة الإرهاب.

يستخلص مما سبق ذكره بأن الاستراتيجية والأساليب التي تتخذها الدول لمنع انتشار الارهاب وليدة التجارب الخاصة، كما أن الاختلافات الإقليمية ونمط حوادث الاختطاف يتطابق بدرجة عالية مع الاختلافات الإقليمية والاستراتيجيات التي تتبعها هذه الدول، ولكن هذا لا يعني بأن الدروس المستخلصة من هذه التجارب يمكن تطبيقها في كل مكان، ولكن يمكن للمسئولين عن مكافحة الارهاب الاستفادة من بعض جوانبها التطبيقية في حالات معينة.

التمييز بين الاختطاف وحالات الحصار:

أمكن في الفصول السابقة التمييز بين نوعين من الاختطاف، وقد تبين من الدراسة أن نمط الاختطاف الذي لا يقع في مكان معروف للدوائر الرسمية لم يمكن معالجته إلاّ في الإطار الذي يتم فيه

دفع الفدية، ويتضح من سياق الدراسة تراكم المعرفة والتجارب التي تعالج قضايا الاختطاف وهي على دراية تامة بمكان وقوعه، وهناك حالات يتم فيها اختطاف الضحايا ولا يدري المسئولون المكان الذي تم فيه احتجاز الرهائن الأمر الذي يؤدي إلى إرباك خطط الإنقاذ، ويمكن في هذا الصدد أن نعيد إلى الأذهان حادثة الاختطاف الذي دام طويلاً في عام ١٩٧٨م (حادثة مارلون) قد أمكن اكتشافه عن طريق الصدفة حين اشتبه أحد رجال الشرطة في شخص يتجول قرب أحد المقاصف التي تزدحم برواد الموسيقى، ويتضح من هذه الحالة أن النماذج النظرية تهدف إلى تبسيط عمليات الاختطاف لكن تظهر التجارب في كثير من الأحوال الصعوبات التي تحد من السيطرة عليها أثناء التطبيق مما يعكس البون الشاسع بين النظرية والتطبيق ويشكل هذا الاختلاف عقبة أمام تعاون الأكاديميين والمسئولين عن مكافحة الإرهاب.

١ ـ فشل محاولات السيطرة على الاختطاف:

ذكرنا سلفاً انصراف البحوث عن دراسة هذا النمط من الاختطاف، ويعزى هذا الأمر إلى تركيز الباحثين والمسئولين على ميادين تمكن من تحقيق نتائج واضحة في هذا المجال، إن معظم الجهود التي بذلت للحد من دفع الفدية للخاطفين في إيطاليا من خلال القوانين أو منع سحب الأموال من المصارف لدفع الفدية قد فشلت بسبب معارضة أهل الرهائن. وقد عكست الانتخابات الفرنسية عام ١٩٧٦م هذه الحقيقة حيث أبدت الأغلبية الساحقة من

الذين تم استجوابهم موافقتهم على تدخل الشرطة في حالات الحصار بينما رفضت الأغلبية تدخل الشرطة في حالة اختطاف أبنائهم، وقد أشار عدد من المناط بهم حراسة المصارف في إيطاليا بإمكانية تطوير نظام صارم للوقاية إذا تعاون الموظفون والشرطة، ولكن تجابه السيطرة على حالات الاختطاف صعوبات جمة بسبب التدخل المستمر لأهل الضحية والخاطفين في اتخاذ القرارات مما يعوق خطط السيطرة على هذا النمط من الجرائم.

٢ - تتسم حالات الاختطاف بضعف التعاون بين أهل المختطف والسلطات المناط بها مكافحة الإرهاب :

يتبين فيما سبق عدم وجود التنسيق والتعاون فيما يتعلق بدفع الفدية ويختلف التعاون في هذا الصدد باختلاف القوانين المختلفة، ففي فرنسا تحيط المصارف الشرطة علماً بالمبالغ المسحوبة لدفع الفدية مما يمكن الشرطة من اقتفاء أثر المختطفين في الحالات التي لم يتم التبليغ عنها، أما في سويسرا والولايات المتحدة فتمنع الاجراءات المتعلقة بسرية عمليات المصارف من الكشف عن هذه العمليات، ويبرز عدم التعاون بين أهل المختطف والشرطة بشكل جلي في حالات الاختطاف في المراحل الأولى لوقوع الحادث (أنظر الفصل الخامس) وتعتقد دوائر الشرطة لأسباب تتعلق بأساليب تدريبها التي تركز على دورها في مكافحة الإرهاب بأن أهل المختطف قد تجاهلوا دورها برفضهم الاتصال بها، لمعالجة الحادث، ويشجب الكثيرون من خبراء الجريمة تجاهل إحاطة السلطات بالاختطاف، إن السؤال

الذي يمكن أن يطرح في هذا الصدد يتعلق بالبحث عن أسباب عدم تعاون غالبية أهل الرهائن مع الشرطة في الساعات الأولى من حدوث الاختطاف رغم توفر بعض الأدلة بأن عدد الذين يثقون في مقدرة السلطة إنقاذ ذويهم في ازدياد مستمر، ويرى بعض الخبراء أن إحجام أهل الضحايا عن التعاون يعود في المقام الأولى إلى تركيز برامج مكافحة الإرهاب على القضايا الواضحة مثل حصار الرهائن وإغفال تدريب الشرطة على مواجهة المواقف المعقدة مثل حالات الاختطاف.

٣ - تتوفر سياسات وأساليب فعالة لمواجهة حالات الحصار لدى الخبراء مقارنة بحالات الاختطاف :

أمكن استخدام هذه الوسائل بصورة خاصة في مواجهة اختطاف الطائرات وحصار الرهائن ولكن لم يتم تطبيق هذه الوسائل على حالات الاختطاف وتمثل وحدة الشرطة الخاصة المكلفة بمواجهة الابتزاز والاختطاف في كندا استثناء جديراً بالتقدير، ويتبادر إلى الذهن سؤال في هذا الصدد يتعلق بوجود وحدات خاصة بمواجهة حالات الاختطاف، وحقيقة الأمر لا توجد سياسات ثابتة في هذا الشأن، بينما تتوفر للسفارات والمصارف التي يتعرض موظفوها للاختطاف الحماية التامة من خلال وسائل تم وضعها مسبقاً لمعالجة هذه المشكلات، إن المتفحص للدراسات المتعلقة بهذا الموضوع لا يجد أبحاثاً تقارن بين الجهود التي تبذل في إنقاذ الرهائن الذين تعرضوا للحصار وأولئك الذين واجهوا خطر الاختطاف، إن مثل هذه المقارنات يمكن أن تسهم في تطوير استراتيجيات وأفكار جديدة

لمكافحة الإرهاب، وخلاصة القول تبرز الفروق بين الاختطاف وحالات حصار الرهائن في حالة عدم معرفة المختصين بمكان الرهائن، مما يشكل صعوبات كثيرة أمام تطوير استراتيجيات مواجهة الاختطاف، كما يؤثر الدور الذي يلعبه أقارب الرهائن في إعاقة اتخاذ القرار إذ يجدون أنفسهم بين خيارين، إما الاستجابة لمطالب الخاطفين وإما استدعاء الشرطة.

وقد توصل الباحث جنكن إلى أسباب الفروق بين الاحتجاز والاختطاف حيث كشف بحثه أن مجموعات الارهابيين التي تحتجز الرهائن في مناطقهم تتعاون مع جهاز سري يميل إلى استخدام الوسائل التقليدية في الاختطاف بينما نجد أن مجموعات الارهابيين التي ترتكب هذه الأعمال خارج المناطق التي يقيمون فيها ولا تعتمد في ارتكاب جرائمها على مجموعات مساندة تعتمد في كثير من الأحيان للإستيلاء على المباني الأمر الذي يجعل منهم والرهائن حالة من حصار[1]

يستخلص من هذه النتائج بأن محاولة الشرطة لاختراق هذه المجموعات يمكن أن يلعب دوراً كبيراً في مواجهة الارهاب، وكشف أساليبه، إن الاختطاف يتطلب تخطيطاً وقتياً يشمل إعداد أماكن للاختباء الأمر الذي يجعل منه عملاً صعباً مقارنة بالحالات التي يتم فيها حصار المباني ونتيجة لذلك تتطلب مكافحة هذا النمط من الجرائم خططاً دقيقة لمواجهة شتى المواقف.

---

١ ـ بريات جنكز، بحث غير منشور عن الإرهاب برلين الغربية ١٩٧٨م،

التمييز بين الاختطاف السياسي والاجرامي يرتبط بالاختلاف بين هذين النمطين للجريمة بالحوار الذي يدور حول السياسات وأنماط القرارات التي تتخذ في المراحل الأولى للمفاوضات والتي ترتكز على العناصر التالية :

١ ـ علاقة الحكومة الوثيقة بالاختطاف السياسي في أعقاب وقوع الاختطاف، إذ يتحتم على الدوائر الرسمية مواجهة مشكلات قانونية وسياسية قد تفوق الخيارات المفتوحة أمام المختصين بمعالجة الحالة، فحكومة إسرائيل على سبيل المثال ترفض التفاوض مع الإرهابيين، أما حكومة الولايات المتحدة فلا تسمح بدفع فدية للإرهابيين السياسيين ولكنها لا تمانع في التفاوض معهم، أما الحالات ذات الصبغة الاجرامية البحتة فلا تتوفر هذه العوامل في معالجة الاختطاف.

٢ ـ الحكومات التي تساوم المختطفين يتحتم عليها توفير جو من الثقة :

هناك إجماع عام بأن الحكومات التي تتعامل مع حالات احتجاز الرهائن لا تحمل على كاهلها مسئولية إدارة الأزمة فحسب بل تحاول بذل قصارى جهدها في المحافظة على ثقة الجمهور في سلامة تصرفاتها ونزاهتها، لذا يتحتم على المسئولين في مثل هذه الحالات الحفاظ على العهود التي قطعوها أثناء المفاوضات، ولكن يسود إجماع بين الخبراء بأن العهود التي تعطى للمختطفين في حالات احتجاز الرهائن داخل السجن أو الحالات الجنائية غير ملزمة، ويرى الكثيرون بأن المساومة

مع مثل هذا النوع من المجرمين بالاستجابة لمطالبهم وسيلة جيدة في هذا الاطار، وقد تعرضت هذه الوسائل التي قام باستخدامها بعض الرسميين لانتقاد علني في عام ١٩٧٧م في الولايات المتحدة وذلك عندما عرض المسئولون إطلاق سراح أحد المختطفين وعدم تقديمه للمحاكمة نظير إفراجه عن الرهائن. وقد قامت الشرطة باعتقاله، وقد تبين فيما بعد بأن الخاطف قد أخل بالعهد بمحاولته الهروب، ويبدو أن هذه الحالة لن تؤثر في خطط الشرطة المستقبلية عند مواجهتها لمواقف مماثلة حيث أمكن إطلاق سراح محتجز الرهائن بعد أن تبين أنه يعاني من اختلال عقلي، كما أنه لا توجد سابقة قضائية يمكن بمقتضاها إخلاء سبيل المجرم بسبب عهد قطعته الشرطة له، أما في الإطار السياسي فعدم الإيفاء بالعهد يمكن أن تترتب عليه أضرار كثيرة لا تقتصر على إضعاف ثقة الجمهور في الدول فحسب بل يمكن أن تمتد آثارها على الحوادث المستقبلية التي ربما تتخذ طابعاً انتقامياً أو إجراءات تعسفية من جانب المختطفين لضمان الاستجابة لمطالبهم.

٣ - إخلاء سبيل المجرم السياسي :

تقف بعض الاجراءات القانونية المتعلقة بالجرائم السياسية عقبة أمام تسليم مختطفي الطائرات في حالات دولية متعددة ففي بعض الأحيان ترفض بعض الدول تسليم هؤلاء المجرمين بسبب وجود محاذير تتعلق بعدم كفاية الحقوق المدنية للمتهم في الدول المطالبة بمحاكمته

وبينما يقع عبء محاكمة المجرم في البلد المضيف ولكن هذه المحاكمات لا تجرى في كثير من الأحيان حيث يتمتع الارهابيون بحق اللجوء السياسي، أما إذا عقدت المحكمة وأمكن إثبات الجريمة فتتوفر فرص كثيرة لتخفيض مدة العقوبة أو إطلاق السراح قبل استيفاء مدة العقوبة.

وتنطوي محاكمة الارهابيين على أخطار كثيرة إذ يعمد الإرهابيون على ارتكاب جرائم أخرى لإطلاق سراح زميلهم، وقد نجم عن هذه الممارسات أن أخذت بعض الدول التعهد بالسماح للمجرمين بحرية المرور خارج البلاد كأحد التنازلات التي تقدم أثناء المفاوضات عوضاً عن إجبار المجرم على الاستسلام الذي قد يترتب عليه محاكمة المجرم ومن ثم التعرض لأخطار أنشطة إرهابية أخرى، ويجدر بالذكر في هذا الصدد الإشارة إلى عدم اعتراف الولايات المتحدة بما يطلق عليه السجين السياسي حيث تعتبر جميع أعمال الارهاب ذات صبغة إجرامية، ويحاول بعض المجرمين الذين يعرفون الخط الرفيع الذي يفصل بين كلا الجريمتين إصباغ الطابع السياسي لجريمتهم، وعلى صعيد آخر يحاول المشرعون القانونيون والإدعاء العام النظر إلى جرائم المنشقين السياسيين على أنها ذات طابع إجرامي بحت، ومن هذا يتضح أن ظاهرة الإرهاب السياسي قد أضحت تشكل تحدياً للإجراءات الجنائية التي تحاول السيطرة على الجرائم التي تنطوي على القتل والإبتزاز والتخريب واحتجاز الرهائن، وقد ترتب أيضاً على هذه التطورات أن أضحت المفاهيم القانونية المرتبطة بتحديد دوافع

الجريمة، والظروف المخففة، والعفو وتسليم المجرمين أو محاكمتهم، وحرية المرور، تهتم بالقضايا ذات الطبيعة السياسية أكثر من اهتمامها بالجرائم العادية.

٤ - المجرم السياسي أكثر التزاماً من المجرم العادي :

تبرز أهمية هذا العامل عند تناول موضوع المفاوضات وكيفية التعامل مع أنماط مختلفة من المجرمين بهدف تطوير أساليب الردع، ولكن هناك اجماعاً بين خبراء الجريمة بأن المختطفين الذين تكمن وراء جرائمهم دوافع سياسية يميلون للتضحية بأرواحهم في سبيل قضاياهم بينما يفضل معتادو الاجرام الاستسلام على الموت.

إن الآثار المترتبة على الاختلاف بين هذين النمطين من الجريمة هامة جداً خصوصاً فيما يتعلق بتطوير استراتيجية الردع، فعموماً تبين التجارب سهولة التعامل مع معتادي الاجرام الذين يتسم سلوكهم في معظم الأحوال بالعقلانية ولا يلجأون في حالات كثيرة لقتل الرهائن في حالة عدم الاستجابة لمطالبهم.

أما فيما يتعلق بسياسة الردع فهناك إجماع بأن المجرم السياسي يصعب ردعه عن الجريمة بينما من السهل إرهاب المجرم العادي من إصدار القوانين الصارمة، وهناك يمكن القول بأن الفرق بين هذين النمطين من الجرائم يكمن في الالتزام الايديولوجي للمجرم السياسي.

يتضح مما ذكرنا بأن قضايا احتجاز الرهائن السياسية تتسم

بالتعقيد مقارنة بالجرائم العادية كما أن تعدد الأطراف ذات العلاقة المباشرة مع الواقعة والنتائج القانونية المترتبة على الفعل وطبيعة المجرمين تؤثر جميعها تأثيراً بالغاً في الخيارات المتاحة للمسئولين فيما يتعلق بالمفاوضات وإخلاء سبيل المجرم وفعالية الاجراءات.

بينما ركزت جميع الاستراتيجيات التي طرحت في هذه الدراسة على حالات احتجاز الرهائن السياسية والاجرامية لكن يبدو أن العوامل السياسية تضيف بعداً جديداً لهذه الاستراتيجيات التي لا ترتبط بالضرورة فقط بحالات الجريمة العادية.

٥ ـ حالات احتجاز الرهائن في السجون :

يمكن التمييز بين أنماط احتجاز الرهائن في السجون واختطاف الطائرات فيما يتعلق بأساليب مكافحة الجريمة في العناصر التالية :

١ ـ وجود علاقات بين السجناء والعناصر الأمنية المناط بها حراستهم، فهناك عاملان يستمدان وجودهما من العلاقات الوثيقة بين نزلاء السجن والإدارة حيث يمكن أن يرتب عليهما أولاً : انتشار عدوى احتجاز الرهائن بين السجناء الآخرين مما يحتم وضع استراتيجية مختلفة للسيطرة على الحالة مقارنة بحالات الاحتجاز الأخرى. ثانياً : تتسم العلاقات بين الرهائن والمختطفين في السجون بالعداء المستحكم بسبب خصائص مجتمع النزلاء، إضافة لذلك يختلف احتجاز الرهائن في السجون عن الأماكن الأخرى التي يقع فيها الاختطاف (ولا

يعرف) حيث يتقابل الخاطف والضحية لأول مرة بينما يعرف المختطف ضحاياه في السجن معرفة جيدة بسبب تفاعله اليومي المستمر ولا تحتاج النتائج النفسية لهذه الفروق شرحاً إضافياً.

٢ - يتضح مما سبق ذكره وجود إجماع بين الخبراء بأن الهجوم على محتجزي الرهائن يمكن أن يكون الاستراتيجية المناسبة لمواجهة مثل هذه المواقف بدلاً من المفاوضات العقيمة حين يكون الاختطاف في السجن، وتنادي معظم هذه السياسات بعدم المبادرة بإجراء أي حوار رغم أن المفاوضات هي السبيل الذي تستخدمه الإدارة في معظم الأحوال لإدارة الأزمة.

٣ - لا يسمح القانون بإطلاق سراح المجرمين بسبب الأحكام الصادرة عليهم، إن السماح بحرية المرور أو إطلاق سراح النزلاء يعتبر عموماً من الأمور التي لا تخضع للمفاوضة لأن هؤلاء المجرمين قد صدر الحكم بإدانتهم في جرائم سابقة ولم يستوفوا مدة العقوبة.

٤ - يتيح السجن فرصة جيدة لرصد المعلومات عن السجناء الذين يتوقع قيامهم بارتكاب جرائم احتجاز الرهائن.

تتوفر فرص جيدة لجمع المعلومات في السجن عن خلفيات النزلاء بسبب طبيعة المؤسسات العقابية مما يمكن من مراقبتهم وتحليل المؤشرات الخطيرة لشخصيات النزلاء الأمر الذي يوفر قدراً كبيراً من المعلومات للتنبؤ ولكن رغم توفر إمكانات الاستخبارات فهناك

اهتمام بحقوق السجناء المدنية في الولايات المتحدة وكندا مما يعوق جمع المعلومات عن المجرمين الخطرين.

يستخلص مما سبق ذكره بأن السجون بما لها من هيكل تنظيمي تعج بأنواع مختلفة من المجرمين الذين يمكن أن يرتكبوا جرائم اختطاف ومن ثم تختلف عن الأماكن الأخرى التي يمكن أن يحتجز فيها الرهائن.

وتبرز هذه الحقيقة عند قيام المسئولين بالاستجابة الأولية للمفاوضات، كما أن وضع المجرم القانوني في إطار السجن فريد من نوعه، وكذلك فرص رصد سلوكه وجمع المعلومات عن شخصية أولئك الذين يمكن أن يرتكبوا هذا النمط من الجرائم.

أهم السمات المشتركة لحالات الاختطاف :

بعد دراسة الأنماط المختلفة لأوضاع الرهائن سيحاول البحث تسليط الضوء على العناصر المشتركة في كل أنماط حالات الاختطاف والتي يمكن تلخيصها في الآتي:

١ ـ الحاجة الماسة إلى سياسة موضوعة سلفاً لتطوير استراتيجيات خطط الطوارىء البديلة، هناك إجماع بين الخبراء وصانعي القرارات بأنه يجب وضع خطط الطوارىء البديلة سلفاً إذا كان لإجراءات مكافحة الإرهاب أن تتم.
٢ ـ إن وضع القواعد والإرشادات مسبقاً يمكن المناط بهم معالجة

مسألة الاختطاف من تكييف استراتيجيتهم لتتطابق مع السياسات.

إن التخطيط المسبق يمكن المسئولين من معرفة حاجاتهم والاستعداد لحوادث الاختطاف الأمر الذي يمكن الحكومة من وضع القواعد التي تحدد أدوار المسئولين عن إدارة الأزمة والتدريب اللازم المطلوب وكيفية استخدام الوحدات الأمنية المختلفة وكذلك التنسيق بينها، كما يمكن إعداد خطة للجماعات التي تتناوب العمل أثناء الأزمة وكيفية تغييرها حسب الخطة الموضوعة.

كما ينطوي التخطيط على كيفية إجراء المفاوضات مع المختطفين وإعداد الهجوم والتنسيق مع القناصة، وامدادات الطعام والمواد الطبية، والاخبار والمرور، والعلاقات العامة والصحافة ومن الواضح أن مثل هذا التنظيم يتطلب كفاءات إدارية عالية لضمان سير العمل.

٣ - يمكن التخطيط المسبق من التنسيق بين الوحدات المختلفة ومن ثم يجنب المسئولين الوقوع في إشكالات قانونية

هناك إجماع بأن التخطيط المسبق يحدد منذ البداية الأطراف المعنية في حالات اختطاف معينة، وتتبع هذه الأطراف لقيادة هرمية محددة الصلاحيات الأمر الذي يمكن المسئولين مسبقاً من التحوط من الوقوع في تضارب مع القانون، كما يساهم التخطيط في التنسيق بين الوحدات مما يمكن من السيطرة على

مختلف أنماط احتجاز الرهائن، ويمكن الترتيب المسبق للأولويات أثناء حادثة الاختطاف من اتخاذ القرارات التي تتطابق والأولويات.

إن المحافظة على حياة الرهائن واعتقال المجرم وتقديمه للمحاكمة يعتبر من الأسبقيات المتضاربة، فاتخاذ القرار سلفاً بما يتعلق بالأولويات هام جداً لأنه يساعد في حل الأزمة بسرعة وكفاءة عالية.

٤ ـ يجب وضع قائمة بالمسائل التي يمكن التفاوض بشأنها قبل وقوع حادث الاختطاف، يسهل مثل هذا التخطيط عملية اتخاذ القرار أثناء حادثة الاختطاف إذا تطلب الموقف إجراء الانتخابات.

يستخلص مما سبق ذكره بأن اتخاذ القرارات الفعالة يمكن استكماله من خلال التخطيط الدقيق المسبق، ويجب أن يشتمل مثل هذا التنظيم على جميع الموضوعات مثل المسائل التي يمكن التفاوض بشأنها والموارد التي يجب توفيرها، كما أن مثل هذا التخطيط المسبق يمكن المسئولين من معرفة جوانب المطالب المختلفة التي يجب أخذها في الحسبان في ظروف تخلو من الإرهاق النفسي، إضافة لذلك فإن وضع خطط الطوارىء المسبقة يمكن من اتخاذ قرارات حاسمة يصعب اتخاذها تحت ظل ضغوط نفسية صعبة كما يمكن أن توضع خطط للطوارىء غير المتوقعة وبعد نهاية الحادثة يمكن أخذها في الحسبان ودمجها في الخطط الجديدة المعدلة.

هناك بعض الاجراءات المتعلقة بالعمليات التي يمكن تطبيقها على جميع حالات الاختطاف، وترتبط هذه الاجراءات بردود الفعل الأولية مثل المفاوضات والاستراتيجيات الخاصة، وتعتبر من الأجزاء الهامة والأساسية لجميع برامج التدريب على مكافحة الارهاب وتشتمل على الآتي:

١ ـ أهمية تسلسل القيادة.

٢ ـ يجب أن يتوفر عدد كاف من الأشخاص المدربين لكل الخيارات مثل مجموعة المفاوضين والقناصة ومجموعات الهجوم والمجموعات المساندة والمختصين بالعلاقات العامة.

٣ ـ يجب ألّا يكون للمفاوضين دور هام في اتخاذ القرارات الهامة.

يحتم هذا الدور وجود مسافة نفسية بين محتجزي الرهائن والمناط بهم صنع القرار، كما يجب أن يتوفر لهؤلاء الأشخاص مجموعات مساندة تمكنهم من التصرف بسرعة ودون تردد.

٤ ـ الحاجة للمرونة في اتخاذ القرار:

هناك إجماع بين الخبراء بأن السياسات وخطط الطوارىء التي وضعت سلفاً يجب ألّا تحد من مبادرات المسئولين الذين يواجهون حوادث الاختطاف خصوصاً في بعض المواقف التي لا يمكن للخطط أن تتنبأ بما يمكن أن يحدث فيها.

٥ ـ استخدام المذكرات اليومية وأجهزة التسجيل:

تمكن هذه الوسائل من رصد جميع وقائع الحادث مما يفيد في التخطيط المستقبلي.

٦ ـ إحاطة الصحافة ووسائل الاعلام بمجريات الأمور:

يضمن هـذا النهج تعـاون الصحافـة ورجال الإعـلام ممـا يجنب المسئولين تدخل الصحافة في اللحظات الحاسمة من إدارة الأزمة

٧ ـ أهمية تبادل المعلومات:

هناك حاجة ماسة لمراجعة جميع المسائل في أعقـاب انتهاء الأزمـة للمتابعة وإعداد خطط الطوارىء المستقبلية.

يستخلص من هذه العناصر بأن الاجراءات الواضحة التي تطبق في كـل الحالات قـد أصبحت من المعلومات العـامة التي يجب أن يلم بهـا المسئولـون عن معالجـة قضايـا الاختـطاف واحتجـاز الـرهـائن، ويتضـح من هذه الـدراسة بمـا لا يـدع مجـالاً للشـك بـأن التجـارب السابقة في هذا المضمار قد تكونت من تراكمات معـرفية بحيث يمكن استخدامها في برامج مكافحة الارهاب.

إن تـطوير هـذا البرنـامج المستمـر والـذي يستمـد فعـاليتـه من الخبرات الجديدة وتبادل المعلومات يمكن أن يحسن مقدرات المسئـولين العلميـة، ولكن التجارب تبـين بأن هـذه الاجراءات لا تشكـل حلاً قـاطعاً لجميـع المشكـلات الأمـر الـذي يحتم عـلى المسئـولـين تحليـل التجـارب والتقويم المستمـر لكل الاجـراءات عـلى ضـوء التـطورات الجديدة.

ـ تشكـل الصحافـة والاعلام عنصـراً هـامـاً في حـالات احتجـاز

الـرهائن إذ عكست الفصـول السـابقـة جـوانب مختلفـة لـدور الصحافة ووسائل الاعلام في مكافحة الاختطاف.

١ ـ تـوفر وسـائل الاعـلام منبراً للجمـاهـير في حـالات الاختـطاف السيـاسي وتميل الصحـافة في عـرضها لـلأحداث لـلإثارة الأمـر الذي يترتب عليه التأثير على الجمهور

٢ ـ يمكن أن تسـاهم وسائـل الاعلام في إعـاقـة أو تـطويـر وسـائـل مكـافحة الجـريمة، يتبـين دور الصحافـة في هذا الصـدد إما من خلال إلقاء الضوء على الاجراءات الجزائية والردعية للجريمـة أو التركيز على الإعلان عن فشـل الحكومـة في مجالات الـوقايـة من الجريمة، كما يمكن أن تساهم وسائل الاعلام من خلال تقاريرهـا في إثارة البعض لتقليد حوادث الاختطاف.

٣ ـ يمكن أن يكـون للصحافـة دور إيجابي كمفـاوض أو وسيط أو من خلال عدم نشر الأخبار، أو دور سلبي من خلال الإفصـاح عن خـطط الشـرطـة، ومسـاعـدة الخـاطفـين في الاتصـال ببعضهم البعض، كما أنها في بعض الأحيان تجعل من نفسها منبراً يخاطب الخاطفون من خلاله الجمهور أثناء الحادثة.

٤ ـ تلعب الصحـافة دوراً هـاماً في صيـاغة الـرأي العام واتجـاهاتـه المتعلقـة بسياسـات العدالـة الجنـائيـة وخـطورة بعض الأنشـطة الاجرامية مثل اختطاف الرهائن والحاجة إلى التعاون.

يستخلص مما ذكرنـا بأن هـذا العصر الذي يتميـز بقفزات تقنيـة عـالية واعتمـاد دولي متبادل وخـير مثال لـذلك وسـائل الاعـلام التي

تستطيع من استحداثها لتقنية الاتصالات أن تصل إلى اسماع العالم في دقائق، وترتبط مشكلات مكافحة الارهاب بوسائل الاعلام إذ أصبحت معظم برامج التدريب تأخذ هذا الدور الهام في اعتبارها، ويرى الكثيرون من الخبراء أن دور الاعلام في مكافحة الارهاب لا يزال مجالاً خصباً لم تتناوله أيدي الباحثين.

عناصر هامة للتحليل المستقبلي :

يتضح من دراسة الاختلاف والقواسم المشتركة لجريمة الارهاب في الفصول السابقة أهمية ثلاثة عناصر يجب على الباحث أخذها في حسبانه وقد نجم عن اثنين منها بعض اختلاف وجهات النظر بين الخبراء، بينما كان هناك إجماع على العنصر الثالث، أما الموضوعات التي ظهر فيها الخلاف فقد كانت تتعلق بدور الرهينة، ومدى فعالية الردع، بينما كان هناك إجماع على أهمية البحوث.

١ - دور الرهينـــــة :

هناك افتراض عام بين معظم خبراء الجريمة يرى بأن على الرهائن ألّا يظهروا على مسرح الأحداث ويتركوا للآخرين بذل الجهود لإخلاء سبيلهم، ولكن هذا الاتجاه لا يجد قبولاً عاماً، ويتضح للباحث بأن معظم الدراسات المعاصرة عن احتجاز الرهائن لا توليهم الاهتمام الكامل وتتجاهل الطاقات الكامنة فيهم التي يمكن من خلال إطلاقها إنهاء الحادث، ويمكن إلقاء الضوء على بعض العناصر المتعلقة بالرهائن من خلال الآتي :

١ ـ تحدد توقعات الرهائن نمط سلوكهم إزاء الاختطاف.

٢ ـ يمكن أن تؤخذ حالة احتلال الارهابيين لسفارة ألمانيا الاتحادية في ستوكهولم كمثال لهذه المواقف فلقد كان هناك اثنان من الرهائن يملكان سلاحاً ولكنهما انصاعا لأوامر الحكومة الألمانية بعدم استخدامه، مما مكن الارهابيين من اغتيال هاتين الرهينتين وتدمير السفارة، يتضح من هذه الحادثة إمكانية استخدام الدبلوماسيين للسلاح بسبب فقدانهم للثقة في مقدرة الحكومة لحمايتهم في مثل هذه المواقف.

٣ ـ يمكن أن يكون تضامن الرهائن مع الخاطفين عنصراً مؤثراً في إدارة الأزمة، يجب أن ينصب محور البحث على دراسة العلاقة بين الرهائن ومحتجزيهم بهدف إلقاء الضوء على الظروف والعوامل التي يمكن أن تؤدي إلى تعاطف بين الرهائن والخاطفين كما حدث في ستوكهولم، إن إمكانية استخدام هذه المعرفة في إدارة الأزمة وتدريب الأشخاص الذين يمكن أن يتعرضوا للاختطاف وكذلك المفاوضين أمر لم يهتم الباحثون بإيفائه حقه من الدراسة

٤ ـ علاج الرهائن وتعويضهم في أعقاب الحادث:

لا تتوفر معلومات كافية عن الآثار النفسية العميقة الناجمة عن احتجاز الرهائن الأمر الذي يترتب عليه عدم توفر أي إمكانات لتقديم المساعدات للضحايا في أعقاب الاختطاف، إن استجواب الرهائن عن ظروف وملابسات اعتقالهم بهدف جمع المعلومات يمكن أن يكون سلاحاً ذا حدين إذ يوفر للضحية من

جهة فرصاً للتعبير عن الآلام والمعاناة التي واجهتها إبان محنتها ومن الجهة الأخرى يمكن أن تترتب عليه مضاعفات نفسية لأنه يعيد إلى ذهن الرهينة صورة المعاناة مرة أخرى، وعموماً يمكن القول بأن الدراسات العلمية لم تقدم بحوثاً كافية عن دور الرهائن مما يمكن من الكشف عن حاجاتهم خلال الاحتجاز وفي أعقابه.

٢ ـ مدى فعالية سياسات الردع :

يعتبر الردع من المسائل الهامة ذات الصلة الوثيقة بمكافحة احتجاز الرهائن والإرهاب عموماً، ولكن يسود الاختلاف بين الخبراء فيما يتعلق بأفضل وسائل الردع ومدى فعالية النهج التقليدي في مكافحة الارهاب، ويتضح من البحوث وجود إجماع على ترتيب الأولويات قبل وقوع الحادث ويحتل الردع في هذا الصدد أهمية كبرى في قائمة الأولويات ولكن رغم ذلك لا توجد خطط واضحة عن كيفية دمج أسبقية الردع في خطط الطوارىء وصنع السياسات، ويبدو أنه لم يتم الكشف في البحوث عن فعالية أساليب الردع في حالات رفض المفاوضات أو دفع الدية، وتحتاج محاكمات الخاطفين لمعرفة أحسن السبل لمواجهة جرائم الاختطاف.

٣ ـ الحاجة الماسة للبحوث :

تلقي العلاقة المتميزة بين مختلف وجهات النظر التي عالجتها هذه الدراسة الضوء على إمكانات الباحثين المتعلقة بتقويم وتطوير برامج أساليب مكافحة الإرهاب. فالعلماء يهتمون في بحوثهم بإمكانات

تطبيق الدراسات النظرية والمناهج (على سبيل المثال النظريات المستمدة من علم النفس التي تعالج مشكلات الجماعات ونماذج نظريات المباراة Game theory ودراسة حالات معينة للعنف)، وتطبيقها على الحالات التي يتم فيها اختطاف الرهائن، بينما تهتم الجهات المكلفة بإدارة الأزمة بإمكانات البحوث في تطوير برامج التقويم والتدريب والمشكلات التطبيقية الأخرى، وهناك إجماع بين الخبراء بأن الحاجة ماسة للبحوث في هذا المضمار

ويرى البعض أن البحوث يمكن أن تحصر في الموضوعين التاليين :

١ - جمع وتبادل المعلومات.

٢ - تطوير أنماط لحالات اختطاف الرهائن.

ويتضح من البحوث السابقة ونتائجها بروز الموضوعات التالية التي يمكن أن تكون محوراً لدراسات مثمرة:

١ - أثر الأساليب التي يتخذها صناع القرار على إدارة الأزمة

٢ - صناعة القرار أثناء عملية الاختطاف.

٣ - إعداد نماذج للردع تتناسب وحوادث الاختطاف.

٤ - دور وإمكانات وسائل الاعلام في برامج الوقاية والسيطرة على الارهاب.

٥ - إعداد خرط لحوادث الاختطاف المختلفة الأمر الذي يمكن من القيام بالتحليل المقارن للأحداث.

٦ - العلاقة بين الرهائن والمختطفين والآثار المترتبة عليها في معالجة حوادث الاختطاف.

يتضح من الدراسة بأن التحليل المقارن الذي يرتكز على نتائج العلوم المختلفة يمكن أن يؤدي بالبحث العلمي إلى آفاق جديدة تساهم في تطوير برامج فعالة في مواجهة الارهاب.

الخلاصـــــــــة

برزت النتائج التالية من الجزء الثاني من الدراسة :

١ ـ يرتكز البحث العلمي في مجال تطوير برامج مكافحة الارهاب على ثلاث قواعد يمكن تلخيصها في التالي:

١ ـ الانسياب المستمر لتبادل المعلومات على جميع الأصعدة العلمية والدولية وبين الجهات المختصة

٢ ـ جمع البيانات المتكاملة.

٣ ـ تطوير أنماط لحالات الاختطاف للاستفادة منها في التطبيق.

٢ ـ يتطلب تطوير الأنماط التمييز بين الحقائق التالية :

١ ـ اختطاف الطائرات ومقارنته بحالات احتجاز الرهائن.

٢ ـ حالات الاختطاف التي لا يعرف مكانها ومقارنتها بحالات الحصار

٣ ـ مقارنة الارهابي الذي تتسم أعماله بالصبغة السياسية مع الإرهابي العادي.

٣ ـ السجن كمسرح لحالات (الحصار) احتجاز الرهائن مقارنة بحالات احتجاز أخرى (حالات حصار) داخل المباني.

٤ ـ الاختلافات الإقليمية في مواجهة الارهاب (مثل الولايات المتحدة وأوربا).

إن التمييز بين مختلف هذه الأبعاد للاختطاف يرتبط ارتباطاً مباشراً بجميع جوانب الارهاب وذلك من خلال الاستراتيجيات والسياسات التي توضع في إطار معين كما يمكن أن يحدد العوامل النفسية والأمور التي يمكن التفاوض عليها وما يترتب عليها من آثار قانونية.

٣ - التخطيط المبكر لضمان فعالية إدارة أزمة الرهائن.

ان التخطيط المبكر الذي يأخذ في الاعتبار الأسبقيات والسياسات ويشتمل على الموضوعات التي يمكن التفاوض عليها، والأجهزة الفنية، يمكن أن يكون فعالاً في إدارة أزمة الرهائن.

٤ - هناك إجراءات فعالة أمكن اختبارها مما جعل منها أساساً لأي برنامج فعال في مكافحة الارهاب وتشتمل على الآتي:

١ - أهمية تسلسل القيادة المناط بها إدارة الأزمة

٢ - التدريب الخاص للكوادر (على سبيل المثال المفاوضين والقناصة والمهاجمين، خبراء العلاقات العامة وخبراء إدارة الأزمات).

٣ - يجب التمييز بين دور المفاوضين وصناع القرار.

٤ - يجب أن يتسم اتخاذ القرار أثناء الأزمة بالحسم والمرونة

٥ - أهمية وجود توثيق لمجريات الأحداث وتسجيلها.

٦ - إحاطة الصحافة ووسائل الاعلام علماً بمجريات الأمور بصورة مستمرة.

٧ ـ استجواب الرهائن في أعقاب الحادثة لمعرفة تفاصيل مجريات الأمور

٥ ـ تشكل الصحافة ووسائل الاعلام معوقات أمام فعالية إجراءات مكافحة الارهاب.

٦ ـ يسود دوائر المختصين بمكافحة الإرهاب سوء تقدير للدور الذي يمكن أن يلعبه الرهينة كما لا تتوفر أية معلومات عن العلاقة بين الرهينة والمختطفين.

٧ ـ يتسم تقويم العلاقة بين الردع وحالات احتجاز الرهائن بعدم توفر المعلومات والبحوث.

٨ ـ يجب أن تلعب البحوث دوراً أساسياً وتقويمياً في تطوير برامج مكافحة الارهاب ويمكن للموضوعات التالية أن تكون محوراً للبحوث.

١ ـ أثر السياسات التي يتخذها المسئولون على إدارة الأزمة

٢ ـ نماذج لأساليب الردع التي يمكن اتخاذها

٣ ـ اتخاذ القرارات أثناء الأزمة.

٤ ـ التحليل المقارن لجداول العمليات التي يجب تكييفها لتشمل مختلف حوادث الاختطاف.

٥ ـ العلاقة بين الرهائن والخاطفين وصلتها بأسلوب إدارة الأزمة وفي ختام هذا الفصل يؤمل الباحث أن تكون هذه الدراسة قد ألقت الضوء على جدوى وقيمة الدراسات المقارنة التي ترتكز على معلومات ترتبط بعلوم أخرى.

الجـــــزء الثـــالث

النظرية والتطبيق . . جوانب خاصة

باحتجـــــاز الرهـــائن

تم في الفصول السابقة من هذه الدراسة تحليل ظاهرة احتجاز الرهائن من منظور النسق التحليلي، وقد ارتكز هذا المنهج على إلقاء الضوء على مختلف جوانب هذه الظاهرة من منطلقات نظرية.

في هذا الجزء من الدراسة سيتم تناول نماذج تطبيقية لحالات اختطاف واحتجاز لرهائن وقعت في أماكن مختلفة، وستقوم الدراسة بتخصيص ثلاثة من أربعة فصول لتناول هذه النماذج من منظور الشرطة في عدد من البلدان، أما الفصل الأخير فسيحاول أن يلقي الضوء على مشكلة الارهاب من وجهة نظر الرهائن (تعالج هذه) الفصول تجارب بعض الدول مع احتجاز الرهائن، وكذلك الوسائل التي استحدثتها الشرطة لمكافحة الارهاب، كما انصب محور هذه الفصول على دراسة أثر الإرهاق الذي تنطوي عليه هذه العمليات على المشاركين في مواجهة أزمة الرهائن.

تناولت الدراسة من الفصل التاسع إلى الحادي عشر جوانب مختلفة لعمليات إرهاب وقعت في الأراضي المنخفضة وجمهورية ألمانيا الاتحادية وإيطاليا، وقد واجهت هذه البلدان التي تم اختيارها كنماذج موجة من حوادث اختطاف الرهائن بلغت ذروتها في عقد السبعينات، ورغم أن هذه الفصول قد كتبت في عام ١٩٧٦م ولا تشتمل على الأحداث الأخيرة ولكنها تنطوي على كل المشكلات المتعلقة باستراتيجيات مكافحة احتجاز الرهائن.

تم تطوير برنامج وطني شامل لمكافحة احتجاز الرهائن في كل من الأراضي المنخفضة وجمهورية ألمانيا الاتحادية الأمر الذي مكن الباحثين في هذا الكتاب من أخذ نتائج تفاصيل دقيقة لنتائج هذه البرامج في حسبانهم وذلك في الفصلين العاشر والحادي عشر من هذه الدراسة.

ركز الفصل التاسع من هذه الدراسة على حالات اختطاف مجهولة المكان تمكن الخاطفون منها بالمطالبة بفدية مالية، وتبين الاحصاءات تكرر هذا النمط من أنماط الاختطاف في إيطاليا، ومن هذا النموذج تبرز أهمية استخدام وسائل معينة لمواجهته، كما تتضح المشكلات المتعلقة بمطالب الخاطفين وأساليب العمليات في مواجهة هذه الحوادث مقارنة بالحالات التي تم فيها حصار الرهائن في منطقة محددة المعالم.

يحاول الفصل الثاني عشر من هذه الدراسة وضع ظاهرة احتجاز الرهائن في إطار واسع ينطوي على تحليل مشكلة الإرهاب بجميع أبعادها، فبينما ركزت الدراسة في فصول سابقة على كيفية حدوث ظاهرة احتجاز الرهائن في أماكن وأشكال مختلفة تبقى هناك حقيقة تشكل صعوبات كثيرة وتحديات خطيرة للديمقراطيات الغربية هي البيئة الدولية للإرهاب بكل أبعادها الدولية والسياسية

إن أخطار تصاعد أعمال الإرهاب قد بلغت الذروة عندما قام الإرهابيون باحتجاز مئات الرهائن عام ١٩٧٨م في مانقوا عاصمة

تكرفوا الأمر الذي يتطلب رؤية هادئة لأبعاد هذه الجريمة في إطاراتها المختلفة.

كما بينت هذه الدراسة في الفصل الثامن أن من أهم النتائج التي يمكن استخلاصها عن احتجاز الرهائن إهمال دور وحاجات الرهائن، كما أن تعدد أنماط الضحايا يجعل عملية الجهود التي تبذل في السيطرة على الإرهاب عسيرة مما يتطلب إجراء المزيد من البحوث في هذه المجالات.

وانطلاقاً من هذه النتائج فلقد جرت المحاولات في الفصل الثاني عشر للتركيز على دور الضحية خصوصاً في الأبحاث المتعلقة بالإجهاد والأمراض النفسية والسلوكية وقد استمد هذا الفصل نتائجه من وقائع المؤتمر الذي عقد في أعقاب الندوة الدولية التي كانت وراء إصدار هذا الكتاب.

الفصـــل التاسع

ظاهرة احتجاز الرهائن. التجربة الايطالية(*)

اتسم عقد السبيعنات من هذا القرن بانتشار الارهاب الذي غمر أنحاء عديدة من المعمورة وقد كانت تكمن وراء هذه الانفجارات دوافع سياسية واجتماعية وإجرامية. إذ ترتب على انتشار عدوى الارهاب في إيطاليا تعبئة الشرطة التي أصبحت تواجه أنماطاً مختلفة من الإرهاب تتطلب كل واحدة منها وسائل معينة لمعالجتها.

وقد برز سلاح احتجاز الرهائن وسط هذه الجرائم كأداة فعالة يستخدمها الارهابيون في مناسبات مختلفة للابتزاز: وقد أدى ضعف الحكومات الايطالية وترددها في اتخاذ القرار لمواجهة احتجاز الرهائن لأسباب سياسية إلى نمو مناخ للجريمة مكن اللصوص وقطاع الطرق من اللجوء إلى احتجاز الرهائن في حالة اعتقالهم لضمان الحماية من العقوبة أو الهروب أو الحصول على أموال، وحقيقة الأمر فإن جذور الاختطاف تضرب بجذورها في أعماق التاريخ الايطالي، ويعتبر الاختطاف من الجرائم التي يتكرر وقوعها في جبال ساردينا وخصوصاً في مقاطعة ثيودور حيث يستعصم المجرمون بالجبال، كذلك يعتبر

(*) أنطونيو فارليلو.

الاختطاف نمطاً سائداً للجريمة في المناطق النائية في صقلية وجنوب كلابريا، وقد وقع بين عام ١٩٩٦٥م و ١٩٧٢م ما يربو على خمسين حادثة وثلاث عشرة في كلابريا وثمان في صقلية، وقد تمكنت الشرطة من حل لغز أربع وأربعين جريمة واعتقال مائتي مجرم، وقد كان من أبرز الأحداث في هذا الصدد اعتقال رجل العصابات وقاطع الطريق الشهير مسينا في عام ١٩٦٩م، وقد قام هذا المجرم بارتكاب جرائم اختطاف عديدة، وكان شريكه في الإجرام ميقول اتروى الاسباني الأصل والهارب من جيش المرتزقة في كورسيكا قد قتل قبل أيام من اعتقال مسينا في أعقاب تراشق بالرصاص بين الشرطة ورجال العصابات.

إن الأمر الذي يثير الانتباه هو الزيادة المطردة لحالات الاختطاف في ساردينا منذ عام ١٩٦٥م وقد عزا البعض هذه الظاهرة لأسباب اجتماعية ودوافع إجرامية ترتبط بعمليات الشرطة

وقد أدت الاجراءات الصارمة التي اتخذتها الدوائر الأمنية إلى انحسار الجريمة في إيطاليا، كما انخفضت في قرى صقلية الجرائم الاقتصادية والزراعية التقليدية وكذلك سرقة المواشي والسطو التي أصبحت غير مجدية وتحف بتنفيذها الأخطار ورغم أن كل جريمة اختطاف تتميز بطابع خاص إلاّ أنه توجد قواسم مشتركة وصفات متشابهة للأساليب الفنية التي تتخذ في تنفيذها في صقلية ويمكن إجمالها في الآتي:

١ ـ النمط الفردي للضحية ومقدرتها المادية لدفع الفدية

٢ ـ دراسة عادات الضحية لاختيار الوقت المناسب للقيام بالاختطاف.

٣ ـ الاستعدادات المسبقة في اختيار الأماكن المناسبة لإخفاء الضحية الرهينة إلى حين دفع الفدية.

٤ ـ اختيار الطرق التي توضح وسيلة ترحيل الأموال المطلوبة وتسليمها للوسطاء أو المفاوضين. ان أحد الجوانب المأساوية لهذا النمط من الجرائم في جميع الحالات التي يقع فيها الاختطاف هي إجبار أهل الضحية ليصبحوا مشاركين للمجرم في جريمته بتعاونهم معه بهدف إطلاق سراح الرهينة الأمر الذي يوفر للمجرم مزايا عديدة.

٥ ـ وجدير بالذكر في هذا الصدد بروز حالة واحدة من الحالات الكثيرة التي قامت فيها الشرطة باستجواب المجرمين والتي انعكست في التعاون بين الشرطة وأقارب الضحية مما مكنهم من إعداد خطة محكمة تم فيها استخدام أحدث الوسائل الفنية التي وضعت تحت تصرفها، ففي سبتمبر عام ١٩٦٩م وقع اختطاف للمهندس أترو بمقاطعة ساردينا حيث كان يعمل في إحدى شركات التعدين وقد استخدمت في اختطافه وسائل فنية تقليدية وذلك من خلال إيقاف سيارته بوضع الحجارة في منتصف الطريق حيث اقتيد إلى مخبأ بمنطقة جبلية تحف بها الغابات، كان رد فعل الشرطة تجاه الحادث تقليدياً إذ قام بعض المخبرين باستجواب بعض شهود العيان كما قامت الشرطة بإرسال

مجموعات للجبال تصحبها كلاب مدربة. وبعد مضي عدة أيام اتصلت العصابة بأقارب المهندس طالبين فدية تقدر قيمتها بستين مليون ليرة إيطالية لقاء إطلاق سراحه، وفي هذه الأثناء قررت عائلة الضحية وإدارة شركة التعدين التعاون مع الشرطة كما تم الاتفاق على تكليف أحد المهندسين العاملين بالشركة للقيام بالتفاوض مع العصابة بصحبة أحد رجال الشرطة الذي تنكر كسائق للعربة، قامت الشرطة بتسليم المهندس جهاز إرسال صغير تمكن من إخفائه، وكان هذا الجهاز مرتبطاً بجهاز تسجيل مثبت في السيارة حيث قام الشرطي باستخدامه في البث لسيارة أخرى، كما كان السائق مزوداً بآلة تصوير، أمكن بعد ذلك ترتيب عقد اجتماعات مع رجال العصابة في مكان قصي، وكان على المهندس الذي يقوم بالتفاوض الذهاب إلى الغابة ولكنه لم يتمكن من رؤية رجال العصابة الملثمين كما أنه لم يستطع أن يميز من لهجتهم المنطقة التي انحدروا منها ولكن الشرطة تمكنت من خلال جهاز الارسال من متابعة وتسجيل مادار، الأمر الذي مكنهم من تحديد المنطقة التي ينتمي إليها رجال العصابة، وقد تم بعد ذلك دفع جزء من الفدية تبلغ عشرة ملايين ليرة وادعى المفاوض عدم تمكنه من دفع ما تبقى إلى صعوبات جمة في وقت قصير وطلب موعداً ثانياً لمقابلة رجال العصابة وإحضار المبالغ المتبقية في اليوم التالي كما تم الاتفاق على مبلغ خمسة وعشرين مليون ليرة.

انتاب المختطفون في هذه المرحلة إحساس بثقة عالية في أنفسهم وحددوا مكاناً للقاء الثاني، وكانت هذه لحظة حاسمة في التحقيقات التي أجرتها الشرطة، لم يتمكن الشرطي الذي كان بالعربة من التقاط صور لرجال العصابة كما فشل جهاز الارسال في العمل بكفاءة عالية مما حمل مدير الشرطة تغييره بجهاز يحدد الاتجاهات في اللقاء الثاني، وكانت الاشارات التي يبثها الجهاز تلتقط بواسطة طائرة مروحية تحلق فوق مكان اللقاء، كما كانت عربة المفاوض مزودة بجهاز إرسال يبث إشارات تحدد مكان اللقاء، وكانت هذه الاشارات تستقبل من خلال جهاز مثبت على الطائرة المروحية الأمر الذي مكّن الشرطة من اقتفاء آثار العربة رغم اختفائها بين الأشجار.

وتم تنفيذ العملية طبقاً للخطة في الحادي والعشرين من شهر أكتوبر حيث تمكنت إحدى الطائرات المروحية من التقاط إشارات تبين مكان الالتقاء الذي كان يبعد مسافة تقدر بثلاثة عشر كيلومتراً من طريق جانبي مما مكن الشرطة من الهبوط ومحاصرة المكان واعتقال رجلين كانا يختبئان خلف النباتات الكثيفة، كما تم العثور على الأموال. وعثرت السلطات على آثار المواد الكيميائية التي وضعت على النقود في ملابس المجرمين بعد تعريضها للأشعة فوق البنفسجية. اعترف المجرمان بارتكابهما للجريمة وأرشدا الشرطة لمكان شريكهما في الجريمة الذي كان يحتجز المختطف، أما المجرم الثالث فقد تمكن من الفرار الأمر الذي سهل على المختطف تحرير نفسه من قبضته والنجاة.

وقد اتضح من كل الحالات التي تمت دراستها تشابه سماتها وتطابق خصائص المجرمين، وتعكس مدينة ساردينا هذه الحقيقة إذ يتكون مجتمع المجرمين من الرعاة الذين تعودوا على شظف الحياة مما يمكنهم في حالة ارتكابهم للجريمة من الاستعصام بالجبال، ويرتكب هؤلاء جريمة الاختطاف للحصول على مكاسب مادية تمكنهم من الوفاء بالمتطلبات المادية واستخدام هذه الأموال للاستعانة بشركاء لكي يقدموا لهم يد المساعدة لتجنب الوقوع في يد العدالة، وتدل الدراسات أن صقلية وكلابريا يرتادهما عتاة المجرمين الذين يقومون باختطاف الرهائن، وهم في معظم الأحوال أشخاص ذوو علاقات وثيقة بعالم الجريمة الذي تنظمه المافيا، أما الدوافع وراء ارتكاب هذا النمط من الجرائم فهي اقتصادية بحتة.

ساد الإرهاب السياسي في أعقاب عام ١٩٧٢/ ١٩٧٣م في عدد من المدن الإيطالية الأمر الذي ترتب عليه اتخاذ الشرطة إجراءات خاصة بمراقبة المطارات والطائرات والسيارات والسكك الحديدية والسجون، كذلك حماية الشخصيات الايطالية العامة التي يمكن أن تصبح هدفاً للخاطفين وقد بدأ الرأي العام الإيطالي يدرك إمكانية حدوث احتجاز الرهائن في عدد من المدن الإيطالية الكبرى حيث اتضح من التجارب بأنها يمكن أن تصبح مسرحاً لهذا النمط من الجرائم، وهناك قواسم مشتركة للحوادث التي وقعت في مدن إيطالية أخرى وبعضها يماثل حوادث اختطاف وقعت في أقاليم أخرى ومن أهم سمات هذه الجرائم أولاً ارتكازها على المباغتة، ثانياً يتعمد

الخاطفون في أعقاب الجريمة الانتظار وقتاً طويلاً قبل الإقدام على اخطار أهل الضحية بهدف إثارة القلق والفزع في نفوسهم، ثالثاً: تدور المفاوضات مع الخاطفين من أجل إطلاق سراح الرهائن في جو تشوبه القسوة والتهديد المستمر بقتل الرهينة، رابعاً؛ بين الضحايا الذين أطلق سراحهم بأن ظروف اعتقالهم كانت صارمة حيث اتسمت المعاملة بالقسوة وعدم الاحترام لحاجاتهم الطبيعية أو الروحية، خامساً: مغالاة المختطفين في شروطهم لإطلاق سراح الرهائن حيث بلغت الفدية ما ينيف على آلاف الملايين من الليرات الإيطالية، نشرت بعض الصحف المالية بأن رجال العصابات يدركون خبايا الأمور المالية لضحاياهم أكثر من مكاتب الضرائب الحكومية في إيطاليا.

بينت التحقيقات الأمنية بأن الأسلوب الذي يتبعه الخاطفون في كثير من الأحوال يتطابق مع خطط المافيا الإيطالية.

ويدعم المثال التالي هذه الحقيقة فلقد تم في عام ١٩٧٣م اختطاف صبي أمريكي ينحدر من عائلة المليونير الأمريكي الشهير باول جتي، وقد وجهت التحقيقات التي قمنا بها أصابع الإتهام إلى جماعة المافيا في منطقة كلابريا، قامت المافيا بمطالبة أسرة الرهينة بمبلغ خمسة ملايين دولار كفدية نظير إطلاق سراحه وعندما رفضت الأسرة الاستجابة لمطالب الخاطفين قامت العصابة ببتر إذن الصبي وإرسالها لعائلته الأمر الذي أضطرها للإذعان لمطالب الخاطفين وتسليم الفدية، وضعت العصابة شروطاً صارمة لتسلم الأموال تم بمقتضاها

مغادرة السيارة التي تقل الأشخاص الموكل إليهم القيام بالإتصال بالخاطفين روما إلى نابولي ومن ثم الذهاب إلى ساليرند حيث يتبعون مساراً معيناً والرجوع، وبعد قيادة تستمر ١٥٠٠ كيلومتر على السيارة أن تقف في منطقة معينة يشير فيها الخاطفون لها بالتوقف، وكان الهدف من هذه العملية المعقدة تضليل الشرطة، وقد أصدرت العصابة أوامر صارمة بأن أي إخلال بالشروط سيترتب عليه اغتيال الصبي

لم يكن عمل الفرقة الخاصة لرجالنا الذين كانوا بين شقي الرحى سهلاً، فقد كان عليهم حماية حياة المختطف كذلك لم يكونوا يرغبون في ترك الميدان خالياً للخاطفين الأمر الذي يجعل المفاوض فريسة سهلة للمختطفين، قررت إدارة مكافحة الإرهاب إرسال ثلاثة من ضباط الشرطة في مهمة استطلاعية بالسيارات لمراقبة تحركات المختطفين وتحديد هوياتهم، ولم تكن هذه السيارات مزودة بأجهزة إرسال كما لم يحمل هؤلاء الضباط أجهزة تصوير لكي لا يثيروا الانتباه وسط الخاطفين، قامت الشرطة بإجراءات إدخال الأرقام المتسلسلة للنقود التي تم الاتفاق على تسليمها للمختطفين في الحاسب الآلي، وقد نجحت الخطة إذ تمكنت الشرطة من مراقبة سيارة تتبع سيارة المفاوضين الأمر الذي سهل مهمة تبليغ مركز الشرطة في روما هاتفياً بأرقام لوحة رخصة السيارة، وقد تبين أن مالكها أحد رؤساء عصابة المافيا في كاليبريا، وفي هذه الأثناء أوقفت عربة السيد شسي المكلف بتسليم الفدية نيابة عن عائلة المختطف في طريق رئيسي من خلال

إطلاق رصاصة من بندقية صيد، برز بعد ذلك شخصان ملثمان أمرا المفاوض بوضع الفدية المالية على الأرض والانصراف فوراً، تمكن أحد ضباط الشرطة من العبور في لحظة أماط فيها المجرمون اللثام مما مكنه من التمعن في وجوههم ولكنه لم يقم باعتقالهم أو تصويرهم خوفاً من تعريض حياة الصبي للخطر، وقد تعرف السيد شيسي على صورة السائق وأحد الأشخاص الذين حملوا النقود في الزكائب حيث كانا من عتاة المجرمين المعروفين وهما الأخوان سافيرو وممالوتي.

ولم تتخذ الشرطة أي إجراء إلى حين إطلاق سراح باول جتي.
تمكنت الشرطة من اعتقال العصابة ماعدا واحد كما عثرت الشرطة على جزء من الفدية وأثناء كتابة هذا البحث بدأت محاكمة المجرمين التي قدم لها المختطف من الولايات المتحدة، لقد تكللت مجهودات رجالنا في عدد من حالات الاختطاف بالنجاح. ولكن رغم هذه النجاحات فلقد زادت حوادث الاختطاف في إيطاليا زيادة مطّردة حتى بلغت عام ١٩٧٥م اثنتين وستين حالة، وقد قامت الحكومة الايطالية بإصدار قانون يقضي بعقوبة المختطف بالسجن لمدة أربعة وعشرين عاماً.

تمكنت الشرطة الإيطالية من حل لغز ثمان وأربعين حادثة من مائة وخمس وعشرين حادثة، كما تم اتهام أربعمائة وأربعين مجرماً بهذه الجريمة، كما تمكنت الشرطة من إلقاء القبض على خمسة وثمانين مجرماً بينما تمكن خمسة وثمانون من الهروب من يد العدالة، وهناك إجماع في دوائر الشرطة على تقسيم المجرمين إلى عدة تصنيفات تتضمن الاجابة

على الأسئلة التالية: هل هم أعضاء في منظمة المافيا أم نزحوا من شمال إيطاليا وانخرطوا في جماعات من المجرمين المحليين أم هم من طبقة المجرمين المنحدرين من عالم المهربين؟

كشفت البحوث الجنائية بأن المهربين والمتجرين في التبغ ومجرمو السطو على المصارف يفضلون ترك أنشطتهم الاجرامية التي تحف بها الأخطار، ويتحولون إلى جرائم الاختطاف التي تمكنهم من استلاب الأموال كما يتيح هذا النمط من الجريمة للمختطفين حرية اختيار الضحية ووقت ومكان الاختطاف كما يسود دوائر المجرمين الاعتقاد بعدم تدخل الشرطة حرصاً على حياة الضحية مما يضمن استلامهم للفدية

ويمكننا في هذا الصدد الاستشهاد بحادثة مثيرة وقعت أخيراً في روما إذ تمكنت قواتنا الخاصة المحمولة جواً والتي تتعاون مع منظمة الشرطة الدولية التعرف والمساعدة في إلقاء القبض على عصابة إيطالية فرنسية كانت تقوم بالسطو على المصارف والقتل ثم تحولت إلى الاختطاف واحتجاز الرهائن، وقد كانت هذه العصابة مسئولة عن ارتكاب خمس حوادث اختطاف مثيرة وقعت بين عامي ١٩٧٤ - ١٩٧٥م في روما ومدن إيطالية أخرى، وقد أدى تطور تقنيات التحقيق التي تستخدمها الشرطة في الكشف عن هذا النمط من الجريمة خصوصاً إذا توفر التعاون مع ذوي المختطف وأصدقائه بلغت حوادث احتجاز الرهائن واختطاف موظفي البريد والمصارف بهدف تأمين الهروب في أعقاب حصار الشرطة للمختطفين منذ عام ١٩٦٦م

ثلاثين حادثة كما بلغ عدد الرهائن خمسة وثمانين قتل منهم أربعة أشخاص.

ولمواجهة هذه المسألة الشائكة قامت الادارة العامة للأمن بإعداد دراسة ترتكز على تجارب واقتراحات رجال الشرطة وتم وضعها تحت تصرف المحققين والجهات التي ترغب في الاحاطة بالاجراءات التي اتخذت لمواجهة جرائم الاختطاف[1]

وحقيقة الأمر فإن جرائم الاختطاف والتي يمكن ارتكابها بسهولة فإن من الصعب ملاحقتها بسبب الصعوبات المرتبطة بطبيعة هذا النمط من الجرائم.

كشفت الزيادة المطّردة لهذا النمط من الجرائم خلال عقد السبعينات عدم وجود قوانين صارمة تردع المجرمين من ارتكاب هذه الجريمة الأمر الذي حدا بالجمهور الذي أثارته هذه الحوادث بالمطالبة باتخاذ إجراءات صارمة من خلال سن قوانين تساهم في تذليل المصاعب التي تواجه المحققين والشرطة أثناء ملاحقتهم للمجرمين، وقد قدمت عدة اقتراحات تنادي بتفويض المحاكم بمحاكمة المجرمين في المكان الذي وقعت فيه حادثة الاختطاف. وعدم إرسالها إلى المكان الذي تم فيه إطلاق سراح الرهينة كما قدمت اقتراحات في هذا الصدد تطالب بإيقاف التحريات التي يقدمها أقارب المختطفين، عدم إفشاء الأسرار المتعلقة بمعلومات عن الحادث، وكذلك تدخل

---

١ - وزارة الداخلية. اختطاف الأشخاص بهدف الابتزاز روما بدون تاريخ.

شركات التأمين فيما يتعلق بالأخطار المحيطة بالاختطاف والتحفظ على الفدية المالية الذي يصدره المدعي العام وكذلك المشكلات الأخرى ذات الصلة بتقنيات الشرطة وتدخلها السريع في مثل هذه الحالات.

أصدر المدعي العام أوامره للشرطة في ميلانو باتخاذ الاجراءات اللازمة بإيقاف منع تسليم الفدية في أعقاب حادثة اختطاف وقعت أخيراً، وقد أدى هذا القرار بعدم تسليم الفدية أثناء المفاوضات مع المجرمين إلى إتاحة الفرصة للشرطة بالتحفظ على الأموال الأمر الذي أدى إلى انحسار جريمة الاختطاف في هذه المنطقة.

الفصـــل العاشر

الجوانب التطبيقية لاحتجاز الرهائن

مكافحة الارهاب في الأراضي المنخفضة(*)

يرتكز تنظيم الشرطة في الأراضي المنخفضة على توفير وحدات أمنية لكل بلدية يزيد عدد سكانها على خمسة وعشرين ألفاً، أما البلديات الأخرى فيشرف عليها ما يطلق عليه وحدات شرطة الدولة، وينقسم تنظيم الشرطة الى مائة وأربع وثلاثين وحدة. تضم كل واحدة منها تسعة عشر رجلاً حيث يتمركز سبعة آلاف منهم في ثلاث مدن كبرى.

ويقف على رأس كل وحدة منها عمدة البلدية الذي تخول له القوانين التصرف فقط في منطقته مما يترتب عليه تبديد ضخم للموارد.

كنا نقوم في السنوات الخمس المنصرمة باعادة تنظيم هذه القوات ومن المحتمل أن يستغرق إكمال هذه المهمة عقداً من الزمان. تنطوي وحدة شرطة الدولة التي تشرف على ما ينيف على سبعمائة بلدية على اثني عشر رجلا وتتبع مركزياً لوزير العدل.

تتبع قوات الشرطة البلدية والمركزية من الناحية الفعلية الى عمدة البلدية والمدعي العام وتنحصر الأعباء الملقاة على كاهل العمدة في حفظ النظام. أما وكيل النيابة فيناط إليه الكشف عن الجرائم. ولا يوجد حسبما يعتقد ما يماثل هذا التنظيم في بريطانيا لأن الخط الفاصل

(*) وليام فراكزز.

بين هذه الواجبات غير واضح المعالم، مما يعني أن كلا من العمدة ووكيل النيابة يمكن أن يصدرا أوامر للشرطة، الأمر الذي يترتب عليه ازدواجية السلطة.

تتعاون قوات الشرطة الملكية ووحدات الأمن في حالات وقوع الأخطار. وتتكون هذه الوحدات من ثلاثة آلاف رجل يناط إليهم حراسة الحدود ويتبعون لوزير العدل وعندما تسود ظروف أمنية خاصة مثل الاعتداء على المطارات أو احتجاز الرهائن يمكن لقوات الشرطة طلب المساعدة من القوات العسكرية الأخرى مثل البحرية والمشاة.

القضـــــاء:

ينقسم تنظيم القضاء في الأراضي المنخفضة الى خمس ادارات تقف على رأس كل منها محكمة استئناف. وتتبع كل محكة لمدع عام تناط إليه ادارة الشرطة مما يعني امكانية مراقبة أداء هذه القوات.

تنقسم الوحدات القضائية الى مراكز تتبع للمدعي العام. وهناك رؤساء في المقاطعات يتبع لهم رؤساء البلديات. يبين ما ذكر الهيكل التنظيمي الذي ينطوي على تعقيدات تنظيمية كبيرة.

ففي حالات احتجاز الرهائن تتداخل هذه السلطات بحيث يصبح المشتركون في ادارة الأزمة عمدة المدينة ومدير الشرطة المحلية ووكيل النيابة الذي وقعت الحادثة في مركزه والمدعي العام ومندوب الملكة السامي في الاقليم.

تم في أعقاب حوادث الارهاب في هولندا انشاء قوات خاصة لمكافحة الارهاب يقف على رأسها سبعة عشر من ضباط الشرطة. تتكون هذه الوحدات من شرطة الدولة المركزية والبلديات وتخضع أنشطتها للمدعي العام الذي يرتبط بكل المحاكم الاقليمية كما يقوم باطلاعها بكل التوجيهات ذات الصلة بالتحقيق مع الارهابيين.

الاستعدادات الأولية لجميع جوانب التحقيق:

تم تكوين لجنة خاصة أنيط بها تحضير كل الاجراءات المتعلقة بمكافحة الارهاب، وتضم هذه اللجنة ممثلي وزارة العدل والداخلية والدفاع ومستشاري رئيس الوزراء. وتخضع هذه اللجنة من الناحية التنظيمية لوزير العدل، وقد انبثقت منها لجنة عهد اليها دراسة الوسائل الفنية والاستراتيجية لمواجهة الارهاب. كما أنيط بلجنة أخرى تحليل حوادث الارهاب التي وقعت في بلادنا والدول الأخرى، كما تم تكليف لجنة أخرى ثالثة بالتدريب واستخدام أجهزة خاصة بالتعاون مع الوحدات المساعدة.

كذلك تم تكوين وحدة خاصة من المخبرين تتحرى في كل الحالات التي يحوم حولها الشك والاشتباه بقيام الارهابيين بالإعداد للجريمة وتقوم هذه الوحدة بجمع المعلومات ومراقبة المشتبه فيهم بالتعاون الوثيق مع الشرطة المحلية ويتم تزويد هذه الوحدات الخاصة بالمعلومات من خلال خدمات مركز المعلومات الجنائي. كما تقوم هذه الوحدات بدورها لتغذية المركز بالمعلومات التي تم استيفاؤها بمبادرتها الخاصة.

كـما يقوم مـركز المعلومـات الجنائي بجمـع وتصنيف ومقـارنـة وتنسيق كل المعلومات المتعلقة بالمجرمين الذين أدينوا ويسـود التعاون الـوثيق بين هـذا المركـز الذي يتبـع لـوزارة العـدل وخـدمـات الأمن القومي التي تخضع لـوزارة الداخليـة ويتم تسليم المعلومات التي قـام بتصنيفهـا مركـز خدمـات الأمن في شكل مسـوح عامـة وتقاريـر عن حوادث معينة لقوات الشرطة والوحدات الخاصة بمكافحة الارهاب، وقد سجلت خدمات التحقيقات الجنائية في هـولندا نجـاحاً كبيـراً في مكافحة احتجاز الرهـائن ما مكن عـلى سبيل المثـال من الكشف عن مؤامرة مجموعة المولكان العرقية لاحتجاز ملكـة هولنـدا كرهينـة وقد تم اعتقال المتآمـرين وادانتهم، كما أمكن أيضـاً اعتقال وادانـة أربعة سـوربيين كـانوا يعتـزمون اختـطاف قطار، ومن المحتمـل أن يكـون اكتشاف هذه الخـطة لاختطاف القـطار ونشر وسائـل الاعلام لهـا قد أوصى لمجموعة المولكان العرقية باختطاف قطار قرب مـدينة بـابلن في عام ١٩٧٥م.

التنظيمات الأمنية في أعقاب احتجاز الرهائن:

تتجمـع في أعقاب وقـوع حـادثـة لاحتجـاز الـرهـائن ثلاث مجموعات من هذه الوحدات الخاصة لمعالجة الحالة:

١ ـ يتم انشاء مركز خاص بالشرطة قرب مكـان الحادث كـما تقوم بضرب طوق حول مكان الحادث بهدف عزله عن أي اتصال.

٢ ـ لا تبـذل الشرطـة في هذه المـرحلة أي جهد لانقـاذ الرهـائن عن طريق القوة، ولكن يمكن تصور ظهور ظروف تحتم التدخـل السريـع

لانهاء الحادث أو يمكن على سبيل المثال أن يكون المختطف شخصاً واحداً يمكن السيطرة عليه، هناك حالات لا تتوفر فيها امكانات مناسبة لاقامة مركز للشرطة قرب مكان احتجاز الرهائن الأمر الذي يحتم انشاء قوافل متحركة متعددة بمكاتب ومرافق، كما يجب تزويد وحدة الشرطة بأجهزة اتصال مع السلطات المناط إليها اتخاذ القرار.

٣ - تجتمع هذه السلطات في مكان يفضل ألاّ يبعد أكثر من خمس دقائق من مكان الحادث بالسيارة. وذلك لأهمية الاتصال المتبادل بين هذه الوحدات، ويتولى ادارة مركز الشرطة النائب العام للادارة التي وقع في دائرة اختصاصها الحادث، وينظر الى احتجاز الرهائن في هولندا على أنه جريمة خطيرة مما يحتم على وزير العدل أو من ينوب عنه معالجتها، يتكون مركز الشرطة من مندوب الملكة، مدير الشرطة المحلي وعمدة المدينة، ويضاف الى هذه المجموعة بعض الخبراء الفنيين في العلوم السلوكية

٤ - يتم انشاء مركز أزمات في وزارة العدل في الهيق Hague برئاسة وزير العدل ويشارك في المداولات واتخاذ القرار في بعض الحالات ذات الصبغة الدولية رئيس الوزراء ووزراء الداخلية والخارجية والدفاع وأي وزير ترتبط وزارته بالحادثة (على سبيل المثال وزير المواصلات في حالة اختطاف الطائرة) والخارجية (إذا كانت الحادثة ذات جوانب دولية).

الجوانب الاجرائية والتكتيكية:

يمثل احتجاز الرهائن تحدياً خطيراً للقانون والنظام مما يتطلب اجراءات سريعة لمواجهته. إن اعادة سيادة النظام والقانون يجب ألاّ

تتم من خلال الاذعان لمطالب الخاطفين، كما أن حياة الرهائن يجب أن لا تتعرض للخطر ولا ريب أن الأهداف التي يضعها القائمون على معالجة الأزمة نصب أعينهم هي إلقاء القبض على الارهابيين وتحرير الرهائن من قبضتهم، إن السؤال الذي يمكن أن يطرح في هذا الصدد هو كيفية تحقيق هذه الأهداف. تحتم الاجابة على هذا التساؤل بادىء ذي بدء معرفة هوية الارهابيين وأهدافهم. يتسم الأمر بالسهولة في بعض الأحيان ولكن هناك حالات مثلما حدث في بابلن وأمستردام حيث استغرق جمع المعلومات بعض الوقت ريثما تم الاتصال مع الارهابيين إن خلق قنوات اتصال مع الارهابيين أمر ضروري لأنه يمكن من التفاوض معهم. وقد دلت التجارب أن ادعاء المختطفين بأنهم سيقومون بإعدام الرهائن في خلال نصف يوم ما لم تستجاب مطالبهم أمر لم تواجهه قوات الأمن. إن القيام باغتيال الرهائن أمر بعيد الاحتمال نظراً لما سيترتب عليه من نتائج سلبية على المختطفين إذ سيصبح تسليط الأضواء على الاختطاف قصير الأمد مما يجعل العملية التي هدف الخاطفون من ورائها الى إثارة الرأي العام عديمة الجدوى. إضافة إلى ذلك فيمكن أن يؤدي مثل هذا الفعل الى قتلهم أو ايداعهم للسجون. ويمكن الجزم بأنه لا يوجد حتى الآن انطباع بأن الارهابيين سيقتلون الرهائن مهما أظهروا من جسارة في رغبتهم بالتضحية بحياتهم ليلجوا باب التاريخ بالاستشهاد في سبيل قضيتهم، وإذا كان الهدف اغتيال الرهائن فإنه يمكن للارهابيين سلك سبيل آخر مثل الهجوم المباغت بالقنابل أو الاغتيال المباشر يستخلص مما سبق ذكره بأنه سيكون هناك متسع من الوقت

للمسئولين لمعالجة الأزمة وهذا الافتراض يجب أن لا يعني التقاعس بل يجب تعبئة جميع الموارد الادارية ووضع وسائل الاتصال وكل الادوات الضرورية في حالة تأهب قصوى.

هناك حالتان تستوجبان استخدام السلاح:

الأولى: عند قيام الارهابيين بالبدء باغتيال الرهائن إذ في مثل هذه الحالات لا يصبح أمام الحكومة أي خيار الا التدخل المسلّح، ومثل هذا الموقف يحتم على المسئولين وضع خطط طوارىء مسبقة لمواجهة مثل هذه الاحتمالات.

الثانية: يمكن أن يطرأ موقف آخر يحتم على المسئولين استخدام السلاح خصوصاً عندما ترى الحكومة أن الأمر قد غدا لا يحتمل التأجيل بسبب ما يترتب على الرهائن من أضرار جسيمة أو لأسباب أخرى مما يتطلب وضع حد لهذه المأساة الأليمة لهذه الأسباب مجتمعة يجب وضع خطط هجومية مما يمكن إذا دعت الضرورة من دمج خطط الهجوم والطوارىء مع بعضها البعض، ويجب على القائمين على هذه الأمور أن لا يتدخلوا ما لم يكونوا على يقين بأن مهمتهم ستتم من غير سفك للدماء فالتدخل الذي لا مبرر له تترتب عليه نتائج خطرة. وقد يضحى التهديد باستعمال القوة في بعض الحالات بهدف إثارة الخوف أمراً يصعب التنبؤ بنتائجه:

الوسائل الفنية في مواجهة الارهاب:

إن قيام وحدات من الشرطة بهجوم جماعي لتحرير الرهائن من قبضة الخاطفين باستخدام أي نوع من السلاح أمر لا يتعارض مع

أعباء الشرطة التقليدية، ولكن المحاذير التالية تجعلنا نعترض على هذا النمط من الحلول.

أولا : إننا نعتقد بأن تدريب الشرطة لتأدية هذا النوع من الواجبات سيجعلهم غير مناسبين للقيام بواجبات الشرطة العادية.

ثانياً: يصبح من الضرورة وضع هؤلاء الأشخاص في ثكنات بحيث يتم استدعاؤهم في الحالات الاستثنائية التي يتم فيها احتجاز الرهائن، مما يتطلب التدريب المستمر لمواجهة مثل هذه المواقف، لهذه الأسباب تصبح هذه الوحدات غير صالحة للقيام بأعباء الشرطة اليومية، كما أن تقسيم هذه الوحدات الأمنية سيقلل من كفاءتها بسبب عدم التنسيق. إننا يجب ألاَّ ننسى بأن القوات المسلحة دربت رجالها واعدتهم اعداداً جيداً ويمكن بقليل من التدريب المتخصص استخدامهم في حالات احتجاز الرهائن.

وجدير بالذكر في هذا الصدد الاشارة الى ما تقوم به السلطات في هولندا هذه الأيام من إعادة لتأهيل كتيبة من البحرية الملكية لهذه الأغراض، فبرامج التدريب العادية لهذه القوات تهدف في المقام الأول الى الحاق الأذى بالعدو، ولكن في حالة احتجاز الرهائن يجب حصر الحاق الأذى الى أقل الدرجات. ولذا يجب أن يشتمل برامج التدريب على ما يطلق عليه «العنف المحدود» وقد ترتب على هذا الأمر اخضاع رجال البحرية الذين يتم تدريبهم لهذه المهمات الخاصة لفحوص نفسية دقيقة. كما يتم هذا النمط من التدريب بالتنسيق مع أخصائيين نفسيين، وتتكون هذه القوة الضاربة من رجال مدربين

تدريباً خاصاً في استخدام جميع أنواع الأسلحة كما يخضعون لقيادة ذات تدريب عال وتجارب في تصميم خطط الهجوم مما يمكن من انهاء الاحتجاز بأقل قدر من الضحايا.

قامت الحكومة الهولندية بإنشاء مجموعة ثانية تتكون من قناصة وتشتمل هذه المجموعة الخاصة على وحدتين في الوقت الراهن بحيث تضم كل منهما أربعين رجلا. وتمثل هذه الترتيبات استثناء للقاعدة التي تنص على عدم تدريب رجال الشرطة لهذه الأغراض، ولكن السلطات ترى ما يبرر هذا الوضع، وتتكون الوحدة الثانية من رجال الجيش الذين يستخدمون أنواعاً معينة من الأسلحة كما يتم تدريبهم بصورة مستمرة على دقة التصويب من خلال أوامر يبثها جهاز للارسال، ويتم اختبار ثلاثة رجال منهم للقيام بهذه المهمة إذا دعت الضرورة، ويجري تنسيق وتعاون وثيق بين القناصة والقوات المسلحة أثناء الأزمة وبعد أن ينهي القناصة واجبهم تحتل قوات البحرية الموقع

وقد استخلص هذا الدرس من تجربة احتجاز الرهائن في ميونيخ

ويتولى ضابط التنسيق بين هذه المجموعات من خلال قيامه بالاتصال مع مركز الشرطة حيث يتسنى له التنسيق بين أنشطة الوحدتين أثناء العملية.

دلت بعض التجارب أنه من المستحسن ايكال مهمة التفاوض في بعض الأحيان لطبيب نفسي. وهناك حالات أخرى يفضل فيها أن يناط هذا العمل لشرطي بالتعاون مع طبيب نفسي. وتعتمد هذه الخيارات على الشخص الذي يقوم بالاتصال الأولي مع الارهابيين.

ونحن نعتقد بأن العالم السلوكي يجب أن يكون أحد أعضاء المجموعة التي تضع السياسات مما يمكنه من تقديم نصائح مفيدة تسهم في السيطرة على الموقف، وتشتمل توصيات عالم السلوكيات في هذه المواقف على الآتي:

يجب التعرف على هوية الارهابيين ودرجة تدريبهم ومقدرتهم على تحمل الجهد، فقد دلت التجارب بأن الارهابيين تعتورهم ظروف تزيد من توتراتهم النفسية. وينحصر تفكيرهم في تحقيق هدف واحد الذي يكاد أن يكون في الجرائم دات الصبغة السياسة أمراً مقدساً، مما يدفعهم بالتضحية بحياتهم أو حياة غيرهم، يتضح من هذا الموقف بأن على القائمين بالتفاوض أن يتعاملوا بكل جدية مع الارهابيين، ويمكن في أعقاب تهدئة الموقف الاستعداد للمرحلة الثانية التي يمكن أن تتطور في أثنائها العلاقات بين المختطفين والرهائن، وقد تستمر هذه العلاقات بعد نهاية الاختطاف كما رأينا في أعقاب حادثة بابلن.

وأخيراً تبرز المرحلة الثالثة على مسرح الأحداث التي يمكن أن تتسم بعدم الاستقرار حيث يصبح الارهابي غير واثق من نفسه الأمر الذي قد يدفعه للقيام بأعمال لاثبات الذات، إن مثل هذه اللحظات تتطلب وجود شخص يتسم بالهدوء والعقلانية لمواجهة هذا الموقف

وقد دلت التجارب بأن الشرطة لم يتم اعدادها وتدريبها على تقنيات المفاوضات، كما عكست ذلك تجربة الشرطة في نيويورك، ولا يزال الشك يساورنا فيما يتعلق بالطريقة المثلى للتعامل مع الارهابيين، فالدوائر المسئولة في الولايات المتحدة تتعامل مع المجرم على أساس أن

دوافعه ومنطلقاته اجرامية بحتة بينما تقبع خلف الارهاب في أوروبا دوافع سياسية مثلما واجهنا في هولندا، وقد قام بارتكاب هذه الحوادث أشخاص ينحدرون من أصول أجنبية، وفي مثل هذه الحالات يلعب الحاجز اللغوي دوراً كبيراً في المفاوضات مما حتم علينا ايجاد مخرج لهذا المأزق.

العلاقات العامـــة:

إن من الأمور الهامة التي يجب أخذها في الحسبان عند احتجاز الرهائن تكليف ضابط علاقات عامة قرب مكان الحادث ليكون حلقة اتصال بين مركز ادارة الأزمة ووزارة العدل التي يقع على عاتقها ادارة الأزمة كذلك يجب أن يكون هذا المسئول أحد أعضاء مركز ادارة الأزمة مما يمكنه من توفير المعلومات الموثوقة وبثها للجمهور الأمر الذي يساعد في حل الأزمة.

هناك حالات كثيرة يهدف الخاطفون من خلالها استغلال وسائل الاعلام لنشر قضيتهم على أكبر نطاق، ويجب على المسئولين اتخاذ السبل الكفيلة بحرمانهم من تحقيق هذا الهدف ولكن تحول صعوبات كثيرة لايقاف هذا الانتشار مما يشكل هاجساً للكثير من المسئولين، فاحتجاز الرهائن في حد ذاته أمر يثير انتباه العالم، ولذا تصبح محاولات الحكومة لايقاف تدفق المعلومات أمراً مثيراً لوسائل الاعلام مما يدفعها لنشر الاشاعات الضارة. وهناك جانب هام يتعلق بهذا الأمر وهو حق المواطنين معرفة الطريقة التي تعالج بها الحكومة الأزمة. لهذه الأسباب يجب أن توفر وسائل الاعلام أكبر قدر من

المعلومات عن خلفيات الارهابيين والخيارات السياسية. إن مثل هـذا الانفتاح الاعلامي يمكن أن يسهم بالاتفاق مع الصحافة من التعامـل بسرية فيما يتعلق بالمعلومات التي يمكن أن يترتب عليها إلحاق الضـرر بـالرهـائن. ويمكن أن نـذكـر في هـذا الصـدد المعلومـات التي تتعلق بالاستعداد للهجوم لانهاء الاختطاف.

اضافة لأعباء ضابط الاتصال المتعلقة بتـوفير المعلومـات لوسـائل الاعلام يقع عليه عبء الاتصالات الداخلية إذ يمكنه اطلاع صـانعي القـرار بردود فعـل الجماهـير ووسائـل الاعلام تجـاه ما يـدور وتقديم النصح عن الآثار المتـرتبة لبعض هـذه الاجراءات عـلى الجمهور، إن دور ضـابط الاعلام في مثـل هذه الـظروف لا ينحصر فقط في توزيـع النشرات وعقد المقابلات مـع الصحفيين لكن يمتـد لنشاطـات أخرى فعالة ترتبط ببث المعلومات في أعقاب أي تطورات جـديدة إذ يشكـل هـذا أمراً ضـرورياً يمنـع انتشار الشـائعات الضـارة، كما يمكن لهؤلاء الضباط ترتيب عقد مؤتمرات صحفية للوزراء، وكمثال لهذه الأنشطة تقـدم الدراسـة تحقيقاً عن حـالتين لالقـاء الضوء عـلى هذه الجـوانب الادارية في أثناء العمليات.

التقرير الأول عن حالة احتجاز الرهائن:

تلقت شرطة الهيق تقريراً يوم الجمعة المـوافق ١٩٧٤/٩/٣م في الساعة الرابعة بعد الظهر بأن أحد اليابانيين المسلحين قد شق طـريقه الى مبنى السفارة الفرنسية وقام باقتحامها وعند قيام الشرطـة التحري

في هذا الأمر بدأ يتبادل الرصاص بين الارهابي والشرطة مما أدى الى جرح الارهابي واثنين من ضباط الشرطة. تبين فيما بعد بأن أحد عشر شخصاً قد احتجزوا داخل السفارة ومن بينهم السفير الفرنسي بواسطة منظمة الجيش الأحمر اليابانية.

قامت الشرطة في أعقاب الحادث باتخاذ الاجراءات اللازمة حيث أمر وزير العدل بتعبئة القوات الخاصة واحضارها لمكان الحادث. تم بعد ذلك أمر اخلاء السفارة حيث قامت الشرطة بضرب طوق حولها. بدأ رد الفعل الأولي للارهابيين في الساعة السادسة من خلال القاء كتيب يتضمن مطالبهم من النافذة، وقد اشتملت المطالب على المطالبة باطلاق سراح أحد رفاقهم المعتقل في أحد السجون الفرنسية والحاقه بهم في السفارة كما طالبوا السلطات باتخاذ الاجراءات اللازمة لنقلهم الى أحد مطارات هولندا وتحضير طائرة للاقلاع بهم. وحذر الخاطفون بأن عدم الاذعان لهذه الأوامر سيترتب عليه اغتيال الرهائن، بدأ المسئولون الاتصال مع المختطفين عن طريق الهاتف وبمساعدة مترجم من السفارة اليابانية. أما فيما يتعلق بمطالب الخاطفين فلقد قامت الحكومة الفرنسية التي استجابت فوراً بارسال السجين الى المطار في هولندا حيث وضعت الطائرة تحت حراسة مشددة. وبعد قيام السجين بالاتصال بمحتجزي الرهائن تم الاتفاق على أن يبقى في المطار. قامت الحكومة الهولندية بتلبية مطالب الخاطفين الأخرى الأمر الذي ترتب عليه موافقة الارهابيين على تمديد مدة الانذار لعدة مرات لأن طلباتهم لا يمكن أن تلبى الاَّ من خلال الحكومة الفرنسية مما يتطلب وقتاً طويلا، وقد أعلن السفير المصري

استعداده للتفاوض مع الخاطفين، اتخذت الحكومة الهولندية قراراً بعدم السماح للإرهابيين بمغادرة البلاد بصحبة الرهينة. وأصدرت الأوامر بمنع المختطفين من الاقلاع بالطائرة، وهم يحملون أسلحتهم، وعند بداية المفاوضات رفضت الحكومة الفرنسية تسليم طائرة للمختطفين ولم يوافق المختطفون على الطائرة الهولندية الأمر الذي أدى الى أزمة، وقد تمكن وزير خارجة هولندا من زيارة فرنسا في ٩/١٤ وتمكن من حل الأزمة بموافقة فرنسا على استبدال السجين بالرهائن على أن يتم تبادل الرهائن في الأراضي الهولندية بضمان من حكومتها، أما مغادرة الخاطفين، فلقد أصبح موضوعاً يخضع للسلطات الهولندية التي وافقت على سفر الخاطفين بأي طائرة على الاَّ يكون الطيار والمضيفون من فرنسا، وبناء على هذا الاتفاق وصلت طائرة فرنسية بوينج ٧٠٧ الى المطار بهولندا. وقد كان رد فعل محتجزي الرهائن على هذه المبادرة اطلاق سراح الرهائن والسماح للأطباء بمعالجة الرهائن.

وبدأت المشكلات في المرحلة التالية حيث وصلت الى طريق مسدود بسبب اصرار الارهابيين على حمل أسلحتهم عند مغادرتهم المطار ترتب على هذه التطورات أن أخذت المفاوضات تتسم بطابع التهديد واطلاق الانذارات، وأخيراً قدمت الحكومة الهولندية اقتراحاً يتم بمقتضاه استبدال السجين بجميع الرهائن المحتجزين على أن يقوم الخاطفون بتسليم جميع أسلحتهم باستثناء المسدسات، ويقدم لهم بعد ذلك طائرة يقودها ملاحون من هولندا وثلاثمائة ألف دولار.

وقد وافق الخاطفون على هذه الشروط، تم بعد ذلك ارسال مركبة الى السفارة لتنقل الخاطفين الى المطار حيث قام أحد محتجزي الرهائن بتفتيش السائق وتهشيم النوافذ تحسباً من استخدام الغاز المخدر للأعصاب. وتم في أعقاب ذلك الافراج عن ثلاثة رهائن إضافيين، تحركت الحافلة بعد ذلك مباشرة الى المطار تحمل الرهائن والخاطفين وتحرسها ثلة من الجنود بعد أن تم اخلاء الشوارع كلية من الحركة، وفي هذه الأثناء تسلم السجين مبلغ ٣٠٠,٠٠٠ ألف دولار وقام بتفتيش الطائرة. بعد ذلك وقفت الحافلة على بعد ثمانين متراً من الطائرة بحضور السفير المصري الذي أوكل إليه مراقبة عملية تبادل الرهائن واستلام أسلحة الخاطفين، وترك لهم حسب الاتفاق مسدسان، وبدأت بعد ذلك اجراءات تبادل الرهائن وبعد ذلك أقلعت الطائرة وحطت في مطار دمشق بعد أن أذنت لهم السلطات بالهبوط.

تقرير عن حالة احتجاز الرهائن الثانية:

في أعقاب مغادرة القطار لمحطة بابلس في هولندا في ١٩٧٥/٢/٢م تم ايقافه بواسطة الكابحات وقفز سبعة من مجموعة المولكان العرقية على مقدمة القاطرة وهم يطلقون الرصاص. حاول سائق القاطرة اغلاق باب العربة محاولا منعهم من الدخول، ولكن تمكن أحد المهاجمين من اطلاق النار عليه واحتجازه في غرفة الحقائب الملحقة بالقاطرة.

كان هذا القطار يتكون من عربتين قام المختطفون باحتجاز

الرهائن فيهما تحت حراسة مشددة، أمر المختطفون المسافرين بإغلاق النوافذ بالجرائد والملصقات. كما تم اغلاق أبواب القطار بالسلاسل (والملصقات) التي ثبت عليها ما يشبه المفرقعات ولكن اكتشف فيما بعد أنها ألعاب نارية. هدد الخاطفون باطلاق النار على كل من تسول له نفسه معرفة ما يدور، بعد أن ساد القلق مدة ساعة من الزمان أحيطت السلطات علماً بالحادث حيث تم طبقاً للوائح إجراء اللازم. فعند الساعة الواحدة والنصف أمكن إنشاء مركز لصنع القرار يرتبط مع مركز إدارة الأزمات في الهيق. أصدر وزير العدل أوامره بتعبئة كل العناصر المساندة من القوات الخاصة والقناصة، وأمرها بالحضور قرب مكان الحادث الذي قامت الشرطة وقوات المشاة والمدرعات بضرب طوق من الحصار حوله.

قام المختطفون باطلاق سراح ثلاثة من الرهائن يحملون معهم مطالب (المختطفين) الارهابيين انحصرت مطالبهم في توفير حافلة وقيود للرهائن واعداد طائرة في مطار سيڤول وأفصح المختطفون عن رغبتهم في التحرك للمطار بصحبة عدد من الرهائن، ولم يحددوا وجهة معينة للطائرة، كما قام المختطفون بالتهديد باعدام الرهائن بعد الساعة ١٢:٤٥ ما لم تستجب الحكومة لمطالبهم كان رد الفعل الأولي بأن هذه المطالب قد سلمت للحكومة لاتخاذ القرار.

قام المختطفون بالقاء جثة سائق القطار أمام خط السكة الحديد، وفي أعقاب ذلك سمع دوي الطلقات النارية التي أطلقت على بعض الرهائن الذين تمكنوا من الهرب الى المنطقة التي ضربت حولها الشرطة

الحصار قام المختطفون بعد عدة ساعات بالظهور أمام أحد الأبواب المفتوحة بصحبة أحد الرهائن البالغ من العمر اثنين وعشرين عاماً وهو مقيد اليدين حيث اغتالوه وأطاحوا به في القطار.

في أعقاب هذه الاغتيالات قام المسئولون بالاتصال بالمختطفين بواسطة أحد ضباط شرطة الدولة، وقد هدد المختطفون هذا الضابط طيلة المدة التي كان يتصل فيها معهم، كما أوسعوه ضرباً في بعض الأحيان، بدأ الخاطفون يطالبون بتوفير الطعام والماء والدواء والسجائر كما طالبوا باحضار سائق جديد للقطار، استجابت الحكومة للخاطفين فيما يتعلق بالطعام والدواء ولكنها رفضت احضار الحافلة واستبدال السائق، وكذلك اعداد الطائرة، تمكن عدد من الرهائن تحت جنح الدجى من الهروب من العربات التي لم يتمكن الخاطفون من حراستها قام الخاطفون في ١٢/٣/ باعادة المطالب التي قدموها مصحوبة بانذار ينتهي في الساعة الحادية عشرة بعد الظهر بعد ذلك قام مركز صنع السياسات بارسال الدواء والطعام، ولكن لم يذعن للمطالب الأخرى.

وافق المختطفون على تزويد القطار بهاتف ميداني كما أمكن تزويد القطار بالامدادات يومياً بعد انتهاء مدة الانذار بادر الخاطفون بطلب الاتصال برئيس جاليتهم في هولندا السيد مانسوما حيث طالبوا من اثنين من القساوسة التوسط بينهم وبين الحكومة. كرر الخاطفون بعد ذلك اصرارهم على تنفيذ مطالبهم مطلقين انذاراً جديداً ينتهي في صباح يوم الثلاثاء. وقاموا بعد ذلك بتسليم أحد القساوسة مذكرة

مطالبين بنشرها في الصحف، كان رد الحكومة رفض نشر المذكرة وكذلك عدم اعداد أي حافلة ما لم يفرج عن كبار السن من الرهائن. رفض الخاطفون الاستجابة لمطالب الحكومة باغتيال أحد الرهائن مكررين مطالبهم ومهددين بالاستمرار في الاغتيالات.

قام عدد من الاندنوسيين باحتلال السفارة الاندنوسية واحتجزوا عدداً من الرهائن في القنصلية بأمستردام.

بدأ سلوك المختطفين يتخذ صورة أخرى انعكست في تغيير مطالبهم ولم يتقدموا بطلب الحافلة أو الطائرة أو سائق القطار مرة أخرى حيث انحصرت مطالبهم في اطلاق سراح بعض المولكان من السجن، كما قدموا مطالب ذات صبغة سياسية ولم يطلقوا انذارات جديدة بدأت سلسلة جديدة من المفاوضات استخدمت الحكومة فيها عدداً من الأشخاص المنحدرين من مجموعة المولكان العرقية التي أصبحت تكون مجموعة التفاوض الرئيسة وقد أمكن في يوم الاحتجاز الخامس اقناع الخاطفين تسليم جثث الرهائن الذين قاموا باغتيالهم. وفي هذا الاثناء وقعت حادثة اطلاق للرصاص تعود أسبابها إلى اضطراب أحد المختطفين وقد نجمت عنها جراح خطيرة لأحد الرهائن، وأخيراً أمكن تسليم هذا الرجل برفقة أحد الرهائن الذي كان يعاني من صدمة نفسية.

بعد مضي أسبوع يمكن اعتباره فترة أسدل فيها الستار على المسرح إذ انخفض الاتصال مع المختطفين إلى أقل درجة ممكنة ولم يدم الانتظار طويلا بسبب الحالة الذهنية والجسمية للرهائن كما لعب

البـرد دوراً حاسمـاً في هـذه الـظروف الحـرجـة بسبب تعـطل جهـاز التدفئة، وخلال هذه المدة بدأت قوات الأمن تفكر جـدياً في الهجـوم على القطار وانهاء العملية.

أعلن الارهابيون في ١٣/١٢ في أعقاب تداولات مع المفاوضـين رغبتهم في الاستسلام واشترطـوا السماح لهم بتسليم أنفسهم لـرئيس طائفتهم على أن يتـولى بدوره تسليمهم للشـرطة وكـان هذا الاعـلان بمثابة مفـاجأة للدوائـر الحكوميـة، ورغم أن الارهابيـين طالبـوا بانهاء متزامن لاحتجاز الرهائن في أمستردام لكنهم لم يجعلوا من ذلك شرطاً في أعقـاب ذلك غـادر الارهابيـون القـطار بغـير سـلاح يصـطحبهم المفاوضون حيث قامت الشرطة باعتقالهم قرب القطار.

الفصل الحادي عشر

معضلات ووسائل اجراءات الشرطة

في جمهورية المانيا الاتحادية(*)

يتضح من الأبحاث الجنائية عدم توفر نموذج متكامل لا يرقى إليه الخطأ بحيث يمكن أن يرجع إليه صناع القرار في أعقاب احتجاز الرهائن. ولكن هناك قواعد عامة يمكن من خلالها استنباط أساليب عملية تعين صانعي القرار في مواجهتهم مثل هذه المواقف من خلال الموارد المتاحة

تواجه قيادة الشرطة مصاعب جمة في سعيها الدؤوب لمكافحة الجريمة إذ لا تتوفر لقياداتها المبادرة باتخاذ ما تراه من قرارات بسبب الاعتبارات السياسية أو لضغوط من الخارج التي تتخذ في بعض الأحيان أشكالا هادئة كما أن الاعتبارات الداخلية وأثرها على النظام السياسي مثل الرأي العام تحد في كثير من الأحيان من حرية حركة الدوائر الأمنية.

يجب في مثل هذه الحالات على قيادة الشرطة استخدام كل الوسائل التقليدية المتاحة لمواجهة الموقف، وسنحاول في هذه الدراسة القاء الضوء على بعض هذه المشكلات التي تواجه الشرطة

(*) كارل هانيز جمس.

لا ريب في أن القواعد العامة التي تحكم كل الاجراءات التي تتخذها الشرطة تنطلق من الحماية والمحافظة على سلامة الرهائن وتتطابق هذه الأهداف مع سيادة المبدأ الذي ينادي بأسبقية عدم تعريض حياة الرهائن للخطر على ضرورة تطبيق القانون. ورغم هذه القاعدة فقد وقعت حوادث في عدد من البلدان فتمت معالجتها استثناء لهذه القاعدة الأساسية لأسباب تتعلق بسياسة الدولة، فهناك حالات يقوم فيها المختطفون بمحاولة ابتزاز الدولة بصورة غير مقبولة، الأمر الذي يجعل الاذعان لها أمراً مستحيلا. وتجدر الاشارة في هذا الصدد لموقف ألمانيا المتصلب ازاء هجوم الارهابيين على سفارتها في ستكهولم في فبراير ١٩٧٥م والذي كانت تقبع خلفه دوافع سياسية.

أما فيما يتعلق بعملية اتخاذ الشرطة للقرارات أثناء قيام الخاطفين بعمليتهم فيمكن أن تحف بها أخطار وينجم عنها نتائج وخيمة. ولذا فمن الضروري وضع هذه الحقائق نصب الأعين عند وضع الخطط والقيام بتنفيذها بحذر هناك حالات كثيرة يهدد فيها الخاطفون بقتل الرهائن مما يضطر الشرطة الى الوقوف بسلبية ازاء الحدث الأمر الذي يترتب عليه اهدار الزمن. يحتم التحوط لهذه الظروف وضع خطط شاملة مسبقة بحيث تتمكن الشرطة من الرجوع اليها أثناء الأزمات.

وتعترض جهود الشرطة في كثير من الأحيان صعوبات جمة نظراً الى تقاعس أهل الضحايا في اخطار الشرطة في الوقت المناسب بسبب خوفهم من أخطار تدخل الشرطة على حياة الرهائن.

تحتم مواجهة هذه الحوادث انشاء وحدة خاصة للعمليات لمراقبة الموقف عن كثب، ومعالجته حسب مقتضيات الظروف. ويصعب في هذا الصدد اعطاء قائمة بالخدمات التي يمكن أن تؤديها هذه المجموعات المتخصصة في هذه المواقف ولكننا سنستعين بدلا عن ذلك بسرد بعض التجارب الهامة التي اكتسبتها الدوائر الأمنية في الأعوام المنصرمة في جمهورية ألمانيا الاتحادية.

يستحيل من الناحية التطبيقية عرض تقدير دقيق للمدة الزمنية التي تستغرقها عملية احتجاز الرهائن. ولذا فمن الضروري أن يتوفر لصانعي القرار المقدرة على التنسيق مع جميع الهيئات المختصة، وأن يكونوا على أهبة الاستعداد لمواجهة مثل هذه المواقف في أي لحظة في الليل أو النهار. إن تضارب الاختصاصات أو الصراع داخل أجهزة العمليات أو أي تأخير في اتخاذ القرارات قد تترتب عليه أضرار بليغة. وقد دلت التجارب أن إنشاء غرفة عمليات تتدفق منها المعلومات عبر جميع القنوات لجهات الاختصاص أمر لا غنى عنه أثناء ادارة الأزمة. ومن الجهة الأخرى يجب توفير الضمانات الخاصة بسرية المعلومات وعدم تسريبها لكل المعنيين بادارة الأزمة مثل الصحافة، وهناك تجارب تبين أن نشر المعلومات في غير تنسيق مع الدوائر الأمنية قد عرض نجاح عمليات ـ استغرق اعدادها وقتاً طويلا ـ للخطر. يجب على المسئولين في حالات استخدام قوات مساندة من الشرطة تحديد التسلسل الهرمي للقيادة حتى يمكن تجنب التضارب في القرارات. تواجه ادارة الأزمة في المانيا بعض

الصعوبات الميدانية ذات العلاقة بالمدعي العام الذي يلعب دوراً هاماً في القانون الألماني خصوصاً فيما يتعلق باتخاذ القرارات الخاصة باطلاق النار على الخاطفين، الأمر الذي يتطلب الوصول الى حلول عملية في هذا الصدد.

يستدعي استخدام القوات المساندة في بعض الحالات التنسيق بين قوات الشرطة القادمة من الولايات الاتحادية وحرس الحدود مما يحتم على المسئولين الالمام بالهياكل التنظيمية لهذه الوحدات وأنواع أسلحتها ومستوى تدريبها، لكي يتسنى لهم تجنب وقوع أي أخطاء ممكنة أثناء العملية.

وتبين التجارب الألمانية أن المختطفين ومحتجزي الرهائن يتقدمون بالمطالب التالية في أعقاب الحادثة:

عدم الاتصال بالشرطة والصحافة بعد تحديد الأساليب التي يتم بمقتضاها تسليم الفدية

وهناك حالات يكون فيها الاتصال مباشراً أو غير مباشر مع الشرطة حيث يطالب الخاطفون بضمان حقهم في المرور بسلام وتوفير عربة للهروب كشرط اضافي نظير اطلاقهم لسراح الرهائن (ولايوجد أي اعتراض وسط دوائر الشرطة على التظاهر بالاستجابة لمطالب الخاطفين). بغض النظر عن استحالة تنفيذ بعض المطالب مثل فصل جزء من الدولة أو تغيير بعض النصوص المتعلقة بالحقوق الأساسية أو اهانة الحكومة، فهناك خطر يتمثل في تصعيد هذا النمط من الجريمة إذا وافقت الشرطة الاستجابة لمطالبهم والسماح لهم بالخروج بسلام الى جهة أخرى.

على الشرطة في مثل هذه الظروف الدقيقة المحافظة على الاتصال مع الخاطفين ومحاولة اقناعهم بتبادل الرهائن مقابل الأموال، ويجب أن يتم هذا الأمر في غير تقديم تنازلات، كذلك يجب على الشرطة محاولة الاستطلاع وجمع أكبر قدر من المعلومات عن عدد الخاطفين وأسلحتهم وكذلك عدد الرهائن، وإذا كان بينهم أطفال ومرضى وعجزة. كما يجب الاحاطة بخلفيات الحادث للتمكن من تقويم الموقف وذلك من خلال التعرف على هوية الخاطفين وملامحهم النفسية الأمر الذي يمكن من تحليل شخصياتهم والتنبؤ بردود أفعالهم. تبين التجارب بأنه يجب تجنب إثارة المختطف في اللحظات الأولى للاختطاف وهي لحظات مفعمة بالتوتر مما يمكن أن يترتب عليه اتخاذ سلوك عدواني. لذا يجب التظاهر بالاذعان لجميع مطالبه وابداء التفهم الخاص من أجل كسب الوقت، وأخيراً يجب على القائمين بمعالجة الحالة استخدام كل وسائل التسويف والمماطلة لارهاقه. وفي الوقت نفسه يجب القيام بمبادرات لاتخاذ حلول للأزمة ومحاولة السيطرة على الموقف بحيث يمكن الرجوع لعدة خيارات في حالة فشل الحلول المطروحة يتطلب هذا المجهود وجود وسيط مقبول لدى المختطفين مما يمكن تقديم مساعدات لا غنى عنها. ولكن التجربة قد بينت بأن هذا الموقف ينطوي على مفاجآت غير سارة، فعلى سبيل المثال فربما يكشف الوسيط بعد أن تتوثق صلته بالخاطف بعض أسرار مهنته الأمر الذي قد يلحق الضرر ولو مؤقتاً بجهود الشرطة، (كما حدث عند قيام المحامي بالاتصال بالخاطفين في حادث لومار).

وهناك امكانات أخرى لحل الأزمة تمت ممارستها في ألمانيا وذلك من خلال توفير رهينة بديلة.وكقاعدة عامة لم يبرهن هذا الأسلوب بأنه وسيلة فعالة لانهاء الأزمة، كما أنه لا يجعل صورة السلطات أكثر قبولا لدى الجماهير ففي احدى حالات احتجاز الرهائن في كولون عام ١٩٧٠م تطوع اثنان من كبار رجال الشرطة ليصبحا رهائن بديلة للمجرم. وقد أمكن بفضل مساعدتهما انهاء الحادث بسلام. وبغض النظر عن حقيقة أن الخاطفين أنفسهم لا يقبلون بمثل هذا النمط من الحلول لا يشكل هذا النموذج مثالا يحتذى به في الحالات المماثلة إذ يمكن أن تجد الشرطة نفسها في وضع حساس يحد من حريتها ويمنعها من اتخاذ القرار السليم.

وهناك مشكلة عويصة تبرز في حالات الاختطاف وتتعلق بسلوك رجال الصحافة ازاء الأزمة. فرغم كل المساعي القانونية التي تبذلها الشرطة لحجب المعلومات يصبح من المستحيل منع اختراق الصحافة لمراكز المعلومات في سعيها الدؤوب لجمع المعلومات المثيرة. وهناك حالات اختطاف شهيرة قام الصحفيون فيها بحصار مركز المعلومات ومراقبته عن كثب ليل نهار للحصول على أحدث المعلومات، وقد أدى هذا السلوك المشين للصحافة في احدى الحالات الى جعل المختطفين يعتقدون بأن من قام بتصويرهم ما هم الا رجال للشرطة الذين يتحينون الفرص للانقضاض عليهم الأمر الذي جعلهم يختفون عن الأنظار لمدة من الزمن. وقد قامت الصحافة بنشر تقاريرها المثيرة غير عابئة برغبة الشرطة في حجب المعلومات لئلا تضر بعملية الانقاذ. أدى هذا الأمر الى اتصال المختطفين بالصحافة

وابلاغها بعض المعلومات التي تهدف الى تضليل الشرطة. إن مثل هذه الحالات تنجم عنها ضغوط نفسية وارهاق للضباط المناط بهم القيام بمهام خاصة ويمكن معالجة هذا الموقف بانشاء غرفة للصحافة يوكل أمرها لضابط اتصال يقوم ببث كل ما يستجد من معلومات للصحافة ويتعاون معها تعاوناً وثيقاً. إن عدم تدفق المعلومات يمكن أن يلحق أضراراً بالغة بعملية الانقاذ خصوصاً إذا هدد الصحفيون باستخدامهم لنفوذ بعض الأشخاص السياسي للحصول على المعلومات، وتتوفر حالات نادرة تحتم ايجاد صيغة للتعاون بين رجال الشرطة والصحافة، كما حدث عند اختطاف أحد أعضاء الحزب الديمقراطي المسيحي الكبار السيد لورنس في برلين عام ١٩٧٤م قبل الانتخابات، وقد طالب المختطفون اعطاءهم الفرصة لاستخدام التلفزيون بهدف الاحتجاج السياسي، وقد استجابت السلطات لمطالبهم الأمر الذي جعل من هذا الجهاز مسرحاً للأحداث جذب اهتمام جميع سكان المانيا الغربية. والدول المحيطة بها.

ويمكن للباحث أن يستخلص عدة دروس من الخبرات والتجارب التي مرت بها المانيا الغربية في السنوات المنصرمة الماضية، وسنحاول في هذه الدراسة القاء الضوء على بعض الأحداث الهامة التي واجهتها الأجهزة المختلفة

إن من الصعب التكهن بالخطط التي يعدها الارهابيون لاحتجاز الرهائن أو مواقيتها، وقد برهنت التجارب بأن المختطفين يقومون باعداد خطط محكمة في احتجازهم للرهائن، حيث يقومون بدراسة

سلوك الرهينة وعاداتها وأنشطتها المهنية، وتحضيرهم للأسلحة والذخائر ووثائق الهوية والسيارات وكل الوسائل المتعلقة بتنفيذ الخطة ويمكن أن تمتد مثل هذه الاستعدادات عبر الحدود الاقليمية والدولية. ولمواجهة هذه التطورات قامت الحكومة الاتحادية في ألمانيا بانشاء مركز للمعلومات يرتبط بمركز التحقيقات الفدرالي في ديزبادن حيث يقوم المختصون بجمع المعلومات المتدفقة، أما فيما يتعلق بالتشريعات القانونية فلقد أمكن تعديل القانون ليجعل من مكتب التحقيقات الفدرالي الوكالة الرئيسية للمعلومات والاتصالات للشرطة في ألمانيا مما خولها الاتصال بنظيراتها من الهيئات الدولية مثل منظمة الشرطة الدولية كما خول هذا القانون لمكتب التحقيقات الفيدرالية القيام بتقديم المساعدات للولايات الاتحادية من خلال الخبراء والأجهزة الخاصة (خصوصاً المختبرات الجنائية والبحوث والتعرف على هوية المجرمين).

أوكل لهذا المركز اتخاذ المبادرات في الحالات ذات الدوافع السياسية وقد مكن هذا التعاون بين هذه المؤسسات من القضاء على مجموعة بادر مابنهوف والمجموعات التي قامت باختطاف لورنس عضو الحزب الديمقراطي المسيحي.

أصدرت الحكومة الفدرالية قوانين متماثلة في كل الولايات الاتحادية للشرطة الأمر الذي مكنهم من تطبيقها في كل حالات الاختطاف وتحكم هذه الضوابط والخطوات التي تنطلق منها الشرطة في عملياتها جميع تحركات هذه القوات خصوصاً فيما يتعلق باختطاف

الطائرات، يستخلص من التجربة الالمانية في معالجتها للجرائم الخطيرة مثل احتجاز الرهائن اهتمامها البالغ بتكوين مجموعة للتفاوض بين مركز العمليات ومحتجزي الرهائن، ولمواجهة هذه المواقف المعقدة تم اعداد وتدريب المفاوضين في ندوات عقدت في بافاريا وأماكن أخرى في الولايات الألمانية. وتنحصر واجبات المجموعات المفاوضة في القيام بالاتصال بالمجرمين واجراء المفاوضات معهم بناء على خطط تحددها غرفة العمليات. وتهدف هذه المفاوضات على الحاق الهزيمة النفسية بالمجرمين وذلك من خلال كسب الوقت والمماطلة والتعرف على هوياتهم ودراسة شخصياتهم وسلوكهم الأمر الذي يمكن من اطلاق سراح الرهائن ويجعل الارهابيين يتخلون عن خططهم والتعاون مع مجموعة المفاوضين وهم ضباط من الخدمة السرية للشرطة وأخصائيون نفسيون من ذوي الخبرة في أعمال الشرطة، أما فيما يتعلق باستخدام القوات الخاصة في العمليات فلقد أمكن بالاتفاق مع الحكومة الفدرالية انشاء وحدات خاصة من الشرطة تم تدريبها واعدادها لمواجهة حالات احتجاز الرهائن وتشتمل هذه الوحدات على الآتي:

١ ـ وحدات العمليات المتحركة: يتركز العمل الرئيسي لهذه الوحدات على جمع المعلومات عن خلفيات المجرمين ومراقبتهم للتمكن من احباط خططهم في مراحلها الأولية.

٢ ـ وحدات العمليات الخاصة: تهتم هذه الوحدات بانقاذ حياة الأشخاص الذين يتعرضون لخطر الاحتجاز واعتقال المجرمين.

٣ ـ القناصة يهدف استخدام هذه الجماعات في حالات الجرائم

الخطيرة من تعطيل المجرمين بهدف انقاذ حياة الرهائن ولا يجوز استخدام هذه المجموعات الاَّ في الحالات التي لا تتوفر فيها خيارات أخرى.

٤ ـ حرس الحدود (المجموعة ٩) تتبع هذه الوحدات من الناحية التنظيمية والتدريبية حرس الحدود الفدرالي وتعتبر في تشكيلها بأنها مزيج من القناصة ووحدات العمليات الخاصة.

وتجدر الاشارة في هذا الصدد بأن مكتب الشرطة الفدرالية قد عهد إليه أخيراً التخطيط لاجراء دراسة على سلوك المختطفين من منظور علم الاجرام وسيكولوجية الدوافع. وسيتم اجراء هذه الدراسة بالتعاون مع معهد العلوم النفسية الشهير بميونخ. ويهدف البحث الى دراسة أثر العوامل المحيطة بالجريمة على سلوك المجرم. وتحليل عمليات التفاعل بين المجرمين والشرطة والضحايا والمتفاوضين بهدف تزويد السلطات بمعلومات ووسائل تسهم في معالجة حالات احتجاز الرهائن. وكذلك الاسهام في توفير المعلومات للسلطات للاحاطة بدوافع وأنماط السلوك الذي يجعلهم يدركون أهمية التعاون مع علماء النفس، وكذلك تشجيعهم عند قيامهم بتطوير استراتيجيات مكافحة الارهاب المناسبة

وأخيراً يمكن القول بأن المانيا الاتحادية قد بذلت جهداً كبيراً في مجال التجهيزات والوسائل المتعلقة بالعمليات.كما تم اعداد برامج على المستوى الفيدرالي لمواجهة جميع الحالات التي تتعلق بالاختطاف واحتجاز الرهائن.

الفصل الثاني عشر

العلاقة بين البحث العلمي والخطط الحكومية في مواجهة الارهاب(*)

يعالج هذا الفصل مشكلة الارهاب ضمن اطار محدد، ويشمل هذا الاطار العلاقة بين البحث العلمي من جهة ووسائل الوقاية والسيطرة على الارهاب من جهة أخرى. والسؤال المطروح في هذا الصدد يرتكز على مدى اسهامات المعارف واستراتيجيات البحوث في توفير طرق وأساليب لصانعي القرار لمواجهة مشكلة الارهاب المتفاقمة واحتوائها، كما يهدف هذا الفصل النظر الى كيفية تطبيق مناهج بعض العلوم لمواجهة بعض المشكلات الخاصة بمكافحة الارهاب.

وقد اتضحت أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه العلوم النفسية في معالجة مثل هذه القضايا، الأمر الذي حدا بالباحثين اختيار هذه العلوم لعلاقتها الوثيقة بدراسة الآثار الناجمة عن الارهاب النفسي ومواجهة بعض المظاهر السلوكية أثناء حصار الرهائن لما لذلك من جوانب مختلفة ترتبط باحتجاز الرهائن.

وهنا تبرز عدة مسائل تتداخل مع بعضها البعض يمكن اجمالها في التالي:

(*) رونالد كريسلن.

١ ـ تم اختيار موضوع الارهاب كحالة يحاول البحث العلمي ايجاد أنجع الوسائل لمكافحتها.

٢ ـ تم اختيار العلوم النفسية والعصبية لارتباطها الوثيق بدراسة الآثار النفسية لضحايا الارهاب الأمر الذي يمكن للعلوم الأخرى أن تنهل من ميادينه.

٣ ـ دراسة الآثار الناجمة عن الحصار الطويل للرهائن وعلاقتها بالارهاق النفسي والعصبي.

إن هذه الأهداف الثلاثة المتداخلة تنعكس على نتائج رئيسية تم استخلاصها من تحليل الآثار النفسية على احتجاز الرهائن في الجزءين السابقين من هذه الدراسة خصوصاً أهمية ما يتعلق بفهم دور الرهائن والحاجة الماسة للبحث في هذه المجالات.

سيحاول التحليل التالي دمج هذه المستويات الثلاثة والقاء الضوء على الوسائل التي يمكنها ربط هذه المستويات ببعضها البعض. كما يحاول البحث أثناء تحليل هذه العناصر أن يقدم تقويماً لمدى نجاح هذه الخيارات، ويوضح المثالب التي يمكن أن تقود صانعي السياسة لاتخاذ قرارات خاطئة

ضحايا الارهاب: مشكلة تحديد المصطلح

يتسم مفهوم ضحايا الارهاب بخصائص معينة تؤدي في كثير من الأحيان على عدم وضوح التعريف ما لم يكن هناك تحديد لهذا المفهوم.

إن الوسيلة التقليدية للارهابيين لتحقيق مطالبهم هي استخدام أنماط معينة من التهديدات ضد مجموعة من الضحايا بغرض الابتزاز، فالتهديدات والمطالبات التي يقدمها الارهابيون توجه دائماً الى عدة أطراف. وقد أدت هذه الجوانب الثنائية لضحايا الارهاب الى افراز مصطلحات عديدة مثل الضحية الايجابية والضحية السلبية والضحية المباشرة والضحية غير المباشرة أو ما يمكن أن يطلق عليه الضحية الرئيسية والضحية الثانوية، كما ظهر في مكان آخر من هذا الكتاب. وقد بينا أن مصطلح الضحية الرئيسية والضحية الثانوية يشكل أكثر المصطلحات المناسبة في هذا المجال، ويمكننا تطبيقها على الأهداف التي يختارها الارهابيون والتهديدات التي يطلقونها، ويأخذ هذا المصطلح أهداف الارهابيين واستراتيجيتهم في الحسبان، حيث تصبح على سبيل المثال الرهينة وسيلة لغاية، فالضحية هنا جزء من مخطط كبير يشمل الارهابيين والأطراف التي تقدم لها المطالب وتواجه الضغوط.

يمثل الارهاب في حد ذاته قضية خاصة موجهة الى أطراف معينة ولكن تتوفر فيه عناصر معينة تجعله عملا يجذب الانتباه الأمر الذي جعله يستمد قوته من أثره على ميول الجماهير وتوقعاتها خصوصاً في الميدان السياسي حيث يحاول التأثير على العلاقة بين الحكومة الشعب.

ترتبط وسائل الاعلام ارتباطاً وثيقاً بالآثار المترتبة على الارهاب ويعزى هذا الأمر الى بعض الجوانب المسرحية للارهاب حيث تثير

بعض فصوله انتباه الصحافة في سعيها الدؤوب وراء كل ما يثير والارهابيون يدركون هذا الدور الاعلامي ويحاولون استغلاله لتحقيق أهدافهم بدعوتهم للصحفيين في أماكن حصار الرهائن أو اصدار المنشورات والمطالبة ببثها بواسطة المذياع. ومن هنا تبين أن أعداداً كبيرة من الاعلاميين تشارك بصورة أو بأخرى في الحادث ويتجلى هذا الدور في شتى الصور إذ يمكن أن يبرز من خلال الضغط على السلطات أو بعرض بعض العناصر المتعلقة بمكافحة الارهاب أو من خلال السماح للارهابيين بالتعبير عن مطالبهم في وسائل الاعلام وأخيراً بالمقابلات التي يجرونها مع ضحايا الارهاب وعائلاتهم.

وهناك بعد آخر في مسألة ضحايا الارهاب وهو يتعلق بالارهابي نفسه والأسباب الكامنة وراء تبنيه لاستراتيجية الارهاب. وهنا يمكن القول بأن الارهابي ضحية لما يرتكبه من أفعال لأنه إذا فشل في تنفيذ مخططه فيمكن أن يلقى حتفه أو يرمى به في غياهب السجون. وبمعنى آخر فهو ضحية عوامل أخرى يمكن أن تعزى الى اتصاله بمجموعات أوحت إليه بالانضمام الى منظمات ارهابية أو بسبب عوامل سياسية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بايدولوجية سياسية ويمكن في هذا الصدد القول بأن استراتيجية الارهابيين تعكس محاولة يائسة تسعى للحصول على قليل من الاحترام والتقدير في مجتمع يتجاهل ويقمع أولئك الذين يرغبون في أن يكون لهم أثر في العملية السياسية. وإذا أخذنا هذه الجوانب المتعلقة بالاطار الذي يحدث فيه الارهاب نتمكن من تعريف من هو الضحية في هذا السياق. وكذلك معرفة الآثار

المترتبة على هذا التعريف على استراتيجية مكافحة الارهاب، وكذلك الاجابة على التساؤل المتعلق بالمنظور النفسي المتعلق بالسلوك والدوافع. وسنحاول أن نلقي نظرة على مختلف الأطراف المشاركة في أزمة الرهائن.

لنتعرف على من يمكن أن يكون الضحية؟ وأي نوع من أنواع الارهاق النفسي يمكن أن يتعرض له؟ وما هو السلوك الأفضل لمواجهة هذا الموقف؟

١ ـ الضحية الثانوية المباشرة:

يمكن أن يكون الضحية ذلك الشخص الذي يفتح خطاباً ملغوماً أو من تنفجر سيارته أو يكون سائحاً تصيبه طلقات عشوائية من الرصاص في أحد المطارات أو رجل أعمال وغير ذلك، كل هؤلاء الأشخاص يشكلون وسائل لغايات فيما يطلق عليه لعبة الارهاب. فجميع هؤلاء الأشخاص أبرياء ووقوعهم ضحايا للارهاب أمر مفاجىء وغير متوقع. لذا فإن الارهاب النفسي الذي يقع قبل وقوع الحادثة لا يمكن أن يكون عاملاً عاماً ما لم تكن الضحية هي الهدف الرئيسي للارهاب لسبب مكانتها. فقد كان رجل الصناعات الألماني الشهير شليار والسفير البريطاني في أرتواي يعلمان سلفاً بأنهما هدفان للارهاب قبل اختطافهما.

من الواضح أن الآثار النفسية المترتبة على وقوع الحادث المتعلق بالضحية المباشرة تبرز للعيان إذا ما نجت الضحية من الموت. ويبدو أنه فيما عدا أولئك الأشخاص الذين يدركون سلفاً بأنهم سيكونون

هدفاً للاختطاف فإن الطبيعة المفاجئة وغير المتوقعة للعمليات الارهابية تعني بأن الآثار المترتبة بعد الحادث تشكل العوامل الهامة التي يمكن أن تنطبق على أنماط مختلفة من حوادث الارهاب. فالوضع الذي تجد الضحية فيه نفسها غريبة خصوصاً فيما يتعلق بطول فترة الحبس الانفرادي، وفي مثل هذه الأحوال يضحى التعامل الجسمي والعقلي مع الاجهاد موضوعاً هاماً وكذلك العلاقة بين الضحية والمختطف.

٢ - الضحية الرئيسية التي يمكن أن توجه اليها مطالب الخاطفين:

رغم أن الضحية الرئيسية لا تتعرض بشكل مباشر للتهديد أو الموت لكن تقع على عاتقها مسئولية مصير الضحية الثانوية خصوصاً في حالات احتجاز الرهائن أو التهديد بالتخريب من خلال المتفجرات. ففي حالات الاختطاف العادية التي تهدف الى الابتزاز المالي فيمكن اتخاذ الاجراءات الكفيلة بالاسراع بحل المشكلة، ولكن هذا الأمر يصبح صعباً في مجالات الارهاب الأخرى، فهنا تبرز مسائل شاملة تتعلق باستراتيجيات مكافحة الارهاب. وكذلك أساليب الردع المستقبلية.

إن اتخاذ القرار في مثل هذه الحالات يصبح أمراً معقداً بسبب الضغوط المختلفة التى تقع على كاهل صانعي القرار. لهذه الأسباب تصبح خطط الطوارىء والسياسات الموضوعة سلفاً عناصر مؤثرة في فعالية ادارة الأزمة:

إن الأشخاص الذين يحتلون مناصب هامة تجعلهم أهدافاً محتملة لمطالب الارهابيين يبدون اهتماماً كبيراً بتطوير الوسائل الكفيلة بتقليل عبء ضغوط الارهابيين على صنع القرار، وقد دلت التجارب بأنه في كثير من الأحوال لا يوجه الخاطفون مطالبهم لأفراد بل يتوجهون للمؤسسات مثل الشركات متعددة الجنسية أو الحكومة وهنا يصبح اتخاذ القرار عملية معقدة إذ يقع عبء اتخاذ القرار على الأفراد المناط بهم ادارة الأزمة مما يجعلهم في حالة صراع مستمر واجهاد نفسي بسبب الضغوط المختلفة التي يواجهونها عند اتخاذ القرار

٣ ـ الضحية غير المباشرة: الأقارب والأصدقاء:

يعاني أقارب وأصدقاء الضحية ضغوطاً نفسية صعبة وارهاقاً جسدياً أثناء الاختطاف وفي أعقابه أكثر من الرهينة ويعزى هذا الأمر بسبب الضغوط المتزايدة التي يتعرض لها جهازهم العصبي. بينما تشعر الرهينة مقارنة بالأقارب والأصدقاء بحالة من الضياع وعدم القدرة على التفاعل، وقد أصبح هذا العنصر المتعلق بالضحية يحظى باهتمام بالغ في اطار استراتيجيات مكافحة الارهاب. وقد تحدث العالم دين[1] في هذا الصدد عن كيفية انشاء مركز لعلاج الاقارب والأصدقاء في أعقاب حادثة اختطاف مزدوج وقعت في عام ١٩٧٧

---

١ ـ بن دين ردود الفعل التنظيمية للارهاب، في كتاب أبعاد الارهاب. مرجع سبق ذكره ١٩٧٧ ص: ١١٩ ـ ١٢٧

٤ ـ الضحية غير المباشرة وعلاقتها بالجمهور:

يتفاعل عدد كبير من الأشخاص الذين ليست لهم علاقة مباشرة أو غير مباشرة بحادثة الاختطاف مع هذه الأحداث. وهنا تلعب سيكولوجية الرعب والموت من انتشار العنف مثل اطلاق الرصاص العشوائي دوراً كبيراً في اثارة هذه المخاوف. رغم أن هذه الحوادث لا يمكن وصفها بأنها ارهاب لأنها لم تكن موجهة ضد أشخاص معينين بغرض معين، ولكن مثل هذه الأفكار ربما يكون قد شكلها الاعلام بحيث أصبحت جزءاً من اللاشعور فقد أثرت سلسلة من الجرائم ارتكبها ما أطلق عليهم أبناء العم سام في ضواحي نيويورك عام ١٩٧٧م على كثير من الأمريكيين الذين لا يحتمل وقوعهم كضحايا لهذا النوع من الجرائم.

إننا لا نعرف أسباب تجنب زيارة البعض لاسرائيل أو عدم المشي في طرقات بلفاست بايرلندا أو أسباب عدم قبول البعض لمهام دبلوماسية أو الامتناع عن الحديث في موضوعات عامة بسبب الخوف من الوقوع في شراك بعض الارهابيين. ولكن هناك ما يشير الى أن بعض المواطنين لا يمانعون تقليص الدولة لحرياتهم باسم مكافحة الارهاب. ويعتبر هذا من الدروس التي تم استخلاصها من عدد من الدول الأوروبية التي واجهت الارهاب مما يعني بما لايدع مجالا للشك بأن الجمهور نفسه قد أصبح إحدى ضحايا الارهاب.

٥ ـ الضحية الثالثة:

هناك أعداد غفيرة من المواطنين الذين تتعرض ممتلكاتهم لاضرار

باهظة بسبب الجرائم التي يرتكبها الارهابيون ورغم أن حياة هؤلاء المواطنين لا تتعرض للخطر بشكل مباشر فإن الخسائر المالية للأفراد والشركات باهظة وقد أهملت الدراسات العلمية هذه الحقيقة وكذلك خطط مكافحة الارهاب.

بعد أن قامت الدراسة بمسح للأطراف التي يمكن اعتبارها إحدى ضحايا الارهاب فعلينا القيام بوصف ثلاثة أطراف أخرى ذات ارتباط دقيق بأزمة الرهائن.

٦ ـ الارهـابي :

كما ذكرنا مسبقاً يمكن النظر الى الارهابي نفسه كضحية لكن في حقيقة الأمر لا توجد أي برامج خاصة بمكافحة الارهاب يمكن أن تتبنى هذا المنظور ولكن عند امعان النظر في استراتيجيات الارهابيين التي تتركز على ارتكاب أعمال العنف لجذب الانتباه ونيل الاعتراف السياسي الأمر الذي يمكن في هذه الحالة بتبني النظرة التقليدية تجاه الارهابيين الذين تمت ادانتهم وهي زجهم في السجون وحقيقة الأمر فهناك وجه شبه بين الارهابي وضحايا الارهاب. فالارهابي يشعر بفجوة تجاه الدولة، كما يشعر في الناحية الأخرى بالتزام ايدولوجي وبالرغبة الدفينة في تحمل المسئولية والالتزام بما يقوم به الأمر الذي يخفف من الاجهاد النفسي أو الشعور بالعجز مقارنة بضحايا الارهاب الآخرين الذين أخذوا بغتة وعلى حين غرة مما يجعلهم يعانون من الارهاق.

٧ ـ قوات الشرطة والمسئولون المناط بهم ادارة العمليات:

ينظر رجال الشرطة رغم تعرضهم للمخاطر لعملية انقاذ الرهائن كجزء من واجباتهم، اضافة لذلك يتوفر للشرطة قدر من الحماية القانونية (مثل السجن المؤبد أو الاعدام لقتلة الشرطة أو الضمانات المالية لاقربائهم) التي تلعب دوراً كبيراً في تشجيعهم لمواجهة الأخطار أثناء أداء واجبهم، إن انشاء مشاريع تعويضات مماثلة لأرامل ضحايا الارهاب يمكن أن يقلل من الضغوط النفسية التي يعاني منها الرهائن أثناء احتجازهم وبعد اطلاق سراحهم، أما فيما يتعلق بالاجهاد الذي يعاني منه المسئولون أثناء ادارة الأزمة فهنا يشكل أداء الواجب أمام رؤساؤهم مصدراً للقلق أكثر من احتمال تعرضهم للأذى أو الموت.

ذكرنا سابقاً في معرض تناولنا للضحية الرئيسية بأن التنظيم الهرمي مثل المؤسسات أو الحكومات يعهد الى الأفراد معالجة الأزمة الأمر الذي يسبب ضغوطاً نفسية كبيرة. وتشمل مثل هذه الضغوط المفاوضين والمستشارين وموظفي شركات الطيران وأطباء الأمراض العصبية والنفسية، وقيادة الشرطة وغيرها إن جميع هؤلاء الأفراد ربما يجدون أنفسهم قد عهد اليهم في احدى مراحل الأزمة بتقديم التوصيات لصانعي القرار أو يمكن أن يتعرضوا للاغراء للتصرف خارج نطاق التسلسل الاداري. إن مثل هذا الاجهاد النفسي والوسائل المتاحة لمعالجته ترتبط ارتباطاً وثيقاً بهذه العوامل مما يجعل منها عناصر هامة في الصورة الكلية لادارة الأزمة.

سنحاول إلقاء نظرة على الأسباب الأخرى التي جعلت الحصار من الموضوعات التي وقع عليها الاختيار لتكون محور دراسة خاصة.

إن تحديد الاطار المكاني الذي يمكن محاصرته والسيطرة المباشرة عليه يجعل جمع البيانات للباحثين أمراً سهلا أكثر من الاختطاف أو الانفجارات، فمن الممكن التعرف بسهولة على المتغيرات كما أن الضحية المباشرة يمكن الوصول إليها في أعقاب الحادث والحصول على المعلومات المتعلقة بملابسات الحادث.

العلاقة بين ضحايا الارهاب وحصار الرهائن:

يتضح من حالات الحصار الطويل وجود أنماط متعددة للضحايا الأمر الذي يتيح فرصاً نادرة لدراسة الأبعاد المختلفة للتعامل بين هذه المجموعات، وكذلك تحليل علاقة وأنماط الجمهور والضحايا بالسياسات التي تضعها الحكومة. وهنا يمكن ذكر عدد من المتغيرات ذات الآثار المباشرة بمكافحة الارهاب. اضافة الى ذلك يمكن دراسة الظروف التي يتم فيها احتجاز الرهائن.

ستحاول الدراسة تقديم عرض مختصر لبعض المتغيرات للكشف عن الامكانات المتاحة للبحوث في هذا المجال، وكذلك الاعتبارات التي يجب أخذها في الحسبان عند وضع استراتيجيات مكافحة الارهاب.

١ ـ أهم المتغيرات التي يجب وضعها في الاعتبار العمر:
يتميز الكثيرون من سجناء الحرب بصغر السن بينما تتكون

مجموعة الرهائن من مختلف الأعمار الأمر الـذي يجعلهم يختلفون في ردود الفعل تجاه الضغـوط النفسية والارهـاق، كذلـك تختلف استجابتهم في التأقلم على الموقف.

اضافة إلى ذلـك تعتبر اتجـاهات محتجـزي الرهـائن تجاه هـذه المجموعات العمـرية المختلفـة من الموضـوعات الهـامة التي يجب معالجتها، وجدير بالذكر في هذا الصدد أن معظم الأطفال الذين تم اختـطافهم في عام ١٩٧٧ في مـدينة بـوقنمايلد قـد عانـوا من المـرض وقد بـين العالم روس بـأن أحد نتـائج الارهـاب الذي يستمر طويـلا هو نقصـان المناعـة والاصابـة بالعـدوى، مما ينشر حقيقة تعرض الأطفال للمرض أكثر مما يتعرض له كبار السن.

٢ ـ الجنس: تدل الدراسات امكانية وجود فروق بين الرجال والنساء فيـما يتعلق بتأثـير الارهاق عليهم، إذ يمكن أن يـواجهـوا خـلال الحصـار مختلف أنواع الضغـوط، كذلـك يمكن أن تختلف معاملة المختطفين لضحاياهم من النسـاء والرجـال كما كشفت عن ذلـك حادثة المسلمين الحنفاء في واشنطن. فقد عامل الخاطفون النسـاء باحترام بينما عومل الرجال بعنف واحتقار.

٣ ـ أثـر وجود رهـائن آخرين: هنـاك اختلاف بـين احتجاز الـرهينة منفـرداً أو مع مجمـوعة أخـرى من الرهـائن إذ يتـرتب عـلى هـذا الموقف تغير في ميول واتجاهات الفرد تجـاه الاحتجاز. فـالتفاعـل الجماعي يمكن أن يؤثر في مقدرة الرهينة السلوكية في التعامل مـع

الوضع، وتشمل هذه الامكانات المقدرة على المقاومة السلبية والتضامن المشترك والعصيان السلبي أو الهجوم. فهناك حالات احتجاز كان أحد الدبلوماسيين وعائلته احدى ضحاياها. وأدى وجود عدد آخر من الرهائن الى منعه من القيام بعمل ربما كان من الممكن القيام به إذا كان قد تم احتجازه منفرداً.

٤ ـ العلاقات بين الرهائن: تختلف الأماكن التي يتم فيها احتجاز الرهائن، ففي حالة اختطاف الطائرة يصبح جميع المسافرين غرباء بينما يختلف الوضع في حالة حصار سفارة حيث توجد علاقات وثيقة بين الموظفين ويعرف بعضهم بعضاً. إن الآثار المترتبة على هذه التجربة هامة جداً في مجال بحوث الارهاق النفسي.

٥ ـ علاقة الرهائن بقضية الارهابيين: تشتمل هذه التصنيفات على أنواع مختلفة للمتغيرات التي يمكن أن تجعل الرهينة تشعر بأنها مركز جذب واهتمام للخاطفين مما يزيد أو يقلل من الاحساس بالخطر والشعور بالارهاق أو توقعاته بوقوع العنف. فالفرد الذي يضع حاجزاً بينه وبين الموقف الذي يجد نفسه فيه لا يتعرض للارهاق النفسي. وقد تعتور اليهودي الذي يقع في قبضة الفلسطينيين مشاعر بأنه محط الأنظار وبأن الأخطار تحدق به، بينما لا تنتاب الشخص الذي ينتمي لليسار هذه المشاعر إذا كان مختطفوه من اليساريين المتطرفين. وهناك حالات تتعارض وتوجهات الرهينة فيها مع مختطفيه لأسباب عرقية أو طبقية الأمر الذي يجعله يحس بالارهاق.

٦ ـ التجانس وحجم مجموعة المختطفين :

إن وجود عدد من الرهائن في أحد الأماكن التي تم احتجازهم فيها يتيح الفرصة لطرح عدد من التساؤلات فيما يتعلق بردود فعلهم ومقدرتهم على تحمل الإجهاد ومن الأسئلة التي يمكن طرحها في هذا الصدد: هل هناك فرق بين الجمع العشوائي لرهائن من مختلف الأعمار والجنسيات والحالة الصحية كما يحدث في حالات اختطاف الطائرات والمجموعات المتجانسة، وهل يسهل عملية التجانس التواصل الاجتماعي والتضامن المشترك، وهل يقل الاجهاد في مثل هذه الحالات؟ وهل يشكل مجموع الرهائن احتمال الوصول إلى مرحلة حاسمة تحدد احتمال قيام الرهائن بهجوم؟ وهل يمكن حجم المجموعة الكبيرة للرهائن من احتمال بقاء أحد الأفراد غير معروف الهوية؟

٧ ـ معاملة المختطفين للرهائن :

هناك حالات تتسم فيها شخصيات المختطفين بالعنف أكثر من غيرهم، وهناك البعض الذين يميلون لتجاهل الرهائن ويقللون من عدم الاتصال بهم، وهناك أنماط أخرى بعضها مسالم وبعضها يقوم بقتل الرهائن أو التهديد بقتلهم في وقت واحد. ويسمح بعض محتجزي الرهائن بتسليم الطعام والملابس ويرفض البعض.

والسؤال الذي يمكن أن يطرح في هذا المجال عن ماهية الآثار المترتبة لمختلف أنواع الإرهاق النفسي على المستويات المختلفة واستراتيجيات التعامل معه.

تعتبر هذه المتغيرات الرئيسية التي يمكن تحديدها عند تحليل سلوك الرهائن وهي توضح مدى أهمية فهم العلاقة بين الارهاق وأسلوب التعامل معه في مختلف الظروف التي يتعرض لها الرهائن وقد مكنت بعض حالات حصار الرهائن المثيرة الباحثين من دراسة الآثار المترتبة على بعض هذه المتغيرات في المثال السابق، إن جمع البيانات وتوفرها يمكن معرفة تفاعل هذه المتغيرات في مختلف الظروف الأمر الذي يمكن أن يفيد صانعي القرار والإرهابيين، ولقد ظهر من نتائج حادثة لوقنمايلد بأنه من غير المحتمل قيام الخاطفين باحتجاز أعداد كبيرة من الأطفال مرة أخرى.

الأطر المختلفة لاحتجاز الرهائن :

إن إلقاء الضوء على مختلف الظروف التي يقع فيها الاختطاف ولجوء المختطفين إلى استخدام العنف أمر هام لأنه يمكن من استخلاص الدروس التي يمكن تطبيقها في حالات حصار الرهائن والمجالات العامة للإرهاب.

وتنطوي ظروف الارهاب التي يلعب فيها الاحتجاز دوراً كبيراً على الأنماط التالية:

حصار الرهائن، الاختطاف، اختطاف الطائرات، السجن، معسكرات السجون الحربية، معسكرات الاعتقال، ويواجه الباحث صعوبة في التعميم لاختلاف وظائف هذه الأطر التي يحدث فيها الاعتقال، فلقد تبين بما لا يدع مجالاً للشك أنه في حالات كثيرة يمكن

أن تصبح الرهينة وسيلة لغاية، ولكن كيف يكون وضع السجين في أماكن الاحتجاز الأخرى؟

١ - الوضع داخل السجن :

يزج بالمرء في غياهب السجون لارتكابه جريمة محددة، وفي مثل هذه الأوضاع يدرك السجين مسبقاً بأن سراحه سيطلق بعد استيفاء مدة العقوبة مالم تنص العقوبة على التأبيد. وقد أصبح التعذيب أو السخرة من الأمور التي تمارس في السجون خصوصاً في الأنظمة الليبرالية

إن السجين السياسي يتسم بمميزات تجعله يختلف عن بقية السجناء العاديين مما يترتب عليه معاملة خاصة من موظفي السجن أو الهيئات القضائية فالسجين السياسي لا يميل إلى التعاون ولا ينتابه شعور بالذنب كما يتميز بالذكاء مقارنة بالسجناء الآخرين، إن العلاقة بين هذه الخصائص التي يتسم بها هذا النمط من السجناء والمقدرة في تطوير وسائل للتعامل والتكيف على حياة السجن يمكن أن تكون ذات صلة بالظروف التي يتم فيها الاعتقال.

فالسمات الخاصة لهذا النمط من السجناء تجعل الشك يساور حراس السجن بقيام السجين السياسي بالتخريب، إضافة إلى ذلك فإن ممارسة رجال الهيئة القضائية لحقهم في التصرف فيما يتعلق بشروط السجن أقل مما هي عليه الحالة في ظروف السجناء الآخرين، إضافة إلى ذلك يمكن الجزم بأن الشرطة تولي هذا النوع من السجناء اهتماماً أكثر من اهتمامها بالنزلاء العاديين، إن إجراء دراسة عن أثر

اختلاف المعاملة مع السجين السياسي فيما يتعلق بتعرضه للإرهاق النفسي يمكن أن تكشف أموراً كثيرة خصوصاً علاقة السجين بالسلطة.

معسكرات سجناء الحرب :

يتوقف إطلاق سراح الأسير على نهاية الحرب، إن التجانس الذي يتميز به أسرى الحرب وارتباطهم في المعارك ضد العدو المشترك يوفر قدراً كبيراً من التعاضد والتكافل بين هؤلاء الأشخاص. ويشكل التعذيب النفسي وأعمال السخرة درجة عالية من الإرهاق على المعتقلين وقد ظهرت هذه الآثار على عدد كبير من أسرى الحرب في أعقاب الحروب كما نجمت آثار سلبية من هذه المضاعفات على الأجيال التالية من أبنائهم.

معسكرات الاعتقال.

يجد الباحث صعوبة في التعميم فيما يتعلق بهذا النمط من السجون لأن أسباب الاعتقال في هذه المعسكرات كانت تهدف أثناء الحرب العالمية الثانية إلى القتل الجماعي كما لم يكن هناك أمل في الخلاص إلّا من خلال الموت، وقد كانت معاملة السجناء تهدف إلى تدمير الشخصية وتحت ظل هذه الظروف الفاشية تمكن القلائل من الذين نجوا من تطوير أساليب معينة مكنتهم من التعامل مع هذه الظروف، ومن أهم هذه الوسائل المحافظة على احترام الذات والاهتمام بالآخرين، وبكلمات أخرى فقد كانت عملية استلاب

الشخصية جزءاً لا يتجزأ من حياة المعسكر، وقد أمكن مواجهتها من خلال قوة شخصية هؤلاء الأشخاص، وقد كشفت الدراسات التي أجريت على هؤلاء الأشخاص على ترسب آثار بعيدة المدى في أعماقهم والتي انعكست على أبنائهم، وقد ظهرت هذه الآثار السلبية على الأفراد الذين كانوا يعتقدون بأن إنقاذهم من الموت داخل المعتقل يعزى للحظ، بينما كانت آثار الاعتقال أخف وطأة على أولئك الذين يرون بأن نجاتهم من الموت ترجع في المقام الأول لأساليب التعامل مع هذا الموقف التي اتخذوها، وفي هذا المجال يمكن القول بأن الرهينة ليست إلاّ وسيلة لغاية يستخدمها الارهابيون لتحقيق مآرب ليست لها علاقة بوجود الرهائن الأمر الذي يبين أن الوسيلة المناسبة لمواجهة مثل هذا الموقف هي ما تم استخلاصه من تجربة معسكرات الاعتقال.

وهناك مواقف مماثلة يواجه الإنسان فيها ضغوطاً نفسية وتشمل هذه المواقف حالات الكوارث الطبيعية الإغتصاب العنف الجماعي، الأنظمة السياسية الشمولية وعمليات الجراحة الكبرى.

العمليات الجراحية :

يمكن مقارنة المريض المسجى بين يدي الجراح بموقف الرهائن والسبيل الوحيد للمريض للتخلص من مشاعر الخوف يتمثل في ارتباط ذاتي بالطبيب كما حدث لبعض أسرى حادث السفارة في ستكهولم الذين تعاطفوا مع الخاطفين يبين هذا المثال كيف تتداخل الأطر المختلفة لشتى المواقف التي يجد الانسان نفسه فيها مكتوف

الأيدي أمام بعض الأحداث، إن البحث العلمي في هذه المجالات يمكن أن يقدم مساهمات هامة في ميادين لم يطرقها من قبل.

الكوارث الطبيعية :

إن الكوارث الطبيعية تحمل في طياتها مواقف يمكن مقارنتها بأعمال الإرهاب أهمها عنصر المباغتة ووقوع الضحايا بصورة عشوائية، وهناك عنصر مشترك لهذين الموقفين اللذين يجد الانسان نفسه قد أصبح ضحية لهما.

ويتعلق هذا الأمر برؤية الجمهور لدور الحكومة في تخفيفها للآثار الاجتماعية المترتبة على هذه الأضرار ويمكن في هذا السياق بروز العلاقة بين كيفية تعامل ضحايا الارهاب مع الموقف وتوقعات ضحايا الكوارث للتدخل الحكومي.

حالات الاغتصاب :

تترتب على الاغتصاب نتائج نفسية سلبية على الضحايا، وقد كشفت الدراسات بأن الأعراض النفسية وآثار الارهاق ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالمقدرة الإدراكية للضحية لمفهوم تطبيق العدالة، وقد كشفت الدراسات تحسن صحة الضحايا النفسية في أعقاب إدانة من قاموا بارتكاب هذه الجريمة، ويمكن مقارنة هذه النتائج بالتحسن الذي يطرأ على صحة الأحياء من معتقلي معسكرات الاعتقال حين نما إلى أسماعهم بأن أحد مجرمي الحرب الذين قاموا بتعذيبهم قد وقع في قبضة العدالة.

العنف الاجتماعي :

لا تبدي الدوائر المناط بها وضع استراتيجية مكافحة الارهاب اهتماماً بموضوع العنف الاجتماعي ولكن رغم ذلك فقد كشفت الدراسات التي أجريت على سبيل المثال عن رؤية الجمهور للجريمة بتوفر مجالات خصبة للدراسات المقارنة، إن عقد المقارنة بين الإرهاب الناجم عن التخطيط المسبق وذلك الذي يرتكز على أسس فردية مثل ما قام به القاتل جاك وأبناء سام، يمكن أن يكشف العلاقة بين المناخ الذي ينمو فيه الارهاب وتوقعات الجمهور فيما يتعلق بالاجراءات التي تتخذها الحكومة لمواجهة الارهاب وهنا يبرز سؤال هام في هذا الصدد عن الأسباب التي تؤدي إلى تطوير بعض الجماعات وسائل لحماية نفسها من خلال الانتقام بينما ينتظر الآخرون تدخل السلطة لحمايتهم.

إن هذه الأسئلة يصعب الإجابة عليها كما أنها لا تنطوي على آثار هامة في تطبيق وسائل الوقاية، ولكن في الواقع أن الدراسات التي ترتكز على اتخاذ التدابير قبل وقوع الحوادث يمكن أن ترتكز على هذه المتغيرات الأمر الذي يمكن أن يوفر على المدى البعيد معلومات قيمة يمكن استخدامها في وضع استراتيجيات مكافحة الإرهاب.

الآثار المترتبة على مكافحة الارهاب :

بعد أن كشفت الدراسة بعض جوانب الارهاب في أطره المتعددة ستقوم بمحاولة شرح بعض النتائج والملاحظات ذات الصلة بمكافحة

الارهاب، والتي ستقسم إلى ثلاثة أجزاء، يعالج الجزء الأول الوقائع التي تجرى قبل حادثة الاختطاف ويتناول الجزء الثاني الاستعدادات والمبادرات التي تتخذ في أثنائها بينما يعالج الجزء الثالث النتائج المترتبة في أعقابها.

١ ـ الاستعدادات التي تجرى قبل وقوع حادثة الاختطاف :

توجد حسب التجارب الماضية ضحية يتربص بها الارهابيون أو ضحايا لحوادث سابقة، وقد بينت التجارب بأن التعامل العقلاني أثناء فترات الاحتجاز يقلل من الآثار السلبية لفترات الاعتقال الطويلة[1] ولذا يتضح أن من أهم الأسبقيات التي يجب أن ينصب عليها جل الاهتمام هي تدريب الأشخاص المعرضين للاختطاف على الأساليب المختلفة التي عليهم اتخاذها لمواجهة مختلف الظروف، ويمكن أن يلعب أطباء الأمراض العصبية والنفسية وضحايا الارهاب السابقون دوراً هاماً في هذه العملية.

ومن العوامل الهامة التي يجب أخذها في الحسبان في هذه المرحلة اختلاف تأثير الإرهاق على مختلف أنماط الرهائن إذ يختلف باختلاف أدوارهم الاجتماعية ووظائفهم وإدراكهم للأخطار المحدقة بهم.

ترتكز استراتيجية الإرهابيين في تعاملها مع الموقف على استخدام سلاح التهديد، وفي هذه اللحظات الحرجة لا توجد أية ضرورة

---

١ - انظر رونالد مريسلن: الإرهاب السياسي العالمي، مجلة الدراسات القانونية المقارنة تحت الطبع.

للشعور بالخوف على حياة الرهائن إذا توفر قدر من المصداقية للإرهابيين في تعاملهم مع الجهات المسئولة، وحقيقة الأمر تواجه الجهات المناط بها معالجة الأمر صعوبات كثيرة في مثل هذه الأحوال تتمثل في عدم اقتناع الجمهور بصحة النتائج التي توصلت إليها الحكومة فيما يتعلق بتقويمها لوضع الرهائن وعدم توفر أدلة على أنهم يواجهون أخطاراً مباشرة، يتبادر إلى الذهن في هذا الصدد البحث عن الوسيلة المناسبةالتي يجب اتخاذها لإقناع المعنيين بعدم وجود أخطار حقيقية على حياة الرهائن، ويجب اتخاذ هذا الموقف مع الاستمرار في جمع المعلومات عن الإرهابيين وكذلك إظهار الاهتمام بمشاعر أولئك الذين يهمهم أمر الرهائن، ففي مثل هذه الأحوال تسود في بعض الأحيان ظروف تضطر فيها الحكومات للاستجابة لضغوط الجماهير باتخاذ إجراءات متعجلة تترتب عليها نتائج خطيرة، إن أي سلطة لا تستطيع اتخاذ القرار المناسب مالم تكن منفتحة لحاجات الجمهور الأمر الذي يمكنها من استقصاء الرأي العام وكسب ثقته ودعمه في مواجهة الإرهاب، إن اتخاذ هذه السياسات يمكن الحكومات من مواجهة ضغوط وتهديدات الإرهابيين، ويجدر بالذكر في هذا الصدد بأن تقسيم المحاور في هذه الدراسة إلى ما يجب اتباعه قبل وقوع حادثة الارهاب ومرحلة اتخاذ القرارات أثناء العملية وما يجري في أعقابها يعكس مدخلاً شمولياً لمكافحة الإرهاب يرتكز على تطوير قنوات الاتصال والمحافظة على الثقة بين السلطة والمجتمع.

إن استراتيجية مكافحة الإرهاب لا بد لها من إطار واسع يساهم في إتاحة الفرصة للبحث في مجالات لم يتم التعرض لها من قبل، وقد

تشمل مثل هذه البحوث أثر التعليم على اتجاهات الرأي العام فيما يتعلق برؤيتهم لتاريخهم وتاريخ الدول الأخرى، وتحليل تأثير المنطلقات الفكرية على الأمور السياسية ومدى فعالية استخدام الوسائل السلمية لتحقيق التغيير الاجتماعي والسياسي، ومن الواضح صعوبة تناول جميع هذه المسائل في إطار خطط السيطرة على الإرهاب، ولكن يمكن القول بأن استخدام مدخل علمي شمولي يرتكز على نتائج العلوم الأخرى يمكن على المدى البعيد أن يقدم إسهامات كبيرة في مجال مكافحة الارهاب.

٢ ـ الاجراءات التي تتخذ أثناء عملية الاختطاف :

إن النمط الوحيد للاختطاف الذي يستغرق فترة زمنية طويلة هو احتجاز الرهائن الذي يمكن أن يتخذ عدة أشكال، منها الحصار، اختطاف الطائرات أو الاختطاف، أما تفجير القنابل والاغتيالات فلا تستغرق وقتاً طويلاً: ولكن يضحى عامل الزمن هنا هاماً في حالة استمرارية الهجوم بالقنابل كما يحدث في حالات الحروب، وهناك أنماط من الإرهاب تستخدم وسائل فنية تستمر آثارها لفترات طويلة مثل تعطيل الطاقة الكهربائية أو استخدام حرب الجراثيم، إن مثل هذه السيناريوهات يمكن أن تحدث في المستقبل الأمر الذي يحتم على المسئولين عن مكافحة الارهاب وضعها في حسبانهم، أما فيما يتعلق بالآثار المترتبة على الإرهاب في هز ثقة الجمهور بالسلطة، وكفاءتها في اتخاذ الإجراءات الملائمة، فيجب على الحكومة التحرك بسرعة لاسترداد الثقة من خلال اتخاذ مختلف الوسائل لمواجهة هذا الموقف

الأمر الذي يوطد روابط الثقة بينها وبين الجمهور، أما فيما يتعلق بإدارة أزمة احتجاز الرهائن التي تنطوي على الحصار، فهناك نتائج تترتب عليها من وجهة النظر النفسية وتتعلق بالإجهاد الذي يصيب المسئولين والوسائل التي يجب اتخاذها للتغلب عليه.

إن الدراسات التي أجريت على ردود الفعل الناجمة عن الإرهاق والتغييرات التي يتسم بها خلال فترات زمنية تكشف خصائص هذه التغييرات فيما يتعلق بالشعور بالإثارة وحالات التأهب.

ترتبط الجهود التي يبذلها المسئولون للسيطرة على الإرهاب على دقة التوقيت الذي تتخذ فيه بعض القرارات ذات الصلة بالهجوم أو التفاوض إن التوقيت الدقيق لاتخاذ هذه القرارات يجب أن يأخذ في الحسبان الحالة النفسية للمختطف، إضافة إلى ذلك يجب إجراء دراسات تكشف عن أساليب التأثير في المختطف وما إذا كان من الممكن تحقيقها من خلال الطعام أو العقاقير.

إن معرفة الآثار الناجمة عن الإرهاق الطويل في مقابل الإرهاق قصير الأمد يمكن أن تؤثر على المزايا النفسية للهجوم المبكر، أو المفاوضات الطويلة أو الانتظار حتى يستسلم الارهابيون، وطبقاً للنتائج التي توصل إليها الدكتور باستيان من جامعة لايدن بهولندا فقد أظهر بعض الذين يشتبه في انخراطهم للجيش الجمهوري الإيرلندي في أعقاب التحقيقات التي أجريت معهم بعض المظاهر التي اتسم بها أولئك الذين أنقذوامن المعسكرات الحربية بعد سنوات

من الحبس الانفرداي[1]، وتتوفر الآن إحصاءات تكشف بأن معظم الرهائن يلاقون حتفهم أثناء الهجوم مما يبين صعوبة الإجابة كما كشفت البحوث بأن هناك نتائج طويلة الأمد تترتب على حصار الرهائن، إضافة إلى ما ذكرنا فإن هناك عاملاً هاماً يؤثر في إدارة أزمة الحصار وهوالسلوك الذي ينتهجه المختطفون والوسائل التي يتخذونها للتعامل مع هذا الوضع، وبناء على التجارب المتعلقة بمختلف أنماط السلوك في مثل هذه المواقف يتضح أن التعامل الناجح مع الأزمة يضاعف من فرصة إنقاذ الرهائن ويقلل من الآثار التي تقع في أعقابها، وقد يكشف الباحث في هذا الصدد وجود صراع مباشر بين أساليب السيطرة الحديثة على الإرهاب وحاجات الرهائن.

يرى بعض الخبراء الذين يديرون الأزمة بأن على الرهائن ألاّ يتخذوا أي قرار وأن يتركوا جميع أمورهم للشرطة، ماهي الآثار التي تترتب على هذا السلوك السلبي فيما يتعلق بالإجهاد أو على احترام الذات والتعامل الفعال مع الأزمة؟ وكيف يؤثر مثل هذا النمط من السلوك على العلاقات بين الرهائن، وهل يتضامن الرهائن مع زميلهم الذي يدخل في شجار مع المختطفين أم يترك لمواجهة مصيره بسبب تعريضه لحياة الآخرين للخطر؟ وهل ينتاب نفوسهم شعور بالذنب بسبب تقاعسهم عن بذل أي مجهود لحل المشكلة؟ ماذا حدث للأفراد الذين تم احتجازهم في السفارة الألمانية في السويد عام

---

١ ـ جان باستيان مداولات شفهية ابعاد ادانة الارهاب في مؤتمر العيان مرئيس لديفو ١٩٧٧م.

١٩٧٥م والـذين امتنعـوا عن استخـدام أسلحتهم طبقـاً لـلأوامـر الصادرة وقد قام المختطفون باغتيالهم فيما بعد

إن جميـع هذه الأسئلة المتعلقـة بسلوك الرهـائن والوسـائـل التي يتخـذونها لمواجهـة هـذا المـوقف والأشكـال المختلفـة لـلإرهـاق التي تصيبهم وما يحدث في أعقـابها تشكـل تحديـاً لصانعي القـرار وأولئك المناط بهم إدارة أزمة الحصار.

وهناك مجال هـام للباحثـين يتعلق بدراسـة العلاقـة بين الـرهينة والخـاطف، ففي دراسـة عن اختـطاف الـطائـرة التي قـام بهـا أحـد اليوغسلاف في عام ١٩٧٧م في الولايات المتحدة أشار توم سترنز أحد خبراء المكتب الفدرالي للتحقيقات الجنائية بأن طول المدة التي تقضيها الرهينة في صلة مع المحتجزين لا تؤثر كثيراً في سلوكهم تجاه الرهـائن بل يتحدد هذا الأمر بنوعية الاتصال[١] وقد عكست حالة الاختـطاف التي قام بها الحنفاء في الولايات المتحدة مدى مصداقيـة هذه الفـرضية حيث اختلفت معاملة الخاطفين للرجال والنسـاء كما أشـرنا إلى ذلـك سابقاً في معرض هذه الدراسة.

وقـد واجه صـانعو القـرار في أزمة استكهـولم موقفـاً صعباً حيث توثقت العلاقة بين بعض الرهائن ومحتجزيهم بصورة إيجابية تحولت في بعض مراحلها إلى شعور عدائي تجاه السلطة، ويمكن في هذا الصـدد

---

١ - توم سترنز مداولات شفهية ايفيان مريتسا ١٩٧٧م.

للمرء أن يتساءل عن أسباب مقتل الرهينتين أثناء الهجوم على القطار الهولندي عام ١٩٧٧م حيث رفضا الانصياع للأوامر التي أصدرتها القوات المهاجمة من خلال مكبرات الصوت والتي طلبت فيها من جميع الرهائن بأن ينبطحوا على الأرض، ولم ينصع هذان الرهينتان للأوامر وأذعنا لأمر معارض من الخاطفين بأن يظلا واقفين مما تسبب في إصابتهما بالرصاص.

إن إدارة الحصار لا تنحصر في الرهائن المحتجزين داخل الغرف بل تتعداهم لتشمل أولئك الموجودين في الخارج مثل ذويهم أو الحكومة والشركات، وقد بين الباحث دين في دراسة له عن حادثة الحنفاء بعض مشكلات العمليات التي يمكن أن تواجه المسئولين وكيفية التعامل معها[1]، وقد تم إنشاء منظمة في هولندا تعنى باحتياجات أهل الضحايا وأصدقائهم أثناء أزمات الحصار وذلك من خلال استخدامها للضحايا السابقين وأطباء الأمراض النفسية والعصبية لهذا الغرض.

وتهدف مثل هذه السياسات لتخفيف الإجهاد العقلي الذي يعاني منه هؤلاء الأشخاص ومواجهة احتياجاتهم بوسائل محددة ومنظمة سلفاً، الأمر الذي يمكن أن يجنب تدخلهم في بعض جوانب إدارة الأزمة في بعض الأحيان، يترتب على هذه السياسات على المدى البعيد توطيد الثقة بين السلطة والجمهور الذي يرى أمامه مثالاً حياً

---

١ ـ بيتر سلوب مداولات شفهية في مؤتمر ايفان يونيو ١٩٧٧م.

لاهتمام المسئولين بتطوير وسائل معالجة هذه الأزمات من خلال المساعدات التي تقدم لأهل الضحايا في ظروف قاسية وهناك مسألة هامة لا يأخذها الكثيرون في الحسبان وهي أثر الإجهاد على صانعي القرار، فإن هذا الأمر ينطبق أيضاً على المسئولين عن معالجة أزمة حصار الرهائن الأمر الذي ربما يكون له أثر كبير على صنع القرار، فهؤلاء المسئولون يتعرضون لضغوط كثيرة يترتب عليها متاعب صحية مثل القرحة، ولم يتم إلى الآن إجراء دراسات عن أثر الإرهاق الناجم عن إدارة الأزمة على هؤلاء المسئولين ولكن يبدو أن مقارنة الارهاق العصبي والآثار التي تحدث في أعقابه على الرهائن والإرهابيين وصانعي القرار يمكن أن يلقي الضوء على الأشكال المختلفة لمواجهته.

أما فيما يتعلق بعلاقة المسئولين عن إدارة الأزمة فعليهم أن ينظموا العلاقة مع الصحافة ووسائل الاعلام، فالصحافة يمكن أن تلعب ثلاثة أدوار معوقة لإدارة الحصار، إذ يمكنها أولاً التدخل أثناء العمليات من خلال إجراء اتصال هاتفي مع الخاطفين بغرض إجراء المقابلات معهم الأمر الذي قد يترتب عليه ثانياً زيادة الضغوط على المسئولين ومن ثم إعاقة صنع القرار، ثالثاً يمكن للصحفيين الضغط على أهل الضحايا وملاحقتهم من أجل الحصول على مقابلات، يمكن للسلطات تجنب كل هذه الآثار السلبية من خلال سياسة توضع مسبقاً لتنظيم مقابلات للصحفيين، وتزويدهم بالمعلومات قرب موقع الحصار فالصحافة تمثل حلقة وصل هامة في العلاقة بين السلطة

والجمهور وقد ساهمت الصحافة في عام ١٩٧٣م أثناء حصار جماعة المولكان من خلال نشر المعلومات في تهدئة الجمهور وإبراز صورة إيجابية للسلطة في محاولتها لحل الأزمة

كذلك يمكن القول بأن من النتائج النهائية لإدارة الحصار التي يمكن استخلاصها من الجدل العلمي الذي يدور حول هذا الموضوع أهمية دور البحوث التي تتناول دور اخصائي الأمراض النفسية والعصبية في أثناء الاختطاف، والذي يمكن أن يشكل مصدراً للمعلومات التي يمكن أن تستمد من الحصار المستمر فالسماح لهؤلاء الباحثين بالدخول إلى الحلبة كمراقبين أثناء الحادثة يمكن أن يساهم مساهمة فعالة في جمع المعلومات واختبار بعض الفرضيات التي عرضت في هذا الفصل من الدراسة، وسيكون التحدي الذي يواجه الباحثين هو كيفية دمج نتائج هذه البحوث في صلب مخططات المسئولين عن إدارة الأزمة الأمر الذي يزيد من فعاليتها من غير إعاقة لإدارة الحصار بعد معالجة أهم القضايا المتعلقة بإدارة حصار الرهائن، سيحاول البحث تناول بعض الموضوعات ذات الصلة بالاختطاف الذي لا تتوفر للسلطات أي معلومات عن مكانه.
وهناك حالات تقع فيها حوادث تفجير القنابل أو محاولة الاغتيال وفي هذه الحالات تصبح القضية الرئيسية مرتكزة على كيفية تنظيم العلاقة بين السلطة وأهل الضحايا.

٣ ـ ما يجري في أعقاب وقوع حادثة الاختطاف:

كشفت البحوث عن بروز عدة مسائل تتعلق بضحايا الارهاب،

ومن أهم هذه القضايا مسألة علاج ضحايا الارهاب والكيفية التي يجب أن يتم من خلالها إذ يطرح سؤال هام في هذه الصدد عن دور المتخصصين في معالجة الضحايا وهل يتم طوعاً أم قسراً؟ قد يترتب على هذه الأمور ما يطلق عليه العزل المزدوج للرهينة والذي يقع أولاً على الرهينة حين يتم احتجازها وبعد إطلاق سراحها تتناولها يد المتخصص النفسي والمتخصص الاجتماعي بالتحليل، وحقيقة الأمر يوجد عدد كبير من الضحايا الذين يفضلون الذهاب إلى مثواهم محاولين نسيان الآلام النفسية التي عانوها أثناء الاختطاف، ونتيجة لذلك أجمع بعض الخبراء على أن يكون العلاج اختيارياً، وهنا تبرز في هذا المجال عدة أسئلة عن كيفية إجراء العلاج وماهي التسهيلات التي يجب أن تتوفر وهل يجب تشجيع الاتصال المستمر بالرهينة؟ وإذا كان ذلك ممكناً فإلى أي مدى؟ وكيف يستجاب لمطالب الرهينة التي تنطوي على العلاج السريع والمباشر؟ وماهو الشكل الذي يجب أن يتخذه العلاج؟ وماهي أنواع الاضطرابات التي يجب أن تعالج منها الرهينة وهل يجب معالجة الأمراض النفسية التي كان يعاني منها المريض قبل وقوعه في أيدي الإرهابيين، والتي أثارها الاحتجاز أم يقتصر العلاج على الأعراض الناجمة عن مشكلات الاختطاف؟

إن الإجابة على هذه التساؤلات شاملة، ولكن هناك حقيقة يجب على المسئولين وضعها نصب أعينهم وهي أن هذه السياسة ذات التوجه الانساني والتي تهدف إلى حماية ضحايا الارهاب يمكن أن تصطدم بقضايا بيروقراطية تجعلها تضاعف الآلام التي عانى منها

هؤلاء الأشخاص وترتبط بهذا الموضوع قضايا التعويضات حيث يعتقد بعض الأشخاص بأن متابعة هذا الموضوع وإيجاد حل له أجدى من علاج الرهائن.

إن أي سياسة تعنى بالتعويضات يجب أن تحدد منذ البداية المعايير المتعلقة بأهلية الضحايا للتعويضات وحجم التعويضات ومصادرها، فبينما يجب أن يعترف بأن كل ضحايا الارهاب يجب أن ينالوا تعويضاً مجزياً ولكن يجب في الجانب الآخر الأخذ في الاعتبار بأن التمييز بين أنماط الضحايا أمر هام حيث يرى البعض بأن الضحية المباشرة التي عانت من الآلام الجسمانية والنفسية هي التي يجب أخذها في الاعتبار، ويجب تقديم التعويضات السريعة لذوي الضحايا الذين قضوا نحبهم أثناء الاحتجاز.

كشفت البحوث بإمكانية وقوع عواقب خطيرة لحادث الاختطاف الأمر الذي تم التعرض إليه في هذه الدراسة، ولكن هناك أمر وثيق الصلة بالرهائن وهو قضية استقصاء المعلومات من الضحايا من خلال المقابلات في أعقاب الحادث.

وبينما يشكل هذا الإجراء جزءاً لا يتجزأ من عمليات التحقيقات الجنائية أو تقويم برامج مكافحة الارهاب لكن يترتب عليه في كثير من الأحيان مضاعفة إرهاق الضحايا وما يصحبه من أعراض.

ومن الجهة الأخرى تتيح المقابلات مع الضحايا فرصة للحديث عن التجربة مما يخفف من الآلام التي عانت منها الرهينة، ويختلف

العلماء في تقويم هذا الأمر وإمكانية تطبيقه مما يتطلب من صانعي القرار وضع هذه العوامل في حسبانهم، فالسياسات التي يجب اتخاذها تجاه ضحايا الارهاب تتطلب قدراً كبيراً من المرونة والإدراك لمختلف احتياجات الأفراد المتوقعة في أعقاب حادثة الاختطاف فقد تنطوي بعض آثار الاختطاف على شعور داخلي باحتمال التعرض لهذه المأساة مرة أخرى الأمر الذي يمكن أن يؤثر على التعاون المستقبلي بين الضحية والسلطات.

إضافة لذلك فإن الشعور الدائم بعدم الثقة في السلطة يمكن أن يضاعف الارهاق العصبي الذي ينتاب الضحية بعد الحادث، ويبدو أن مثل هذه الحالة قد عانى منها «جرار فجدر» الذي كان أحد المحتجزين في حادثة القطار في هولندا، وقد قام هذا الرجل بتوجيه انتقادات لاذعة للسلطة في أعقاب الحادث مما أثار عليه الجمهور الذي اتهمه بالتعاون مع الخاطفين لإنقاذ حياته[1]، ومن الأمور المثيرة للانتباه كما بين ذلك أوسبيرج اختفاء أي شعور بالتعاطف مع المولكان من جانب المختطفين عند قيامهم باحتجاز الرهائن مرة أخرى كما حدث في المرة الأولى مما يبين أن ما ينتاب الرهائن من مشاعر تجاه الخاطفين أمر قابل للتغيير، لكن البحوث لم تكشف ما إذا كانت الآثار الأخرى التي يعاني منها الضحايا ستبقى أم تزول.

إجمالاً يمكن القول بأنه يتحتم على صانعي القرارات أخذ الاعتبارات النفسية للضحايا في الحسبان الأمر الذي يمكن أن يساهم

---

١ - انظر اسبيرج ضحايا الارهاب. مرجع سبق ذكره ص: ١٩

في المحافظة على الثقة بين الحكومة والشعب مما يمكن من تطوير برامج فعالة لمكافحة الارهاب.

إن الإهتمام بضحايا الارهاب يمكن أن يـأخذ صـوراً شتى حيث يمكن أن تعـبر عنه السيـاسات من خـلال وضع التشـريعات المتعلقـة بالتعويضات ويمكن أن تسهم مثل هـذه السياسـات في تحسين صـورة السلطة الأمـر الـذي يمكن أن يخفف من الشعـور بـالتعـاطف بـين الجمهور والارهابيين.

وأخيراً يمكن القول بأن الحقيقة التي وضحها جازي بـأن المنطلق العلمي الـذي يسعى لوضـع حلول شاملة لمشكلة الـرهـائن يمكن أن يصـطدم بالاعتبـارات الخاصـة لسياسـة الدولـة التي تهتم بـالمسـائـل القانونية[1]، ويفسر هذا الأمر فرضيـة هلسمان التي تبـرز أهمية وجـود نماذج بديلة للقـانون الجنـائي الأمر الـذي سيساهم بتـطوير مكـافحة الارهاب من خلال رؤية جديدة تعطي مصلحة الرهـائن أسبقية عـلى غيرها من الاعتبارات[2].

تتجـه الجهود التي تبـذلها السلطات لمكـافحة الارهـاب في حصر نفسها في مواجهة حوادث معينة ومن ثم تصبح قصيـرة النظر وعـديمة الجدوى.فقد تـطورت أساليب الارهـابيين الأمـر الذي يقتضي وضـع

---

١ بيتر جازي. أبعاد إدانة الارهاب مرجع سبق ذكره ص؛ ١٣٣ - ١٤٦

٢ - هلسمان الإرهاب وضحاياه، مرجع سبق ذكره. ص: ١٦١ - ١٦٣

استراتيجيات شاملة لمواجهة الارهاب، وقد تنطوي هذه الاستراتيجيات على التركيز على التعاون الدولي.

إن على الباحثين أن يساهموا من خلال العلوم والتقنية في السيطرة والتأقلم على الظروف المتغيرة ويمكن أن توفر الدراسات المقارنة والتجارب الدولية نماذج جديدة تساهم في تطوير بدائل لمكافحة الارهاب، ولكن يبقى المحك الأخير هو كيفية تطبيق نتائج البحوث على السياسات والعمليات مما يعكس أهمية العلاقة بين النظرية والتطبيق في مجال مكافحة الارهاب.

المكتبة الأمنية

طبعت بالمطابع الأمنية بدار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب
بالرياض ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م

دار النصر
للطباعة
الإسكندرية